

The Islamic University-Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Art
Master of Arabic Language & Literature



الجامعة الإسلامية - غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب
ماجستير اللغة العربية وآدابها

آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه
(معجم أخطاء الكتاب)
دراسة وصفية تحليلية

Grammatical Views of Salahudin Al-Zabalawi
in his Book, "Dictionary of Writers' Errors":
Descriptive and Analytical Study

إعداد الباحث
عطية الخير عبد القادر علي مهادي

إشراف الدكتور
أسامه خالد حماد

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في النحو والصرف بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

أغسطس/2016م - ذو القعدة/1437هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه (معجم أخطاء الكتاب)

دراسة وصفية تحليلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإنَّ هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name

اسم الطالب/ة: عطية الخير عبد القادر علي مهادى

Signature

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٠١٦ / ٠٨ / ٢٢



الرقم. ج س غ / 35

Date 2016/08/07 التاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عطية الخير عبد القادر علي مهادي لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب / قسم اللغة العربية، و موضوعها:

آراء صلاح الدين الزعلاوي النحوية في كتابه معجم أخطاء الكتاب (دراسة وصفية تحليلية)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 14 ذو القعدة 1437هـ، الموافق 17/08/2016م الساعة العاشرة والنصف صباحاً بمبني القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

..... 	د. أسامة خالد حماد
..... 	أ.د. جهاد يوسف العرجا
..... 	د. جمیل محمد عدنان

مشرفاً و رئيساً

مناقشاً داخلياً

مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب / قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ، ، ،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.م.د. عبدالرؤوف علي المناعمة



ملخص البحث

يعرض هذا البحث لجهود العالم النحوي المُحدث صلاح الدين الزعبلاوي وأرائه النحوية، في كتابه معجم أخطاء الكتاب، وهدف البحث إلى تسلیط الضوء على منهج الزعبلاوي وأرائه النحوية وذلك بالوقف على بعض مسائل الخطأ والصواب في اللغة، التي تناولها في كتابه، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد كان ذلك بعرض تمہیدی لنبذة عن حياة الزعبلاوي وأهم مؤلفاته، بالإضافة إلى لمحـة حول تطور التصنيف في اللحن اللغوي، وتمحور البحث حول آراء الزعبلاوي النحوية، فيما عرضه من قضایا في مسائل الخطأ والصواب في اللغة، اعتماداً على دراسته العميقـة والواسعة للتراث النحوي، ليؤقـم بها ألسنة الكتاب من الخطأ في اللغة، وقد عـرضت هذه القضـایـا في أربـعة فصول: الأولى للمـسائل التي تقع ضمن بـاب المـرفـوعـات، والثانية للمـنصـوبـات والثالث للمـجرـورـات والرابـع لـقضـایـا أخـرى، وقد وازـن البـاحـث بـین آراء الزـعـبـلـاوـي وآراء النـحـاة قـديـماً وـحدـيـاً فـي سـبـيل إـبرـاز آراء الزـعـبـلـاوـي وـاثـرـاء لـلـبـحـث.

وكانـت أـهم النـتـائـج التي أـثـبـتها البـحـث أنـ بـاب الـاجـتـهـاد في الـلـغـة ما زـال مـفـتوـحاً، وقد كانـ للـزعـبـلـاوـي أـسـبـقـية لـكـثـير منـ الـبـاحـثـين الـمـحـدـثـين وـالـمـعاـصـرـين فيـ آرـائـه النـحـويـة، وقد اـعـتـمـدـ الزـعـبـلـاوـي عـلـى مـنـهـجـ التـسـيـرـ فيـ الـلـغـةـ، لـكـهـ لمـ يـلتـزـمـ بـمـنـهـجـهـ فيـ جـمـيعـ الـمـسـائـلـ، وـلـمـ يـتـأـثـرـ الزـعـبـلـاوـيـ فيـ آرـائـهـ النـحـويـةـ بـمـدـرـسـةـ بـعـيـنـهـاـ أوـ بـعـالـمـ قـدـيـماـ أوـ حـدـيـاـ، وـقـدـ ظـهـرـ تـأـثـيرـهـ فيـ تـلـمـيـذـهـ مـكـيـ الحـسـنـيـ، وـغـيـرـ ذـلـكـ مـنـ النـتـائـجـ الـأـخـرىـ التـيـ أـثـبـتهاـ الـبـحـثـ.

وـقـدـ أـوـصـتـ الـدـرـاسـةـ بـاتـبـاعـ مـنـهـجـ الـدـكـتـورـ أـحـمـدـ مـخـتـارـ عمرـ فـيـ التـخـطـئـةـ وـالـتـصـوـيبـ فـيـ الـلـغـةـ، وـبـتـقـعـيـلـ دـورـ الـمـجـامـعـ الـلـغـويـةـ فـيـ تـعـزـيزـ الرـقـابـةـ عـلـىـ وـسـائـلـ التـوـاـصـلـ الـاجـتمـاعـيـ بـمـاـ يـنـمـيـ السـلـيـقـةـ الـلـغـويـةـ لـدـىـ النـاشـئـةـ.

Abstract

This study presents the efforts of the modern Grammar scholar Saladin Zabalawi and his grammatical opinions, in his book Moajam Akhtaa Alkottab. The objective of the study is to shed light on the Zabalawi approach and grammatical opinions by explaining some of the wrong and right issues in the language, which is addressed in the book. The researcher used the descriptive and analytical approach to conduct this study.

The study starts with an introductory presentation to Zabalawi's biography and the most important works. This is in addition to a synopsis on the development in classification of grammatical mistakes. The study focuses on the views of Zabalawi grammatical opinions and what he presented of wrong and right issues in the language, depending on his deep and wide study of grammar heritage grammar so as to correct the mistakes of writers. These topics were presented in four chapters: the first handles the issues of nominative nouns and indicative verbs. The second chapter is assigned to accusative nouns and subjunctive verbs. The third explains issues related to genitive words, while the forth chapter illustrates other various issues. The researcher balanced between Zabalawi grammatical opinions and other old grammarians' views so as to show Zabalawi grammatical opinions clearly and to enrich the study as well.

Findings of the study:

The most important findings of the study are the following:
Discretion in the language is still open, and Zaabalawi preceded many modern and contemporary scholars in his grammatical opinions. Zabalawi adopted the method of simplifying the language, but he did not abide by approach in all matters. Zabalawi was not influenced in his grammatical views by a particular school or an old or new grammarian. His impact appeared in the views of his student Mekki Al-Hassani. This is in addition other findings that were proven by the researcher.

Recommendations of the study:

The study recommends following the approach of Dr. Ahmed Omar Mukhtar in correcting and incorrecting in the field of language. The study also recommends activating the role of language congregations in strengthening control over the means of social communication so as to develop language abilities of young generations.



ما خانت العربيةُ مُتكلّماً في حضرة التعبير !

إنّما يخون التعبير من قصر في حقّ عربته !

سهام العبودي

كاتبة وأكاديمية سعودية

ت

إهادء

إلى والديَّ الكريمين

إلى زوجتي الوفية وابني حمزة

إلى إخوتي وأخواتي

إلى طلبة العلم في كل مكان

إلى القابضين على جمرة الدين

إلى الصادقين في زمن عز الصدق فيه

إلى المرابطين على الثغور

إلى الصديق الأبوى

أبو غسان

ث

شكر وعرفان

قبل الشكر حمدٌ وخضوع لمن لا يستحق الحمد إلا هو، للذي فطرنـي وخلقـني في أحسن تقويم، وبالعقل كرمـني، وبالإسلام شرفـي واصطفـاني، ومن علمـه سقـاني، فلولا الله لما كنت أخـذ هذه السطور، ولـمـا وفـقـني إـلى أن أـسـيرـ في هذا الطـرـيقـ، ويسـرـهـ ليـ، فالـعـلمـ رـزـقـ وأـيـ رـزـقـ! فالـلـهـ لـكـ الحـمـدـ كـمـاـ يـنـبـغـيـ لـجـالـ وجـهـكـ وـعـظـيمـ سـلـطـانـكـ.

وبعد الحمد شـكـرـ وـتقـديرـ، لـكـ مـنـ كـانـ عـوـنـاـ لـيـ فـيـ هـذـاـ طـرـيقـ، لـاـ أـقـولـ طـرـيقـ المـاجـسـتـيرـ، فـهـذـاـ المـبـتـغـيـ أـصـبـحـ سـهـلـاـ لـكـثـيرـينـ، وـلـكـ طـرـيقـ الـعـلـمـ الـذـيـ لـاـ يـنـتـهـيـ إـلاـ بـأـنـتـهـاءـ الـأـجـلـ، وـأـخـصـ بـالـذـكـرـ أـسـتـاذـيـ العـزـيزـ الدـكـتـورـ أـسـمـاءـ حـمـادـ الـذـيـ كـانـ عـوـنـاـ لـيـ مـنـ بـدـاـيـةـ الـطـرـيقـ، فـقـدـ كـانـ أـسـتـاذـيـ فـيـ الـمـرـحلـتـيـنـ الـابـتدـائـيـ وـالـإـعـدـادـيـ، وـقـدـ كـانـ لـهـ فـضـلـ عـلـيـ بـأـنـ حـبـبـيـ فـيـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ، وـهـاـ هـوـ يـشـرـفـ عـلـيـ فـيـ هـذـاـ الـبـحـثـ الـمـتـواضـعـ فـيـ الـدـرـاسـاتـ الـعـلـيـاـ، كـماـ أـنـقـدـمـ بـالـشـكـرـ الـجـزـيلـ لـأـسـتـاذـيـ الـقـدـيرـ الـأـسـتـاذـ الدـكـتـورـ عـبـدـ اللـهـ إـسـمـاعـيلـ الـذـيـ لـمـ يـبـخـلـ عـلـيـ وـسـاعـدـنـيـ فـيـ اـخـتـيـارـ هـذـاـ الـبـحـثـ، وـلـاـ زـالـ خـيـرـ عـوـنـ لـيـ عـلـىـ هـذـاـ طـرـيقـ، كـماـ أـنـقـدـمـ بـالـشـكـرـ لـأـسـتـاذـيـ الـدـكـتـورـ جـهـادـ الـعـرـجـاـ وـالـدـكـتـورـ جـمـيلـ عـدـوانـ، عـلـىـ مـاـ قـامـ بـهـ مـنـ تـهـذـيـبـ وـتـنـقـيـحـ لـهـذـاـ الـبـحـثـ لـيـخـرـجـ بـصـورـةـ أـجـمـلـ، وـلـاـ أـنـسـيـ كـلـ أـسـاتـذـيـ الـذـيـنـ دـرـسـونـيـ وـالـذـيـنـ لـاـ يـتـسـعـ الـمـقـامـ لـذـكـرـهـمـ فـيـ هـذـاـ سـطـورـ، لـكـ حـسـبـهـمـ اللـهـ يـعـلـمـهـمـ، وـكـفـيـ بـهـ مـجـزاـ.

كـمـاـ لـاـ أـنـسـيـ أـشـكـرـ وـالـدـيـ الـكـرـيمـيـنـ وـالـلـذـيـنـ لـمـ يـبـخـلـ عـلـيـ بـالـدـعـاءـ، وـهـمـ أـحـقـ بـالـشـكـرـ، ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِيَّكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [لقمان: ١٤]، وـلـاـ أـنـسـيـ زـوـجـتـيـ الـتـيـ صـبـرـتـ فـيـ اـنـشـغـالـيـ عـنـهـاـ فـيـ هـذـاـ الـبـحـثـ، وـلـاـ أـنـسـيـ إـخـوـتـيـ وـأـخـوـاتـيـ الـذـيـنـ يـتـشـوـقـونـ لـهـذـهـ الـلحـظـةـ، وـلـاـ أـنـسـيـ زـمـلـائـيـ وـأـصـدـقـائـيـ الـذـيـنـ كـانـوـاـ رـفـاقـاـ لـيـ فـيـ هـذـاـ طـرـيقـ.

وـأـسـأـلـ اللـهـ أـنـ يـجـزـيـ الـجـمـيعـ عـنـيـ خـيـرـ الـجـزـاءـ

عطـيةـ الـخـيـرـ عـبـدـ الـقـادـرـ عـلـيـ مـهـادـيـ

فهرس المحتويات

أ	ملخص البحث
ب	ABSTRACT
ث	إهداء
ج	شكر وعرفان
ح	فهرس المحتويات
1	المقدمة
6	التمهيد
20	الفصل الأول المرفوعات
21	المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية
21	مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي
24	المبحث الثاني: مواقفات الزعبلاوي التحوية
24	المسألة الأولى: (ما) في (طالما) وأشباهه من الأفعال
34	المسألة الثانية: نون الوقاية
37	المسألة الثالثة: مسألة (لا بد وأن)
43	المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية
43	المسألة الأولى: مسألة توسط (لا) بين (قد) والفعل
53	المسألة الثانية: اقتران خبر كاد ب(أن).
56	المسألة الثالثة: مسألة (سبق أن ذكرنا لا سبق وذكرنا)
60	المسألة الرابعة: مسألة كل عام وأنتم بخير
65	الفصل الثاني المنصوبات
66	المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية
66	المسألة الأولى: الفعل (دخل) بين التعدية وللزوم
73	المسألة الثانية: (فضلا عن كذا) لا (عدا عنه)
76	المبحث الثاني: مواقفات الزعبلاوي النحوية
76	المسألة الأولى: دخول حرف الجر (إلى) على الطرفين (عند) و(لدن)

المسألة الثانية: رفع المضارع بعد ناصب.....	82
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية.....	93
المسألة الأولى: (أبداً) ظرف الزمان واختصاصه بالحال والاستقبال دون الماضي.....	93
المسألة الثانية: مسألة جر (أثناء) أو نصبها على الظرفية.....	98
الفصل الثالث المجرورات.....	107
المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية.....	108
مسألة (رب).....	108
مسألة لقاء كذا.....	116
المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية.....	119
المسألة الأولى: تعدية الفعل بحرف لا ينعدى به.....	119
المسألة الثانية: مسألة (تقرج) بمعنى شاهد.....	126
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية.....	130
المسألة الأولى: لام التقوية.....	130
المسألة الثانية: تعدية (نم) ب(عن) أو (على).....	139
الفصل الرابع قضايا أخرى.....	144
المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية.....	145
المسألة الأولى: العطف بعد همزتي التسوية والاستفهام بـ (أو).....	145
المسألة الثانية: حذف واو العطف.....	150
المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية.....	154
المسألة الأولى: كلمة (راتب) بمعنى أجر.....	154
المسألة الثانية: نعت اسم لا النافية للجنس.....	158
المسألة الثالثة: (إن) و (لو) الوصليتين	161
المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية.....	166
المسألة الأولى: جزم جواب الطلب.....	166
المسألة الثانية: إعراب تابع ما أضيف إلى المصدر	177
الخاتمة.....	182
التوصيات.....	186

187	المصادر والمراجع.....
197	الفهارس العامة.....

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على الهدى الأمين، الناطق بلسان عربي مبين، السائر في الأميين، بهدى سوى مكين، كانت اللغة وما زلت شغل الشاغلين، من العلماء المبدعين، وعلى طريق الأولين، في حفظ الكتاب والدين، المحفوظين من رب العالمين، مكتوباً عنده في لوح محفوظ، منذ أزل السنين، أما بعد.

إن الأمم تتدافع وتتقدم وتتأخر ويسود بعضها بعضاً، وتنافس فيما بينها لتحرز التقدم في مجالات عدّة، تكنولوجيةٍ واقتصاديةٍ وعسكريةٍ وسياسيةٍ وثقافيةٍ وأدبيةٍ، وغيرها الكثير من مجالات التنافس، وقدر الله لنا أن نعيش في زمنٍ تهوي به الأمة العربية في قاع الأمم، في مختلف مجالات التقدم، إلا من لغتها التي لم يبلغ جمالها وسحر نسقها وقوة تركيبها لغةً أخرى، لتبقى اللغة العربية فخراً للأمة رغم انكسارها وخنوعها، فهي المحفوظة بالقرآن الكريم المحفوظ من رب العالمين إلى يوم الدين، وإنني لأحمد الله أن شرفني بدراسة اللغة العربية لأكون من يرتشفون من هذا الشرف العظيم، وقد يسأل سائلٌ ما أهمية الدراسة والبحث في المجال اللغوي؟ أقول: إن هذا الميدان لا يقل خطورة عن غيره، بل هو أهم الميادين؛ فلغة كل أمة عنوانها، فاللغة وسيلة لاكتساب العلم ونشر الثقافة، وما أسمهم في ازدياد ضعف الأمة أن أبناءها أصبحوا يتلذّلّون العلم بلغة غير لغتهم، حتى إنَّ الأمم تحاول نشر ثقافتها بنشر لغتها بين الشعوب، لفرض سيطرتها على فكر واستقلالية الشعوب، وهذا ما ظهر جلياً في ما قامت به فرنسا من فرضٍ للغة الفرنسية على بعض شعوب المغرب العربي، وما زالت تلك الدول تعاني من آثار ذلك إلى اليوم وأستشهد هنا بهذا الموقف لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إذ مرَّ يوماً على جماعةٍ يتلذّلّون الرمي فأخطأوا فيه فزجرهم، فقالوا : " إنا قومٌ متعلمين " فقال لهم : " والله إن خطأكم في الرمي أهون عندي من خطئكم في القول " إذ الصواب أن يقولوا: " إنا قوم متعلمون " ، وفي هذا ما يدل على أهمية اللغة وسلامتها، وأنها أهم من القوة العسكرية التي تسعى كل الدول لامتلاكها وتطويرها لحفظ كيانها، إذاً فال الأولى بالحفظ والرعاية والاهتمام هي اللغة.

وقد عزّمت على أن أطرق هذا الباب وأسلك هذا المسلك، واخترت النحو من صنوف اللغة وفنونها لسبعين، الأول: أنه يشكل عمود الدراسة اللغوية وقادتها، والثاني أنني خجلت من

نفسي أن أكون دارساً للغة العربية وحاملاً لشهادة الماجستير بها ولم أقرأ كتب النحو القديمة وأتعرف على ما فيها، فلم أقرأ قبل ذلك لسيبويه أو الكسائي أو المبرد أو السبوطي أو ابن هشام أو ابن جني وغيرهم الكثير، وبعد أن استشرت الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الله اسماعيل، طرح علي أن أبحث عن آراء الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكتاب، فوافقت على بحثه بعد أن قرأت بعض ما جاء في الكتاب وعن صاحبه، وتواصلت بعد ذلك مع أستادي الكريم الدكتور أسامة حماد ليكون مشرفاً لي على هذه الرسالة، وقد شرفني بذلك، واخترت بالتشاور مع أساتذتي عنواناً لهذه الدراسة، وهو: آراء صلاح الدين الزعبلاوي النحوية في كتابه معجم أخطاء الكتاب (دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ).

وإن دراسة هذا الكتاب تمثل دراسةً لآراء الزعبلاوي بعامة في مختلف كتبه؛ لأنَّ هذا الكتاب شمل معظم ما تناوله الزعبلاوي من قضايا في كتبه السابقة، والله أعلمُ أن تكون إضافةً حقيقةً تسهم في إثراء المكتبة اللغوية، وخدمة الواقع الاجتماعي اللغوي .

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في كونها تبحث عن عالمٍ لغويٍ مُحدثٍ، لم يأخذ حظه بالبحث والدراسة، ولم تأخذ آراؤه النحوية حقّها الوفي بالبحث والمناقشة، وكما أنَّ هذه الدراسة تكشف عن حلقةٍ مهمةٍ من حلقات التصنيف في الأخطاء اللغوية، إذ إنَ الدراسات حول كتب التصويب اللغوي قليلةٌ عموماً، وعند المحدثين - خصوصاً - أكثر قلة، ولقد كشفت هذه الدراسة عن جهودٍ نفرد بها الزعبلاوي عن غيره من المحدثين، وأشارت إلى منهجه في الحكم على الكلمات والأساليب اللغوية بالخطأ أو الصواب، كما أنَ الدراسة حرصت على أن تضع رأي الزعبلاوي في الميزان بين آراء القدماء والمحدثين، في القضايا اللغوية التي ناقشها .

ثانياً: سبب اختيار الموضوع

لقد اختار الباحث هذا الموضوع لدراسته لسبعين؛ مما:

- الأول: أنَ هذه الدراسة تسهم في تمكين الباحث من البحث اللغوي في القضايا اللغوية المختلفة، إذ إنَ الباحث سيغوص خلال هذه الدراسة في كتب النحاة قديمها وحديثها، مستكشفاً موازناً بين آراء النحاة، وسيدخل الباحث في هذه الدراسة إلى مختلف أبواب النحو، من مرفوعاتٍ ومنصوباتٍ و مجروراتٍ وقضايا مختلفةٍ، وكل

ذلك يسهم في تكوين قدرة لدى الباحث على الغوص في كتب النحو في غير هذه الدراسة، وبذلك يتمكن الباحث من طرق أي موضوع لغوي بعد ذلك بقوة، فهذه الدراسة - بإذن الله - ستخرج باحثاً متمكناً، وقد يعجب القارئ من كلام الباحث هذا، إذ جرت العادة على أن يختار الباحثون موضوعاتهم لأسباب أخرى، كزيادة الفائدة في المكتبة اللغوية وما يرتبط بها من قضايا، لكن الباحث أصرّ على إبراز هذه الهدف؛ لأن الإنسان إن لم يستقد فلن يُفهِّم، وإن لم يمكن نفسه، لن يُمكَّن لغيره الاستفادة بشكلٍ جيد.

- الثاني: أنّ الباحث اختار هذه الدراسة لأنّها قريبة من الواقع الاجتماعي، فهذه الدراسة يفترضُ ألا تكون نظريةً فحسب؛ لأنّها تناقش قضية ملحةً لشريحةٍ واسعة من المجتمع وهم المثقفون، فهذه الدراسة تخدم الواقع اللغوي وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات اللغة في عصرنا الحالي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

- 1- التعريف بعالم لغوي حديث لم يبحث عنه أحد من قبل.
- 2- رصد المسائل النحوية التي أضافها وتميز بها.
- 3- الإشارة إلى الفكر اللغوي والمذهب النحوي له.
- 4- إطلاع الباحثين على بعض مسائل الجهد النحوي في مسائل الخطأ والصواب في عصرنا الحاضر.
- 5- إثراء المكتبة العربية اللغوية ببحثٍ يختص بالفكر اللغوبي في دراسة الأخطاء اللغوية في عصرنا الحاضر.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث

- صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع، وخصوصاً كتب صلاح الدين الزعبلاوي، وقد تمكّن الباحث من الحصول على بعضها عن طريق (الإنترنت).
- الظروف الموضوعية التي يعاني منها شعب غزة من احتلال وحصار وانقطاع التيار الكهربائي لأكثر ساعات اليوم.

خامساً: منهج الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أهم آراء الزعبلاوي النحوية، وموافقاته وعارضاته للنحوة فيما عرضه من مسائل نحوية، وقد اتبع الباحث في سبيل ذلك الخطوات الآتية:

- دراسة كتاب الزعبلاوي (*معجم أخطاء الكتاب*) وحصر المسائل النحوية التي جاءت في كتابه.
- فرز المسائل النحوية حسب أبواب النحو: مرفوعات، منصوبات، مجرورات، وما تبقى من مسائل تصنف في باب قضايا أخرى.
- اختيار الباحث من هذه المسائل ما بدا له أهميتها، واحتواها على قدر من النقاش والاختلاف بين العلماء قديماً وحديثاً.
- بسط آراء النحاة قدامى ومحدثين في المسائل التي اختارها الباحث، ثم عرضها على رأي الزعبلاوي والموازنة بين هذه الآراء.
- تلخيص موقف الزعبلاوي بالنسبة للقدامى والمحدثين في المسائل التي عرضها.

سادساً: خطة الدراسة

تمهيد: أتحدث فيه تعريف بصلاح الدين الزعبلاوي، وأهم كتبه، وكتابه *معجم أخطاء الكتاب* ومنهجه فيه، ومدح العلماء له، و لمحـة عن تطور الكتابة في اللحن حتى العصر الحاضر.

الفصل الأول : المرفوعات في الأسماء والأفعال.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعترافاته على العلماء.

الفصل الثاني : المنصوبات في الأسماء والأفعال.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعترافاته على العلماء.

الفصل الثالث : المجرورات في الأسماء.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعترافاته على العلماء.

الفصل الرابع : قضايا أخرى.

المبحث الأول : جهود الزعبلاوي النحوية.

المبحث الثاني : موافقاته للعلماء.

المبحث الثالث : اعترافاته على العلماء .
الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات .

التمهيد

أولاً: التعريف بصلاح الدين الزعبلاوي

صلاح الدين الزعبلاوي عالم سوري جليل ولد عام 1912م، بدأ حياته في حمص كمعلم، ثم عاد إلى دمشق وانتسب إلى كلية الطب، وبعد أن أمضى سنة دراسية في رحابها، توفي والده فحال هذا الرحيل المباغت بينه وبين إتمام دراسته في الكلية التي يهواها، فغير مسيرة حياته العلمية بصورة تُسترعِي الانتباه، إذ انتسب لمدرسة الحقوق في دمشق، وتخرج فيها بمرتبة الشرف الأولى عام 1939، إلا أنه لم يزاول مهنة المحاماة التي لم ترق له، وكذلك امتنع عن الدخول في سلك القضاء السوري، وكانت الفرصة متاحة أمامه بيسراً، بل جذبه وزارة المعارف، كما كانت تسمى، يومذاك، إلى صفوفها، حيث درس مادتي التاريخ والجغرافيا في العديد من ثانويات دمشق، كما وتولى إدارة بعض الثانويات نذكر منها: جودة الهماشي وأمية وغيرهما، وفي عام 1963 عين مديرًا للتربية بدمشق، وبعدها مديرًا عامًا لمؤسسة الكتب المدرسية⁽¹⁾.

ونشأ على حبّ اللغة العربية، وقضى سنوات عمره في خدمتها، فقد بذل الجهد وأعمل الفكر سنوات مديدة في البحث والمطالعة والتأليف في مسائل الخطأ والصواب في اللغة العربية، وقد تميز الزعبلاوي بسعة اطلاعه، وانكبّ عليه القراءة في شتى صنوف المعرفة، فقد احتوت مكتبه على نحو عشرة آلاف كتابٍ، وقد كان يحرص في جمعه لهذه الكتب على جمع ما يعينه على أداء رسالته، وما يسهم في إغناء ثقافته، وكان إذا بحث في مسألة في اللغة العربية استقصاها إلى أبعد الحدود، آخذًا - كما يقول ابنه الدكتور رافع - بقول الرسول - صلَّى الله عليه وسلم - : "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحْمَدَكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَقَنَّهُ" وقد كان في سبيل ذلك، يسهر الليالي باحثًا مُجِداً مُتقناً.

وقد قام الزعبلاوي بنشر كثير من المقالات في دوريات مُحَكَّمة مرموقة، وألف عدة كتب في مجال الدراسات اللغوية، وقد لمست فيه غيرة العاشق للغته، الحريص على قومه، فهو الدارس للحقوق في دراسته الجامعية، فلم يدرس اللغة العربية في الجامعات، بل درسها باجتهادٍ شخصيٍّ، وغاص في أمهات الكتب اللغوية بمunsch ويقلب ويتحرج الصواب، ويتبغض من ذلك غيرته وعشقه للغة العربية، وفيما جاء على لسانه في ترجمته لحياته خير دليلٍ على ذلك، إذ يقول : "إِذَا وَعَيْنَا هَذَا كُلَّهُ وَعَرَفْنَا أَنْ لِغَتَنَا نَسْخَ تِرَاثَنَا الرُّوحِيِّ بِخَاصَّةٍ وَوَعَاءٍ إِرَثَا الْحَضَارِيِّ

(1) الرابط: http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=42009812620110623230554

بعمادة، وأنها عروة رياطنا القومي، وديوان حضارتنا، وأضفنا إلى كل ما تقدم أني فطرت على الشغف بالمطالعة والدأب على التقصي، والصبر على مراجعة الأسفار والمخطوطات كان لي من كل ذلك نوازع من الحث على دراسة اللغة وداع من الإغراء بالتوفر على علومها، فلم لا أحج كعبتها وأستلم ركناها⁽¹⁾، بهذه الروح العالية ألف الزعبلاوي كتابه معجم أخطاء الكتاب، وهو كتاب يختص بجمع أخطاء الكتب وبيانها وتوضيح الصواب فيها من خلال آراء القدماء ونصوصهم، مع بعض توضيحاته، ولم يكن هذا الكتاب الوحيد في مسائل التصويب اللغوي عند الزعبلاوي، فأول كتاب ألفه في هذا الباب - ولم يكن قد بلغ الرابعة والعشرين من عمره - كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)، ونشره ولم يتم السابعة والعشرين من عمره، وكان ذلك عام 1939م، وبعد هذا الكتاب نواة كتابه الأخير (معجم أخطاء الكتاب)، جمع إليه ما ممحصه ودققه خلال ستة عقود ما بين تأليف كتابه الأول وكتابه الأخير إلى أن وصل حجمه إلى ثلاثة أضعاف الكتاب الأول، وقد قرّأه كتابه الأول الكثير من الأساتذة وعلماء اللغة، أذكر منهم الأستاذ العلامة محمد الخضر حسين؛ شيخ الجامع الأزهر آنذاك، وكان مما قاله فيه في حزيران عام 1940 م في مجلة الهدى الإسلامية: "أما الطريقة التي اختارها في بحثه ليسير عليها فتتخلص في عرض الموضوع على ما هو عليه، وتبيّن موضع الخطأ وتحري وجه الصواب، مع الاستعانة بالنصوص والموازنة بينها، وترجح الأرجح وتقديم الأصح، على قدر ما سمحت به النصوص وأدى إليه اجتهاده، ولم يتأثر في تناوله المسائل بأراء من سبقه من الأفراد والهيئات والجماعات، بل أراد أن يشاركهم في التمييّز، وأضاف من الأدلة والحجج ما لم يتهيأ من قبل من نصوص وقواعد لم يسبق أن عثر عليها حين البحث، إلى أن قال: ونهجه أليق بالعلماء وأجدر بطلب الحقيقة من رجالها الأمانة ولا شك أن اللغة العربية تزداد بهذا الكتاب وأمثاله تمييّزاً وتهذيباً، وتخلص مما عسى أن يعلق بها من شوائب لقرب من الكمال وتدنو من الغاية"⁽²⁾.

هكذا قرّأه الأستاذ محمد الخضر حسين كما قرّره الكثير من الأستاذة، لكن الزعبلاوي لم يقف عند حدود كتابه بل استمر في التمييّز والتقييّب والتصويب طيلة سنّي حياته؛ ليخرج لنا كتابه معجم أخطاء الكتاب ولزيكون حجمه ثلاثة أضعاف الكتاب الأول كما ذكرت سابقاً، إلا أن الزعبلاوي لم يشهد طبع هذا الكتاب في حياته، مع أنه حاول ذلك قبل

(1) الزعبلاوي، *معجم أخطاء الكتاب*، ص.5.

(2) لم يعثر الباحث على مجلة الهدى لكنّ نقل الباحث هذا الكلام عن نجل الزعبلاوي الدكتور رافع الذي أورده في مقدمة كتاب والده، الزعبلاوي، *معجم أخطاء الكتاب*، ص.6.

وفاته، لكنّ دور النشر وقتها – مع إقرارها بأهمية هذا الكتاب – كانت تهتم بما يوفر لها الربح، ولذلك أبطأت في طبع هذا الكتاب، وتوفي صلاح الدين الزعبلاوي قبل أن يحقق أمنيته في نشره، ومن عني بترتيب الكتاب من بعده، هما زميلاه في مجمع اللغة العربية الدمشقي؛ الدكتور محمد مكي الحسني والدكتور مروان الباب، اللذان ساهموا بالتعاون مع عائلته في تبويبه ونشره وفهرسته وترتيبه، وكانت الطبعة الأولى منه عام 2006 م؛ أي بعد وفاة مؤلفه بخمس سنوات.

وقد وافته المنية بعد أن اشتد عليه المرض، وطرحه فراشه في الشهر الأخير قبل وفاته، وقد وافته المنية صباح يوم السبت 13 تشرين الأول عام 2001م، عن عمر ناهز التسعين عاماً، فرحل وبقيت أعماله بصمةً شاهدةً على حضوره في هذه الحياة وغيرته على لغته وأمته.

ثانياً: شيوخه وتلاميذه

لم يجد الباحث فيما وصل إليه من معلومات حول الزعبلاوي أنَّ للزعبلاوي أساتذة وشيوخ تتلمذ على أيديهم؛ لأنَّه درس الحقوق أمّا دراسته للعربية، فما وجده الباحث أنَّ الزعبلاوي كان حريصاً على قراءة كتب اللغة والبحث فيها من شدة حبه للعربية، من دون أن يجد الباحث ما يشير إلى ترددَه عند أحد العلماء والتلمذ على يديه، أما بالنسبة لتلاميذه فأبرز تلاميذه كما وجد الباحث هما مكي الحسني ومروان الباب، عضواً مجمع اللغة العربية في دمشق⁽¹⁾.

ثالثاً: أهم مؤلفاته

لقد ترك الزعبلاوي إرثًا طيبًا خلفه، أثرى المكتبة العربية بقضايا تمس الواقع اللغوي في حياتنا، ولم يستطع الباحث الوصول إلى جميع مؤلفاته، بسبب عدم توفرها مطبوعة في غزة، وعدم قدرة الباحث على جلبها من الخارج بسبب الحصار المفروض على غزة، وعدم توفر نسخ مطبوعة منها على الشبكة العنكبوتية، سوى كتابين منها فقط، وهما (معجم أخطاء الكتاب) و(مع النُّحَا وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها)، لكن الباحث حاول معرفة ما دارت حوله كُتبُ الزعبلاوي، من خلال ما قدمه ابنه الدكتور رافع في مقدمة كتاب والده، ليقدم عرضاً بسيطاً عنها.

وقد اشتغلت مكتبة الزعبلاوي اللغوية على ستة كتبٍ، يعرضها الباحث فيما يأتي:

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص.8.

- الأول: (**أخطاؤنا في الصحف والدواوين**) وهو أول كتبه نشره عام 1939م، ويدور الكتاب حول الأخطاء اللغوية التي تقع على السنة الكتاب والمنتفقين، مبيناً أن كتابه ليس بداعاً في هذا الباب، فكثير من القدماء والمحثثين ألغوا فيه، وقد اشتمل كتابه على ردود وموافقات لعدد من العلماء الذين سبقوه وألغوا في هذا الباب، كالشيخ إبراهيم البازحي والشيخ إبراهيم المنذر والأستاذ أسعد داغر والشيخ مصطفى الغلاياني والأستاذ معروف الرصافي والأستاذ أحمد العوامري، وقد اشتمل الكتاب على بابين؛ الأول: للموضوعات، والثاني: للمفردات، وقد عرض في البابين أخطاء لغوية شاعت في الدواوين والصحف، وأما الباب الأول فقد اشتمل على أحد عشر فصلاً، وموضوعاتها كانت في تصويب الأخطاء التي تقع في الأعداد وجموع التكسير وهمة التسوية، وهكذا؛ وأما باب المفردات فقد كانت مرتبة ترتيباً معجّماً حسب نظام الأوائل.
 - الثاني: كتاب (**لغة العرب**) وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات اللغوية التي كانت تنشرها جريدة الثورة الدمشقية في ركنٍ خاص، فجمعها الزعبلاوي في هذا الكتاب عام 1983م، ويقع الكتاب في 128 صفحة.
 - الثالث: (**مسالك القول في النقد اللغوي**) وهو عبارة عن المقالات التي كان ينشرها الزعبلاوي في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وصدر الكتاب عام 1984م، ويقع في 408 صفحات.
 - الرابع: (**مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها**) وهو كتاب يتصل معظمها بفقه اللغة وصرفها، صدر عام 1989م، ويزيد عدد صفحاته على 300 صفحة.
 - الخامس: (**مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها**، وهو عبارة عن مقالات كان ينشرها الزعبلاوي في مجلة التراث العربي التي يصدرها اتحاد الكتاب العرب، فجمعها في كتاب عام 1992م، وعدد صفحاته 450 تقريراً.
 - السادس: كتاب (**معجم أخطاء الكتاب**) وهو موضع هذه الدراسة، وقد وضع فيه كل ما اشتملت عليه كتبه السابقة، من قضايا تتعلق بالتصويب اللغوي، وقد صدر الكتاب بعد وفاته، وتزيد صفحاته على 800 صفحة.
- وقد وجد الباحث على موقع المكتبة الشاملة كتاباً له باسم دراسات في النحو، إلا أن الباحث وازن بين موضوعات هذا الكتاب، وكتابه (**مع النحاة**) فوجد أنَّ معظم فصول الأول قد

أخذت من الثاني، فربما يكون الكتاب الذي أخذ عن موقع اتحاد الكتاب العرب، قد جمعه الاتحاد من مقالات الزعبلاوي التي كان ينشرها على موقعه.

رابعاً: منجه في كتابه

أهم ما يميز المنهج الذي تبعه الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكتاب السمات الآتية:

- ناقش الزعبلاوي المسائل التي طرحتها في كتابه على أساس أن باب الاجتهاد في اللغة مفتوح، وأن الإقبال على التراث اللغوي يكون من باب الاستثناء لا بباب التقليد والمحاكاة، فهو يرفض القول بأن علم النحو من العلوم التي نضجت واحترفت، ويرفض قول أبي عثمان المازني: أنه من أراد أن يصنع كتاباً في النحو بعد سيبويه فليستح، معتبراً أن باب الاجتهاد والتطوير في اللغة لا يزال مفتوحاً.
- يميل الزعبلاوي إلى التيسير في القضايا اللغوية، وإجازة ما شاع على ألسنة الناس، لكن دون الخروج على أصالة العربية وروحها، ولذلك يعيّب على المجامع اللغوية تخريجها للأساليب التي تشيع على ألسنة الكتاب دون دليل على صحة هذا الأسلوب - في كثير من الأحيان - مثل تجويز لجنة الألفاظ والأساليب لاستعمال (اللغطية) في قولهم: (ذهب فلان لغطية أخبار المؤتمر)، معتبراً أن (اللغطية) بمعنى (الستر) فكيف يُعبر عن جمع الأخبار لإعلانها بـ (اللغطية)؟ وهكذا.
- اعتمد الزعبلاوي في تصنيفه للمسائل التي ناقشها في كتابه على طريقة الترتيب المعجمي حسب حروف الهجاء العربية، مراعياً جذور الكلمات في ترتيبها، ولم يكن الزعبلاوي أول من اعتمد هذه الطريقة في ترتيب كتابه، بل كان أول من رتب الكلمات في كتابه حسب حروف الهجاء ابن الجوزي في (تقويم اللسان) لكنه لم يراع في ترتيبه جذور الكلمات، فيما راعى ابن كمال باشا في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والفصيح) جذور الكلمات في ترتيبها.
- أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر وأقوال العلماء، حتى ممن عاش منهم بعد عصر الاستشهاد باللغة، وكانت الشواهد التي يوردها ليقينه رأياً مخالفًا، أو ليدعم رأياً يتبناه.
- كان أحياناً ينسب الآراء لأصحابها وأحياناً لا ينسبها لأصحابها، بل يشير إلى ذلك، بقوله: (بعض النقاد ذهب إلى كذا)، أو (ذهب النحاة إلى ذلك).

- طرح الزعبلاوي في كتابه مسائل لا تتعلق بالتصويب اللغوي، بل كان كثير من المسائل التي يوردها بهدف تأويل الحالة الإعرابية للكلمة، دون اشتمالها على خطأ يقع فيه الكتاب، مثل تأويله لإعراب كلمة (أيضاً) دون أن يكون بها خطأ يقع الكتاب به في لفظ الكلمة أو كتابتها، وكذلك طرحته لمسألة (نون الوقاية) دون أن يبين وجه الخطأ عند الكتاب أثناء طرحة للمسألة؛ وغيرهما الكثير.

- لم يتبع الزعبلاوي منهجاً محدداً في تسمية المسائل التي يناقشها، فأحياناً كان يذكر الخطأ في عنوان المسألة، وأحياناً يذكر الصواب، وأحياناً يذكر الخطأ والصواب.

- كان يكرر نقشه للقضية اللغوية في أكثر من مسألة، فقد ناقش قضية (التضمين) في أكثر من عشرين مسألة، وناقشه (حذف المفعول) في عدد من المسائل، وكذلك ناقشه (لام التقوية) في أربع مسائل، والسبب في ذلك أنه كان يناقش الكلمات التي قد يخطئ بها الكتاب، حسب ترتيبها على حروف المعجم، وقد تتضمن أكثر من كلمة لقضية لغوية واحدة.

- ناقش الزعبلاوي في كتابه مسائل في مختلف مستويات البحث اللغوي، فناقش مسائل نحوية، ومسائل صرفية، ومسائل صوتية، ومسائل إملائية، ولم يكن الزعبلاوي بداعاً في ذلك، فهذا ما سار عليه من صنف في هذا الباب قديماً وحديثاً.

- كان يبدأ في شرحه للمسألة بذكر الخطأ ثم بيان الصواب فيه، مستشهاداً بالأدلة التي يراها مناسبة، وإن كانت العبارة موضع الدراسة صحيحة لا خطأ بها، كان يبدأ فيها بما يظن القائد أنه خطأ، ثم يثبت أنه صواب من خلال ذكر الأدلة والبراهين .

خامساً: لمحّة عن تاريخ التصويب اللغوي

إن قضية التصويب اللغوي بدأت منذ القدم، وربما أصبحت ملحمة مع انتشار الإسلام، ودخول غير العرب فيه، فاختلط العرب بغيرهم، ما أدى إلى انتشار اللحن، والحوادث التي ذكرتها المصادر في ذلك كثيرة، وقد أدى اللحن في بدايته إلى تدوين قواعد العربية، ومن ذلك القصة الشهيرة في عهد عمر بن الخطاب، عندما لحن الأعرابي في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشَرِّكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبه:3] بجز [رسوله] فأمر سيدنا عمر لا يقرأ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع التّحو⁽¹⁾، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى تصنيف مصنفاتٍ مستقلةٍ في لحن عامة الناس وخصائصهم في اللغة، وسيعرض الباحث ملخصاً لتتطور

(1) انظر: الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص 27-13 .

التصنيف في اللحن في اللغة منذ نشأته إلى يومنا هذا، وينبه الباحث إلى أنّ أسماء الكتب التي سترد لاحقًا قد استقاها المؤلف من عدة كتبٍ كان أبرزها، كتاب لحن العامة والتطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب⁽¹⁾، الذي عرض قائمة مرتبة زمنيًّا من الأقدم إلى الأحدث بالكتب المختصة بقضية اللحن اللغوي، لكن الباحث لم يكتف بذلك وقد اطلع على جميع الكتب التي أوردتها، أما المفقودة منها فقد عاد إلى كتب الترجم وتتأكد من نسبتها لأصحابها، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: تطور المصطلح

قبل أن يشير الباحث إلى تطور المصطلح في المصنفات العلمية، التي تتحدث عن التصويب اللغوي عند العلماء، ينبغي لنا أن نشير للمحاجاتِ مَرْوِيَّةٍ في هذا الشأن، والوقوف على المصطلح فيها، فقد رُويَ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سمع رجلاً يلحن، فقال: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه مَرَّ على قومٍ يُسِيئُونَ الرَّمْيَ، فقرَأُوكُمْ، فقالوا: إنا قومٌ متعلمين، فأعرضوا مغضباً، وقال: والله لخطوكم في لسانكم، أشدُّ علىَّ مِنْ خَطِئِكُمْ في رَمْيِكُمْ، ويظهر في المرويَّين السابقيَّين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مصطلحان عن اللحن في اللغة، الأول: الضلال، والثاني: الخطأ، أما عن المصنفات العلمية التي تحدث بهذا الشأن، فقد وجد الباحث الكثير من المصطلحات، أشهرها وأشملها خمسة مصطلحات يعرضها الباحث في الآتي:

- الأول: (اللحن)، وهو أقدم مصطلح ظهر في الكتب التي صُنفت في الأخطاء اللغوية التي تظهر على ألسنة الناس، فأول كتاب صُنفَ في هذا الشأن، هو: ما تلحن فيه العامة للكسائي (ت189هـ)، وقد استخدم لفظ (اللحن) في العديد من الكتب بعد ذلك، كـ (ما يلحن فيه العامة) الذي سمى عدد من العلماء كتابهم بهذا الاسم، كالأسمعي (ت216هـ) وأبو نصر الباهلي (ت231هـ) والمازني (ت249هـ) وغيرهم، مع الإشارة إلى أنَّ جل هذه الكتب مفقودة، لكنَّها تُسبَّب لهم في كتب الترجم، وقد استمر استخدام لفظ (اللحن) حتى القرن الثامن الهجري، وذلك في كتاب (حن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام) لأبي علي التونسي (ت717هـ)، مع أنَّ هذا الكتاب يحمل اسم لحن العوام، لكنَّه ليس في الأخطاء اللغوية، بل يتحدث في الأخطاء التي تمس العقيدة، وقد انقطع

(1) انظر: عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص107-438.

استخدام مصطلح اللحن بعد ذلك فترة طويلة، لكن الباحث وجد كتاباً لكاتِبٍ معاصر حمل لفظ اللحن، وهو كتاب (لحن القول تصويب وتغليط ألفاظ وحمل شائعة) للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي.

- الثاني: (تقويم اللسان)، وقد ظهر في القرن الرابع الهجري، وأول كتاب ظهر بهذا العنوان، كان لابن دريد الأزدي (ت321هـ) في كتابه (تقويم اللسان)، وهذا الكتاب مفقود ذُكر له في الترجم، ومن الكتب التي ظهرت بهذا الاسم، (تنقيف اللسان وتلقيح الجنان) لابن مكي الصقلي (ت501هـ) و(المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي (ت577هـ) و(تقويم اللسان) لابن الجوزي (ت597هـ)، وهو آخر كتاب وقف عليه الباحث ظهر بهذا المصطلح.

- الثالث: (الغلط)، وقد ظهر في القرن الرابع الهجري، وأول كتابٍ كان عنوانه بهذا اللفظ (إصلاح غلط المحدثين) للخطابي (ت388هـ)، ومن الكتب التي شمل عنوانها على لفظ (الغلط): (غلط الضعفاء من الفقهاء) لابن بري (ت582هـ) و(التبيه على غلط الجاهل والفصيح) لابن كمال باشا (ت940هـ) و(خير الكلام في التقسي على أغلاط العام) لابن بالي (ت992هـ)، واستمر استخدام هذا اللفظ إلى العصر الحديث وكان آخر الكتب التي حملت هذا اللفظ (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني .

- الرابع: (الوهم)، وقد ظهر في بداية القرن السادس الهجري، وأول كتاب شمل عنوانه على هذا اللفظ (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري (ت516هـ)، ومن الكتب التي شمل عنوانها على هذا اللفظ: (سهم الألحاظ في وهم الألفاظ) لرضي الدين بن الحنبلي (ت971هـ) و (من أوهام المتقفين في أساليب العربية) للدكتور أحمد عبد الدايم.

- الخامس: (الخطأ)، وهو مصطلح حديث أطلق على ما يلحن فيه العامة أو الخاصة في اللغة العربية، وأول ما ظهر - فيما وقف عليه الباحث - في كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) لصلاح الدين الزعبلاوي، واستخدمه كذلك في كتابه (معجم أخطاء الكتاب)، ومن الذين استخدموه هذا اللفظ: جودت مبروك في (المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية)، و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) لإيميل يعقوب، و(تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة) لمحجوب موسى، ولم يجد الباحث هذا اللفظ في العصور القديمة، في عناوين الكتب التي صُنفت في هذا الشأن.

وليست المصطلحات الخمسة السابقة هي الوحيدة التي تمحور حولها تسمية عناوين كتب الأخطاء اللغوية، بل كان هناك الكثير من العناوين غيرها، لكن الأشهر منها هو لفظ (اللحن) وقد تمحورت حوله عناوين معظم المؤلفات قديماً، فيما بات يتجه المحدثون نحو لفظ (الخطأ) في تسمية مصنفاتهم .

ثانياً: تطور التصنيف

المقصود بالتصنيف طريقة عرض المادة اللغوية في كتب التصويب اللغوي، وقد تطور التصنيف فيها حسب المراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: التصنيف العشوائي، إذ لا ضوابط أو تبويب أو ترتيب يذكر في هذه المرحلة، وذلك كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، ولا غرابة في ذلك، إذ إن التصنيف في تلك المرحلة كانت السمة العامة فيه عدم التبويب والترتيب؛ لأنه كان في بداية عصر التدوين، لكن الغرابة أن نجد كتاباً أَلْفَ في القرن السادس الهجري، كـ (درة الغواص) للحريري لا يضبط مادته اللغوية أي نوع من الترتيب، مع أن الكتابة في عصر الحريري قد استوى سوقها، ونضج التأليف في شتى العلوم، والأغرب من ذلك أن نجد في زماننا هذا كُتُباً غير مبوبة، كتاب (قل ولا نقل) للدكتور مصطفى جواد، وكتاب (تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة) لمحجوب موسى وكتاب (من أوهام المتفقين في أساليب العربية) لأحمد عبد الدايم، وربما كان السبب في عدم ترتيب المادة المطروحة في هذه الكتب هو قلتها، خاصةً في المتأخرة منها.
- المرحلة الثانية: التبويب والترتيب، وقد كان لترتيب المادة اللغوية شكلان، هما:

- الترتيب حسب أوزان الكلمات وأبنية الأفعال والمهموز وغير المهموز، ومثل هذه الكتب: (إصلاح المنطق) لابن السكين، و(الفصيح) لشبل و(تنقيف اللسان) لابن مكي الصقلي .
- ترتيب المادة اللغوية حسب حروف الهجاء، وأول كتاب رتب مادته كذلك، هو كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي الذي رتب الكلمات حسب الحرف الأول بها دون مراعاة جذر الكلمة، فكلمة مثل (أضَّجَ) يضعها في باب (الأَلْفَ) لا باب (الضاد)، كما أن الكلمات لم تكن مرتبة ترتيباً معجنياً يراعي الحرف الثاني والثالث، بل كان النظر إلى

الحرف الأول فقط، وقد سار على نفس النهج ابن بالي في كتابه (خير الكلام في التصسي على أغلاط العوام)، وهناك من راعى جذور الكلمات في ترتيبها، ورتبها على طريقة المعجم فنظر إلى الحرف الثاني والثالث كابن كمال باشا في كتابه (الترتيب على غلط الجاهل والفصيح)، وسار على نهجه الكثير من معاصرينا كمحمد العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) وصلاح الدين الزعبلاوي في كتابه (معجم أخطاء الكتاب) وأحمد مختار عمر في كتابه (معجم الصواب اللغوي) وإيميل يعقوب في (معجم الخطأ والصواب في اللغة)، وقد أصبحت هذه الطريقة في التبويب سمة التصنيف في الأخطاء اللغوية في عصرنا .

ثالثاً: تطور الأهداف

ويقصد الباحث بالهدف، الفئة المستهدفة من التأليف في الأخطاء اللغوية، وقد كان التطور في ذلك على النحو الآتي:

- المرحلة الأولى: تصويب العامة؛ أي أن الكتب التي صُنفت في هذه المرحلة كانت تستهدف العامة والأخطاء التي يقعون فيها، وهذه المرحلة كانت في بداية التصنيف في الأخطاء اللغوية، منذ أول كتاب صُنف فيها في القرن الثاني الهجري، وهو كتاب (ما تُلحن فيه العامة) للكسائي، وتلاه العديد من الكتب التي صنفت للهدف نفسه، كـ (ما خالفت فيه العامة لغات العرب) لأبي عبد (ت 244هـ) و(ما يلحن فيه العامة للمازني، ولحن العوام) للزيديي، وغيرهم.
- المرحلة الثانية: تصويب الخاصة؛ أي تصويب أخطاء فئة بعينها من المجتمع، وقد تكون هذه الفئة محصورة كالمحدين أو الفقهاء، كما فعل الخطابي في كتابه (إصلاح غلط المحدين) وابن بري في كتابه (غلط الضعفاء من الفقهاء)، وقد يكون النقد الخاص موجهاً لفئة أوسع تشمل كل المتفقين في شتى المجالات، وذلك كتاب (درة الغواص في أوهام الخواص) للحريري، وكذلك معظم التصانيف في زمننا المعاصر تستهدف فئة المتفقين، كـ (لغة الجرائد) لإبراهيم البازجي، و(تنكرة الكاتب) لأسعد داغر، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) لمحمد العدناني، و(معجم أخطاء الكتاب) للزعبلاوي، و(معجم الصواب اللغوي) لأحمد عمر، وغير ذلك وإن لم يظهر في عناوين

بعضها استهدف الكتاب لفئة المتلقين، فقد تأكّد الباحث من مقدمات هذه الكتب، حيث بين أصحابها هدفهم من التأليف، وكان الخاصة من الناس لا عامتهم .

- المرحلة الثالثة: تصويب العامة والخاصة، ولم يقف الباحث إلا على كتابٍ واحد من هذه الفئة، وهو كتاب (التببيه على غلط الجاهل والفصيح) لابن كمال باشا، وبظاهر من عنوان الكتاب أنه يستهدف عامة الناس وخاصتهم .

يلاحظ الباحث من ذلك أنَّ التصنيف في اللحن اللغوي في بدايته كان يستهدف العامة، ثم أصبح يستهدف فئات بعينها من خاصة المجتمع، إلى أن وصلنا لعصرنا الحالي وقد أصبحت السمة الغالبة للمصنفات فيه، نقدُّ كلام خواص الناس لا عامتهم، ويظن الباحث أنَّ السبب في ذلك أنَّ فئة العامة قدِّمًا، كانت فصيحة بالنسبة لنا اليوم، وأن اللحن في اللغة لم يكن معهوداً على زمانهم، لكنه ظهر مع اختلاط العرب بغيرهم، فكان اللحن بالنسبة لل العامة أمرًا ملحوظاً يستحق التأليف فيه، أما خاصة الناس في ذلك الزمن، فإن اللحن عندهم لم يكن موجوداً بشكل يستحق التأليف من أجله، ولما بدأ اللحن يتقدّم في كلام الخواص، صُنِّف لخواص ذلك الزمن كتب في اللحن، أما في زماننا فإن العامة لا تتحدث الفصحي حتى نقول إنَّهم يلحنون في كلامهم، ولذلك نجد المصنفات تستهدف الصحفيين والإعلاميين والكتاب وغيرهم من المتلقين؛ لأنَّهم هم من يتحدثون ويكتبون باللغة الفصحي، فمن الطبيعي أن يظهر اللحن في كلامهم، فأصبحت المؤلفات في زماننا تستهدف خاصة الناس وعزفت عن عامتهم .

وقد أثار انتباه الباحث خلال بحثه في تطور التأليف في الأخطاء اللغوية، الملاحظات الآتية:

- التدوين في التصويب اللغوي قديم يقدم التدوين في علوم اللغة، وعدد كبير من أهل اللغة وعلمائها كانت لهم مصنفات في التصويب اللغوي، كالكسائي والفراء وأبي عبيدة والأصمسي وابن السكينة والمازني والسجستاني وثعلب وابن فارس والعسكري والحريري والجواليقي وابن بري وابن منظور والصفدي والسيوطى وغيرهم، ومعظم هؤلاء العلماء لم تصلنا كتبهم في التصويب اللغوي، ولا زالت مفقودة.

- عدد كبير من الكتب التي صُنِّفت في الأخطاء اللغوية استدراك أو تكملة أو ردٌّ على كتبٍ سابقة، فمثلاً الاستدراك والتكميلة كُتب (تمام الفصيح) لابن فارس و(فائد الفصيح) لأبي عمر الزاهد و(ذيل فصيح ثعلب) للبغدادي الذين استدركوا ما فات من كتاب (الفصيح) لثعلب، وأما بالنسبة للردود فقد كانت تلك الردود موجودةً في ثانياً

مسائل الأغلاط اللغوية المطروحة، دون تصنيف مستقل للرد في بداية التأليف في الأخطاء اللغوية، ثم تطور الأمر وأصبح العلماء يردون على سابقיהם بكتبٍ مستقلةٍ، مثل كتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) الذي جاء ردًا على الزبيدي في (حن العوام) والصقلي في (تنقيف اللسان)، وكذلك كتاب (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص) لرضي الدين الحنبلي، الذي جاء ردًا على الحريري في كتابه (ذرء الغواص في أوهام الخواص)، وفي عصرنا الحالي لم يقف الباحث على كتب جاءت للرد على كتبٍ أخرى في الأخطاء اللغوية، ولكن جاءت ردود العلماء على بعضهم في ثانياً كتبهم، فالزعلاوي مثلاً تجده يعارض كثيراً من سابقيه كإبراهيم اليازجي وأسعد داغر في ثانياً كتابه معجم أخطاء الكتاب.

- كما أن العلماء صنفوا كتاباً في تخطئة كلام العامة والخاصة، فقد ظهر - أيضاً - كتبٌ لتصحيح كلام العامة، ودفع الخطأ عنه، ككتاب (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام) لرضي الدين بن الحنبلي، الذي صوب في كتابه ما كان يُتوهّم أنه لحن في كلام العامة، ولكنه جاء موافقاً للهجات العربية، وقد كثّرت المصنفات في تصويب كلام العامة من أهل مصر، ومن تلك المصنفات (دفع الإصر عن كلام أهل مصر) للشيخ يوسف المغربي (ت 1019هـ)، و(القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب) لمحمد بن أبي السرور (ت 1087هـ) و(أصول الكلمات العامية) لحسن توفيق العدل (ت 1322هـ).

الفصل الأول

المرفوّعات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

لقد عثر الباحث خلال بحثه في كتاب الزعبلاوي على جهودٍ له في إحدى المسائل التي طرحتها، وتقع ضمن باب المرفوعات في النحو، وفيما يأتي بيانٌ لهذه المسألة.

مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي

أولاً: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنَّ (كان) تدخل على الفعل الماضي⁽¹⁾، وأنَّ (قد) تدخل بينها وبين الماضي، فيقولون: (محمد كان قد ربح الجائزة) مبيّناً أنَّ الالتماء يجيزون هذا الاستخدام، رافضاً قول العدناني الذي يؤثِّر حذف (قد) بين (كان) وخبرها الفعل الماضي على إثباته، مبيّناً أنَّ الاستخدامين صحيحان على حِد سواء، إثبات (قد) أو حذفها، ويدرك الزعبلاوي أنَّ إضافة (قد) قبل الفعل الماضي بينها وبين (كان) يضيف معنيين، هما: تحقيق الماضي، وتقريره من الحال⁽²⁾، وبالتالي فإنَّ إضافتها لم تكن عبئاً في هذه الصيغة⁽³⁾.

ثانياً: رأي الالتماء

لم يتبنَّ الباحث أن يطُلّع على رأي الالتماء حول مسألة دخول (قد) بين كان وخبرها الفعل الماضي، لكنَّهم قد استخدموه هذه الصيغة في كلامهم، ومن العلماء الذين استخدموه هذه الصيغة في كلامهم؛ سيبويه الذي يقول: "إِنْ كَانَ قَدْ جَرِيَ مَجْرِيُ الْفَعْلِ بِعِينِهِ"⁽⁴⁾، وأبو عمرو الشيباني يقول في كتاب الجيم: "وَقَالَ: إِنَّهُ لَطَلِيفٌ سَفَرٌ، وَطَلِيفٌ عَمَلٌ، وَطَلِيفٌ سَفَرٌ وَطَلِيفٌ عَمَلٌ".

(1) يُنوه الباحث إلى أنَّ (كان) لا تدخل على الفعل الماضي كما ذكر الزعبلاوي، فهو فعل ناسخ يدخل على الجملة الاسمية، لكنَّ الصواب أنَّ يقول: تدخل كان على جملة اسمية خبرها فعلٌ ماضٌ.

(2) ما ذكره الزعبلاوي معنيين من معانٍ (قد) التي تدخل على الفعل الماضي، بينما ذكر لها المرادي ثلاثة معانٍ، مع الماضي كما سيأتي في الصفحة التالية.

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 532.

(4) سيبويه، الكتاب 174/1.

ودوّوب: إذا كان قد كُلَّ⁽¹⁾، وابن جنّي الذي يقول: "وَإِنْ كَانَ قَدْ زَيَّدَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ"⁽²⁾ وابن السراج الذي يقول: "وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَى أَحَدَهُمَا"⁽³⁾، وغيرهم الكثير من العلماء، أما عن المعنى الذي تضيّفه (قد) عند دخولها على الفعل الماضي، فقد ذكر المرادي أنها تضيّف أحد ثلاثة معانٍ، وهي التوقُّع، والتقرُّب، والتحقيق⁽⁴⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

من المحدثين الذين تناولوا هذه المسألة، مسألة جواز دخول (قد) من عدمه بين (كان) وخبرها الفعل الماضي، العدناني وصلاح الدين الزعبلاوي وأحمد مختار عمر، فأما الزعبلاوي فقد بيّن الباحث رأيه سابقاً، وأما العدناني فإنّه يجيز الوجهين: إثبات (قد)، وحذفها، لكنه يفضل حذفها للأسباب الآتية⁽⁵⁾:

- ورود الصيغة بحذف (قد) جاء أكثر في القرآن الكريم من إثباتها، فقد أثبتت في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَهُمُ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وحُذفت في أكثر المواقع كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُّرٌ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمُ﴾ [الأنعام: ٣٥].
 - لم يعثر العدناني على الصيغة بإثبات (قد) في المؤلفات، إلا في المؤلفات التي ظهرت منذ مائة وخمسين عاماً، أي منذ عصر الترجمة عن الفرنسيّة.
 - أنّ حذف (قد) أبلغ من إثباتها؛ لأنّه أقل في عدد الكلمات.
- يظنُّ الباحث أنّ العدناني لم يُوفق في سرده لهذه الحُجج، فالحجّة الأولى وهي قوله: (ورود الصيغة بحذف (قد) في القرآن الكريم أكثر من إثباتها، دليل على أنّ حذف (قد) أفضل)، فهذا كلام غير دقيق، بل إنّ ورود الصيغة في القرآن ولو لمرة واحدة دليل كافٍ على فصاحتها التامة، وأنّها ليست أقل فصاحة من حذف (قد)، أما مسألة عدد المرات فهو أمر متعلق بالسياق لا أكثر، وأما الحجة الثانية وهي قول العدناني أنّه لم يعثر على الصيغة بإثبات (قد) إلا في

(1) الطَّلَيْح: هو الهزيل مع التعب والجوع، والشاهد في العبارة دخول (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي كلّ). الشبياني، كتاب الحجيم 206/2 .

(2) ابن جنّي، الخصاص 170/1 .

(3) ابن السراج، الأصول في النحو 1/ 436 .

(4) انظر : المرادي، الجنى الدّاني ص 259 .

(5) انظر : العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 591-592 .

الكتب الحديثة، فقد أثبت الباحث أن ذلك غير صحيح، فقد جاءت في كتابات القدماء كسيبوبيه والشيباني وغيرهما⁽¹⁾، وأمّا الحجة الثالثة وهي قوله: (إن حذف (قد) أبلغ من إثباتها؛ لأنَّه أقل في عدد الكلمات) فيردّ الباحث على ذلك بأنَّ الإيجاز في موضعه أبلغ، والإطناب في موضعه أبلغ، فمسألة عدد الكلمات ونوعها يرجع إلى السياق للحكم على بلاغتها.

أمّا أحمد مختار عمر، فإنه يجيز الوجهين على حد سواء دون تفضيل أحدهما على الآخر، فالاستخدامان فصيحان، فيقول: "كان قد انتهى من عمله {فصيحة}، كان انتهى من عمله {فصيحة}"⁽²⁾.

ويميل الباحث إلى جواز دخول (قد) أو عدمه، دون تفضيل أحدهما على الآخر، وذلك لسببين هما:

- الأول: أنَّ دخول (قد) أمرٌ مرتبط بالفعل لا بـ(كان) - حتَّى وإن كان الفعل خبراً لـ(كان) - فكان تدخل على الجملة الاسمية برمتها، ولا شأن لها بالفعل، ولكنَّ الخبر في هذه الصيغة جملة فعلية فعلها ماضٍ، ودخول (قد) على الفعل يضيف له معانٍ كالتقريب أو غيره.

- الثاني: لقد جاء مثل هذه الصيغة في الشعر الجاهلي، وذلك على لسان الشاعر مُحرِّز بن مُكَعْبَر الضَّبَّي الذي يقول⁽³⁾:

كَانَ دَنَانِيرًا عَلَى قَسِيمَاتِهِمْ وَإِنْ كَانَ قَدْ شَفَّ الْوُجُوهَ لِقَاءُ
وقد دخلت (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي (شفَّ) في البيت السابق.

الخلاصة

- جاءت هذه الصيغة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي وكتابات العلماء قديماً، وهذه كلها دلائل فصاحة لهذه الصيغة، سواءً على سبيل الاحتجاج أو الاستئناس.

- اجتهد الزعبلاوي في القول بجواز دخول (قد) على خبر (كان) الفعل الماضي، ووافقه أحمد مختار عمر بجواز الوجهين دون تفضيل أحدهما، وقد كان جهده في هذه المسألة نتيجة لاعتراضه على رأي العدناني بتفضيل حذف (قد).

(1) انظر : الصفحة السابقة .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوی ص 956 .

(3) جاء البيت على لسانه في الزبيدي، تاج العروس 33/271 وابن منظور، لسان العرب 12/478 .

المبحث الثاني: مواقف الزعبلاوي النحوية

وافق الزعبلاوي العلماء في عددٍ من المسائل، فقد تنوّعت مواقفاته، فتارة كان رأيه مواقفًا لجمهور العلماء قديمًا ومحديثين، وتارة يوافق أحد العلماء الذي تفرد بين العلماء في رأيه، ولم تكن مواقفاته تخضع لميله لمدرسةٍ نحوية دون أخرى أو عالمٍ دون آخر، ولم تكن مواقفاته مبنية على الحجة والدليل في هذا المبحث، بل كانت مواقفًا فقط، وفيما يأتي بيان لبعض المسائل التي وافق فيها الزعبلاوي غيره من العلماء.

المسألة الأولى: (ما) في (طالما) وأشباهه من الأفعال

تدخل (ما) على الفعل (طال) وأشباهه من الأفعال كـ(كثُر) وـ(قل)، وللعلماء آراء في تقدير (ما) في هذا الموضع، وأكثر العلماء ذهب إلى أنها كافية، وذهب البعض إلى أنها مصدرية، ومنهم من ذكر أنها قد تأتي كافية ومصدرية ويمكن تقديرها حسب السياق، وقد وافق الزعبلاوي رأي المرزوقي، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

لقد تناول الزعبلاوي بالبحث كلمة (طالما) من جانبين في مسألتين متصلتين:

الجانب الأول: الفعل (طالما) وما يشبهه من أفعال، تناوله من حيث رسمه وإعرابه، فال فعل يُكتب على وجهين: الأول أن تتصل (ما) بالفعل فيُكتب هكذا (طالما)، والثاني: أن تنفصل (ما) عن الفعل فيُكتب هكذا (طال ما)، وفي الحالة الأولى تقدّر (ما) كافيةً للفعل فلا يأخذ الفعل فاعلاً، ويدخل على فعلٍ مثله، أما في الحالة الثانية فتقدّر (ما) مصدرية وتعرب مع الفعل بعدها فاعلاً لـ(طال) وأشباهه، وقد اعترض الزعبلاوي على من يقدّر (ما) بأنها فاعل للفعل (طال) في حال كونها مفصولة عن الفعل⁽¹⁾.

أما الجانب الثاني: فقد تناول الزعبلاوي (طالما) في مسألة أخرى بالبحث عن صحة استخدامها في موضع الظرف، والزعبلاوي يرفض ذلك⁽²⁾.

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 734 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 734 .

ثانياً: رأي القدماء

هناك ثلاثة آراء للقدماء في (طالما) وأشباهه من الأفعال التي تدخل عليها (ما)، وهي ثلاثة أفعال كما ذكر ابن هشام وهي: (طالما) و(كثرما) و(قلمًا)⁽¹⁾ ويوجد أفعال أخرى كـ شدّما وعَزْماً ذكرها غيره، وهذه الآراء كالآتي:

الرأي الأول: أنّ (ما) كافية في الأفعال (طالما) و(قلمًا) و(كثرما) - وهو رأي سيبويه وجمهور النحاة - ومعنى كافية أنها كفتها عن العمل فأصبحت لا تتطلب فاعلاً، يقول سيبويه: "ومن تلك الحروف: ربما وقلما وأشباههما، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة الكلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قل يقول) فالحقهما (ما) وأخلصوهما للفعل"⁽²⁾، ويفهم الباحث من كلام سيبويه أمرين:

- أولهما: أنّ (ما) كافية كفت (ربّ) - وهي حرف جر شبيه بالزائد⁽³⁾ - و(قلمًا) - وهو فعل وأشباههما عن العمل، بأن جعلت كلاً منها يدخل على فعل، وهذا لا يجوز فيها من دون (ما) الكافية، فـ (ربّ) لا تدخل إلا على الاسم، ولما دخلت عليها (ما) سمح لها بالدخول على الفعل، وكذلك (قل) وأشباهه من الأفعال (طال) و(كثير) وغيرها، لا تدخل على الفعل ويفترض بها أن تتطلب فاعلاً، ولما دخلت (ما) على هذه الأفعال كفتها عن طلب الفاعل، وأخلصتها بالدخول على الفعل، فنقول: (ربما يقول) و(قلما يقول) وهذا لا يجوز من دون (ما) .

- ثانيةهما: أنّ (ما) جاءت لتساعد على إخلاص (ربّ) و(قل) وأشباههما للفعل، وهناك سبب يدعو لدخول (ما) أو عدم دخولها على (ربّ) و(قل) وأشباههما، فسيبوبيه يبيّن سبب دخول (ما) بقوله: (لأنه لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قل يقول) فالحقهما (ما)

(1) ذكر ابن هشام أن العلة في كفتها عن العمل بعد دخول (ما) عليها مشابهتها لـ (رب)، انظر: ابن هشام، مغني للبيب، 4/67.

(2) سيبويه، الكتاب 3/115.

(3) هي عند البصريين حرف، أما الكوفيون والأخفش فيعدونها اسمًا، كما ذكر المرادي، انظر: المرادي، الجنى الداني 438-439، كما أنّ (ربما) قد تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وهذا مذهب المبرد والزمخري، على خلاف سيبويه والجمهور الذين يقولون إنّ (ربّ) إذا كفت بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية، انظر: المرادي، الجنى الداني 456 .

وأخلصوهما للفعل)، وهذا يعني أنّ (ربّ) و(قلّ) وأشباههما أحقت بهم (ما) لتساعد في كفّهم، فـ(ما) الكافية وسيلة، ويوجد سبب لدخول (ربّ) و(قلّ) وأشباههما على الفعل وـ(ما) ساعدت في ذلك؛ إذن فما هذا السبب؟ السبب في ذلك أنّ الفعل (قلّ) شابه حروف النفي، ذكر ذلك ابن جنّي بقوله: "وعلى نحو من هذا قالوا: قلما يقوم زيد؛ فكفوا (قلّ) بـ(ما) عن اقتضائها للفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حروف النفي"⁽¹⁾، أي أنّ سبب إخلاء الفعل من الفاعل مشابهته لحروف النفي⁽²⁾، فعندما يقول قائل: (قلما يقوم زيد) فمرد ذلك: لا يقوم زيد، كما يذكر ابن جنّي ويؤيده في القول السيوطي، بقوله: "ويُكَفَّ عَنْهُ بـ(ما) الْكَافِيَةَ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ فَعْلٍ اخْتِيَارًا، وَلَا فَاعْلٌ لَهَا لِإِجْرَائِهَا مَجْرِيَ حِرْفِ النَّفِيِّ، نَحْوَ: قلما يَقُومُ زَيْدًا"⁽³⁾، لكن الباحث يظن أن المسألة ليست كذلك لسببين:

- الأول: أن السيوطي ذكر أن الفعل (قلّ) يستخدم للنفي الممحض قبل دخول (ما) الكافية عليه، فيقول: "قل للنفي الممحض، فترفع الفاعل متلوّاً بصفة مطابقة له نحو: قل رجل يقول ذلك، وقل رجلان يقولان ذلك، بمعنى ما رجل"⁽⁴⁾ فـ(قلّ) جاءت - هنا - للنفي، وقد تلاها الفاعل - كما ذكر السيوطي - فكيف يكون إجراء (قلّ) مجرى حروف النفي سبباً لإخلائه من الفاعل؟ وقد جرت مجرى حروف النفي وتلاها الفاعل في: (قل رجل يقول) بمعنى: ما رجل.
- الثاني: إذا كانت (قلما) تخلو من الفاعل وتحفظ بـ(ما) لإجرائها مجرى حروف النفي، فماذا نقول في أشباه (قلما): (طالما) وـ(كثير ما) وغيرهما، وقد خلت من الفاعل، وهي لم تجر مجرى حروف النفي، ولها حكم (قلما) نفسه كما ذكر العلماء.

(1) ابن جنّي، الخصائص 2/124 .

(2) الأمر ليس مقتصرًا على الفعل والفاعل، فالمبتدأ - أيضًا - يخلو من الخبر إذا شابه المبتدأ حروف النفي، ذكر ذلك ابن جنّي، بقوله "كما يَكْفُوا الْمُبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ فِي نَحْوِ هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ : أَقْلُ امْرَاتِنِ تَقُولُنَّ ذَلِكَ لَمَّا ضَارَعَ الْمُبْتَدَأُ حِرْفَ النَّفِيِّ . أَفَلَا تَرَى إِلَى أَنْسِهِمْ بِاسْتِعْمَالِ الْقِلَّةِ مَقَارِنَةً لِلانتِفَاءِ". ابن جنّي، الخصائص . 124/2

(3) السيوطي، همع الهوامع 5/21 .

(4) السيوطي، همع الهوامع 5/21 .

وقد وافق سيبويه في رأيه كل من ابن السراج⁽¹⁾ (ت 316هـ) وأبو جعفر النحاس⁽²⁾ (ت 338هـ) وأبو علي الفارسي⁽³⁾ (ت 377هـ) وابن جني⁽⁴⁾ (ت 392هـ) والأعلم الشنتمري⁽⁵⁾ (ت 476هـ) وابن الشجري⁽⁶⁾ (ت 542هـ) وابن يعيش⁽⁷⁾ (ت 643هـ) وابن عصفور⁽⁸⁾ (ت 669هـ) وابن هشام⁽⁹⁾ (ت 761هـ) والسيوطى⁽¹⁰⁾ (ت 911هـ)، ومن هؤلاء العلماء أيضاً المبرد⁽¹¹⁾ (ت 286هـ)، وإن كان كل من ابن الشجري⁽¹²⁾ وابن هشام⁽¹³⁾ والبغدادي⁽¹⁴⁾ قد ذكر أن المبرد يذهب إلى أن (ما) زائدة في مثل هذا الموضع إلا أن كلامهم غير صحيح، فعنده الرجوع إلى كتاب المقتضب للمبرد يتبيّن لنا أنه يُعدُّ (ما) كافة، وقد أشار إلى هذا محقق

(1) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/228.

(2) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/227.

(3) انظر: الفارسي، إيضاح الشعر 105-106، والكتفوى، الكليات 586 وقد جاء في خزانة الأدب للبغدادي ما يُسَبِّبُ للفارسي خلاف ما ورد في كتابه، فُسِّبَ له أن هذه الأفعال حكمها أن تقتضي الفاعل ولا تخلو منه، مستشهاداً على ذلك بأن الظرف (عند) يبقى على عمله ولا يكُفَّ حتى بعد دخول (ما) عليه، فيكون عمله قبل دخولها وبعد دخولها، وذلك كقول المِرار الأَسْدِيَّ:

**أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا
أَقْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامُ الْمُخْلِسِ**

ف (بعد) مُنتصبٌ بما نصب به المصدر الذي هو علاقة، فكذا ينبغي أن يكون الفعل على ما كان عليه قبل دخول هذا الحرف من اقتضائه للفاعل وإسناده إليه، هذا كلام أبي علي كما يزعم البغدادي، لكن البغدادي يرد عليه بأن كلامه يشهد عليه لا له، ذلك أن الكلام في طلب المعمول لا في طلب العامل، والمعمول لـ (بعد) بالإضافة مفقوءٌ لوجود مانع وهو الكف. انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/230-231.

(4) انظر: ابن جني، الخصائص 1/167-168/2 124/2.

(5) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/228.

(6) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 2/567.

(7) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 5/69، والبغدادي، خزانة الأدب 10/228-229.

(8) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر ص 202 والبغدادي، خزانة الأدب 10/228.

(9) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 6/259.

(10) السيوطى، همع الهوامع 5/21.

(11) انظر: المُبَرَّد، المقتضب 1/222، 2/54.

(12) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 2/567.

(13) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 4/70.

(14) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/227.

المقتضب الشيخ محمد عضيمة⁽¹⁾، يقول المبرد: "وكذلك (قل) تقول: قل رجل يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنع من الأسماء وصارت للأفعال، فقلت: قلماً يقوم زيد، ومثل هذا كثير"⁽²⁾، وقد ذكر المبرد ذلك عند حديثه أن (ما) على ضربين، أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد، فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى، والثاني: أن تكون (ما) كافية⁽³⁾ وهي التي منعت الفعل والحرف من العمل، وقد نقل البغدادي قوله: إنَّ المبرد يقول: إنَّ (ما) زائدة عن النَّحاس، فقد جاء في الخزانة: "قال النَّحاس: أخبرنا عليَّ بن سليمان عن محمد بن يزيد المُبَرِّد، أنه خالف سيبويه في هذا وجعل (ما) زائدة، وقدره: وقلَّ وصالٌ يدوم على طول الصدود"⁽⁴⁾، ولم يجد الباحث في شرح أبيات سيبويه للنَّحاس ما قيل إنَّ النَّحاس نقله عن عليَّ بن سليمان عن المبرد بخصوص زيادة (ما) في هذا الموضع⁽⁵⁾، وقد وجد الباحث ذلك عند ابن الشجري، الذي يقول في الأمالي: " فقال المبرد: (ما) زائدة والفعل مرتفعٌ بعدها بـ(قل)"⁽⁶⁾، وبذلك يكون كلام ابن الشجري الأقرب زمناً للمبرد الذي نسب له زيادة (ما) بعد (قل)، ومع أنَّ النَّحاس أقرب زمناً، إلا أنَّ الباحث لم يجد في شرحه ما تُسَبِّبُ إليه، ويكون الباحث بذلك قد كشف عن نحو آخر - غير ابن هشام والبغدادي - نسب إلى المبرد رأياً لم يصدر عنه.

وقد جاء في الشعر بيتٌ خالف القاعدة ودخل فيه الفعل المكافف بـ(ما) على الاسم وهو قول الشاعر⁽⁷⁾:

(1) انظر: المبرد، المقتضب 222/1 حاشية 1 .

(2) المبرد، المقتضب 54/2 .

(3) لم يسمِّها المبرد (كافحة) لكن معنى كلامه يخبرنا بذلك، فيقول عن (ما) في الحالة الثانية التي ليست بالتوكيد: "ونظيرهما قوله: إنما زيد أخوك، فمنعت (ما) إنَّ عملها" قوله: منعت يعني كفتها عن العمل أي أنَّ (ما) كافية، ثم يذكر الموضع الأخرى التي تمنع فيها (ما) ما تدخل عليه عن العمل، فيقول: وكذا (عند) وكذا (رب) وكذا (قل) ويختتم بقوله: ومثل هذا كثير، انظر: المبرد، المقتضب 2/53-54 .

(4) البغدادي، خزانة الأدب 10/227 .

(5) انظر: النَّحاس، شرح أبيات سيبويه ص 171 .

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 2/567 .

(7) نسبة سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبة الأعلم الشنتمري إلى المزار الفقعي، انظر: سيبويه، الكتاب 115/3، المبرد، المقتضب 1/222، ابن جئي الخصائص 1/143-257، ابن عصفور ضرائر الشعر 202.

وهو عند سيبويه ضرورة تجوز في الشعر⁽¹⁾، وقد اختلف العلماء في تأويل الاسم المعرف بعد (قلما) وهو (وصل)، فوجد الباحث في ذلك ثلاثة آراء:

- الأول: أن (وصل) فاعل مُقدم للفعل (يدوم)، وقد جاز لضرورة الشعر⁽²⁾، وهذا مذهب ابن عصفور⁽³⁾ والأعلم الشنتمري⁽⁴⁾.

- الثاني: أن (وصل) فاعل لفعل مذوف يفسره المذكور بعده (يدوم)، وهذا رأي ابن يعيش⁽⁵⁾ وابن هشام⁽⁶⁾، وعلة ذلك عند ابن يعيش أن الفعل تأخر عن الفاعل، وهذا لا يجوز؛ ولذلك رفع (وصل) بفعل مقدر قبله يفسره (يدوم).

- الثالث: أن (وصل) فاعل مرفوع لفعل مذوف تقديره (يكون)، فكانه قال: وقلما يكون وصال يدوم على طول الصدود، وهذا رأي ابن السراج⁽⁷⁾.

وبالنسبة إلى رأي سيبويه في تأويل الاسم المعرف بعد (قلما) فقد كان محل خلاف بين النحاة، فمن النحاة من ذهب إلى أن سيبويه يقدر (وصل) فاعلاً مقدماً لـ (يدوم)، ومنهم من اعترض على ذلك كابن السيد الذي قال: إن سيبويه يقصد أن وصال فاعل لـ (يدوم) مُقدم مُضمر، مستدلاً على ذلك بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل لا في شعر ولا نثر،

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 3/115.

(2) البصريون لا يجيزون تقديم الفاعل على عامله، أما الكوفيون فيجيزون ذلك، انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 2/77.

(3) يقول ابن عصفور تعليقاً على هذا البيت: "يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم المعرف وبال مجرور" ابن عصفور، ضرائر الشعر 202 والبغدادي، خزانة الأدب 10/228.

(4) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/228.

(5) يقول ابن يعيش: "فلا يجوز رفع (وصل) بـ (يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدر يفسره (يدوم) وتفسيره: قلما يبقى وصال، ونحوه مما يفسره (يدوم)، ولا يرتفع بالابتداء لأنه موضع فعل" ابن يعيش، شرح المفصل 5/69، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/228-229.

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 6/259.

(7) انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/228، وابن هشام، مغني اللبيب 4/69.

وقيل: إن تقديم الاسم كان من باب إنابة الجملة الاسمية مناب الفعلية، ف تكون (وصال) مبتدأ⁽¹⁾.

وقد استمر هذا الخلاف في تأويل كلام سيبويه إلى النهاة المحدثين، فقد أشار محقق الكتاب عبد السلام هارون إلى أنّ سيبويه يقدر (وصال) فاعلاً مُقدماً لـ (يدوم)⁽²⁾، فيما ذهب شوقي ضيف إلى أنّ سيبويه يقصد أنّ (وصال) فاعل لـ (يدوم) مقدر مذوف قبله⁽³⁾.

ويظنّ الباحث أنّ سيبويه كان يقصد بـ (يجوز تقديم الاسم في الشعر) أنّ وصال فاعل مقدم لـ (يدوم)، لأنّه قال في موضع : " وإنما الكلام وقلما يدوم وصال " ⁽⁴⁾، وبهذا عرفنا أنّ (وصال) فاعل وليس مبتدأ، وقال في موضع آخر: " وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم "⁽⁵⁾، وبهذا يقصد أنّ (وصال) قد نقدمت على (يدوم)، وبالرد على من يقول: إنّ (وصال) فاعل لمذوف يفسره المذكور بعده، يظنّ الباحث أنّ سيبويه لا يقصد ذلك؛ لأنّ تقدير فعل مذوف يجوز في الشعر وغير الشعر، بينما سيبويه قصر جواز تقديم الاسم (وصال) على ضرورة الشعر، لكنّ البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل بأي حالٍ من الأحوال على عامله، وربما لذلك استخدم سيبويه عبارة (تقديم الاسم)، ولم يستخدم (تقديم الفاعل)، وكأنّه كان متربداً، فكان هذا الشاهد جاء معارضًا لرأي البصريين⁽⁶⁾، فحاول سيبويه أن يبطن كلامه ولا يظهره، فلا يريد أن يقول: إنّ الفاعل تقدم على غير المعهود عند البصريين، فترك العلماء من بعده في حيرة من أمرهم في تأويل كلامه.

(1) ذكر هذه الآراء البغدادي في خزانة الأدب، انظر: البغدادي، خزانة الأدب 10/229 .

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 3/115 الحاشية 3 .

(3) انظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية ص 33 .

(4) سيبويه، الكتاب 1/31 .

(5) سيبويه، الكتاب 3/115 .

(6) يوجد شاهد معارض لرأي البصريين، استشهد به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على عامله، وهو قول الرئاء: ما لِلْجِمَالِ مُشْيُهَا وَيَهِيَا أَجْنَدْلَا يَحْمِلُنَّ أَمْ حَدِيدَا ، ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 2/71 .

الرأي الثاني: ما مصدرية وهي مع الفعل (المصدر المؤول) فاعل (قل) و(طال) و(كثرا)، ولم يُنسب هذا الرأي لأحدٍ من العلماء قديماً، وجاء في مغني اللبيب وخزانة الأدب قولهم: يزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدرية لا كافية⁽¹⁾.

وقد ردّ ابن خلف (ت 487هـ) على أصحاب هذا الرأي؛ ورفض أن تكون (ما) مصدرية لسبعين، هما⁽²⁾:

- أنّ (ما) معرفة، و(قل) تطلب نكرة لا معرفة.

- أنّ (ما) المصدرية تدخل على الماضي والمستقبل، وهي مع (قل) لا تدخل إلا على المستقبل.

الرأي الثالث: جواز الوجهين أن تكون (ما) كافية أو تكون مصدرية وهي مع الفعل بعدها الفاعل، وعندما تكون كافية تُكتب متصلة مع الفعل، هكذا (قَلْمَا وَطَالْمَا وَكَثِرْمَا ، ، إلخ) أما إن كانت مصدرية فتكتب منفصلة عن الفعل قبلها، هكذا (قَلْ مَا وَطَالْ مَا وَكَثِرْ مَا ، ، إلخ) وهذا قول المرزوقي⁽³⁾ (ت 421هـ)، وقد وافقه في ذلك أبو البقاء الكوفي⁽⁴⁾ (ت 1094هـ) من المتأخرین.

ثالثاً: رأي المحدثين

انقسم المحدثون في تقدير (ما) المتصلة بالفعل (طال) إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: أنّ (ما) كافية للفعل عن العمل وأخلصته للدخول على فعل بعده، واختار هذا الرأي الشيخ مصطفى غلاياني (ت 1945م) الذي يقول: "ومثل: (قَلْمَا) في عدم التصرف (طالما وَكَثِرْمَا، وَقَصْرْمَا وَشَدِّمَا) فإن (ما) زائدة فيهن للتوكيد، كافية لهن عن العمل، فلا فاعل لهن، ولا يليهن إلا فعل، فهو ك (قَلْمَا)"⁽⁵⁾، غير أنه يلمح إلى إمكانية

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 4/71، والبغدادي، خزانة الأدب 10/227.

(2) البغدادي، خزانة الأدب 10/227.

(3) انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 234-235-505-506 . 618.

(4) انظر: الكوفي، الكليات 732 .

(5) الغلاياني، جامع الدروس العربية 1/58.

صحة الرأي الذي يقول: إنّ (ما) قد تكون مصدرية في بعض الموضع، لكنه يختار الرأي الأول وهو أنّ (ما) كافية للفعل.

- الثاني: أنّ (ما) مصدرية، واختار هذا الرأي عباس حسن⁽¹⁾ (ت 1978م)، إذ يرى أن اعتبار (ما) مصدرية أفضل من اعتبارها كافية، ويدرك السبب لتفضيله اعتبار (ما) مصدرية، بقوله: "إنّما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنّه يوافق الأصل العام الذي يقضي لأن يكون لكل فعل فاعلٌ أصلي؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل"⁽²⁾ ذ (ما) مصدرية أفضل منها كافية؛ لأنّها لا تخرج الفعل عن أصله فيتطابق فاعلًا - هو المصدر من (ما) والفعل - أمّا اعتبارها كافية فيخرج الفعل عن أصله، ويفيد في ذلك سعيد الأفغاني (ت 1997م)⁽³⁾.

- الثالث: جواز الوجهين أن تكون (ما) كافية أو تكون مصدرية وهي مع الفعل بعدها الفاعل، وعندما تكون كافية تكتُب متصلة مع الفعل، هكذا (قلماً وطالماً وكثرماً ، ، إلخ) أمّا إن كانت مصدرية فتكتب منفصلة عن الفعل قبلها، هكذا (قل ما وطال ما وكثير ما ، ، إلخ) وقد ذهب إلى ذلك كل من صلاح الدين الزعبالي⁽⁴⁾ والدكتور مسعد زياد (ت 2014م)⁽⁵⁾.

ويميل الباحث إلى رأي المرزوقي ، وهو جواز أن تأتي (ما) في (طالما) وما يشبهه من أفعال على الوجهين كافة ومصدرية؛ وذلك لأنّه يمكن تقديرها كافة في شواهد ويمكن تقديرها مصدرية في شواهد⁽⁶⁾ أخرى- وإن كانت الكافية أكثر وروداً- وربما لهذا لم ينتبه لها القدماء؛

(1) لكنّ عباس حسن - مع احترامه برأيه- يشير إلى أنّ الرأي الذي يفضله اللغويون اعتبار (ما) كافية، انظر النحو الوفي 72/2 .

(2) حسن، النحو الوفي 72/2 .

(3) الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية ص 14 .

(4) انظر : الزعبالي، معجم أخطاء الكتاب ص 374 .

(5) فلسطيني من مواليد دير البلح عام 1947 وله عدد من المؤلفات في النحو والصرف، من بينها الموسوعة الميسرة في النحو والصرف والإعراب، انظر : زياد، موقع اللغة العربية .

(6) لقد أورد المرزوقي في شرحه للحماسة شواهد للنوعين الكافية والمصدرية، ومثال المصدرية قول ليبد:

قلَّ ما عَرَسَ حَتَّى هِجْنَةً بِالْتَّبَاسِيرِ مِن الصُّبْحِ الْأَوَّلِ

ف (ما) مصدرية في البيت السابق، والمعنى قلّ تعريض الفتى، وليس المقصود نفي التعريض عنه، انظر: المرزوقي، شرح ديون الحماسة - 235-505-618 .

لأنه نَذَرَ أن تأتي في كلام العرب مصدرية وخاصةً الشعر، والشعر كان المصدر الأول لاحتاج القدماء .

الجانب الثاني: رأي النحاة في استعمال (طالما) في موضع الظرف

لم يجد الباحث ما يشير إلى تناول النحاة قديماً لجواز استعمال (طالما) في موضع الظرف من عدمه، أمّا الزعبلاوي فيرفض استخدام (طالما) في موضع الظرف، فيقول: "ويخطئ الكتاب حين يقولون: (لا بد من اجتهادك طالما عزمت على النجاح)، فيجعلون (طالما) في موضع الظرف، وصوابه: (لا بد من اجتهادك ما دمت قد عزمت على النجاح) والخطأ في هذا شائع وكثير"⁽¹⁾، فالزعبلاوي لا يجوز استخدام طالما في مثل هذا المعنى، وبؤيه في ذلك محجوب موسى⁽²⁾ وأحمد مختار عمر مُعللاً ذلك بأنه معنى لا يتناسب مع التركيب اللغوي للجملة⁽³⁾، ومكي الحسني⁽⁴⁾، وقد وجد الباحث في أحد المعاجم الإلكترونية ما يناسب إلى معجم الرائد أنّ من معاني (طالما) هو (ما دام) و(ما بقي) وذلك بقوله: "طالما": (ما دام) (ما بقي): (ستبقى ناجحاً طالما بقيت على اجتهادك)"⁽⁵⁾، لكنّ الباحث عاد إلى معجم الرائد لجبران مسعود ولم يجد ذلك فيه.

ويميل الباحث إلى جواز استخدام (طالما) في موضع الظرف، إذ القرينة المعنوية تسمح بذلك، فـ (ما دام) ليست للظرفية بحد ذاتها وإنما هي بمعنى ما بقي وما استمرّ، فكما أجازوا (ما دام) للظرفية، فليس من الخطأ استخدام (طالما) للظرفية، خاصةً أنّ القرينة المعنوية تسمح بذلك.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي المرزوقي من القدماء في قوله بجواز أن تكون (ما) كافية أو مصدرية، وعارض جمهور العلماء ممن قال بأنّ (ما) تأتي كافية فقط.

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 735

(2) انظر : موسى، تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة ص 9 .

(3) انظر : عمر، معجم الصواب اللغوي . 503 .

(4) انظر : الحسني، نحو إقان الكتابة باللغة العربية العلمية 142-143 .

(5) معجم المعاني الإلكتروني انظر الرابط: <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7>

- نسب البغدادي لأبي علي الفارسي كلاماً يعارض ما جاء في كتابه، فقد ذكر البغدادي أنَّ أباً علي يعتبرُ (ما) فاعلاً، بينما هو يعتبرها كافية كما جاء في كتابه الإيضاح.

- ذكر ابن هشام والبغدادي أنَّ المبرد اعتبر (ما) زائدة وهو كلام غير صحيح بالرجوع إلى كتابه، فالمبرد يذهب إلى أنها كافية.

- كشف الباحث عن عالم آخر - غير ابن هشام والبغدادي وأقدم منها زماناً - نسب إلى المبرد اعتباره لـ (ما) في (قُلْمَا) زائدة، وهذا الكلام ثبت بطحانه، والعالم هو ابن الشجري في أماليه.

المسألة الثانية: نون الوقاية⁽¹⁾

وهي النون التي تلحق الفعل واسم الفعل والحرف، إذا اتصل بباء المتكلّم، وسميت نون الوقاية؛ لأنّها نقى آخر الفعل من الكسر عند اتصاله بباء المتكلّم، كقولهم: (يُكَلِّمُنِي) فالنون منعت كسر الميم، والسؤال هنا، ما مصير نون الوقاية إذا اجتمعت بنون أخرى كنون الأفعال الخمسة؟ وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنَّ نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع في الكلمة، كقولنا: (تَشَكُّرُونَنِي) فلها ثلاثة حالات، هي⁽²⁾:

1- أن تُفك النونان عن بعضهما، فنفتح الأولى وتكسر الثانية، فنقول: (تَشَكُّرُونَنِي).

2- أن تُدغم النونان إدحاماً في الأخرى، فتصبحان نوناً واحدةً مُشدّدة، فنقول: (تَشَكُّرُونَنِي).

(1) نون الوقاية هي تسمية البصريين، ونسب العُكْبَرِي إلى الكوفيين تسميتهم لها نون العماد، انظر: العُكْبَرِي، اللباب في علل الإعراب والبناء 1/483، وتُسمى نون العماد؛ لأنّها عمدت الفعل أي أهلت لوقع الباء بعده،

انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 4/286 الحاشية 3.

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 591.

3- أن تُحذف إحدى النونين وتبقى الأخرى، فنقول: (تشكروني).

وبالنسبة للنون الممحوقة في الحالة الثالثة، فقد اختلف العلماء في تقديرها: أهي نون الرفع أم نون الواقية؟ لكن الزعبلاوي لم يُعلّق على ذلك.

ثانياً: رأي القدماء

ذهب القدماء إلى أن نون الواقية إذا اجتمعت بنون الرفع ثلاثة حالات، وهي: الفك، والإدغام، وحذف إحدى النونين⁽¹⁾، كما ذكر الرضي⁽²⁾ وابن هشام⁽³⁾ والسيوطى⁽⁴⁾، وفي الحالة الثالثة، وهي الحذف فقد اختلف القدماء في النون الممحوقة، أهي نون الرفع أم نون الواقية، فذهب سيبويه ورجحه ابن مالك وابن هشام إلى أن الممحوظ هي نون الرفع، وذهب المبرد والسيرافي وأبو علي الفارسي وابن جنبي إلى أن الممحوظ نون الواقية⁽⁵⁾، وكل فريق كان له حجمه⁽⁶⁾.

(1) انسعت القراءات القرآنية للأوجه الثلاثة. انظر: الإسترابادي، شرح الرضي 3/52، وابن هشام، مغني اللبيب 4/288.

(2) انظر: الإسترابادي، شرح الرضي على الكافية 3/52.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب 4/287.

(4) السيوطى، همع الهوامع 1/177.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب 4/396-395، والسيوطى، همع الهوامع 1/177.

(6) فمن اختار نون الرفع للحذف، ذكر الحجج الآتية: أنها قد تُحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الواقية، وحذف ما عُهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة وقد عُهد حذفها تخفيفا في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَكَّرُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: 67] و﴿وَمَا يُشَعِّرُكُمْ﴾ [الأنعام: 109] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة ونون الواقية كلمة وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناسيب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان الممحوظ نون الواقية لاحتياج إلى الأمرين، أما من اختار نون الواقية للحذف، فاحتياج بالآتي: لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ولأنها إنما جاء بها لتقى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولأنها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل، انظر: السيوطى، همع الهوامع 1/177.

ثالثاً: رأي المحدثين

ذهب المحدثون إلى ما ذهب إليه القدماء في جواز الأوجه الثلاثة - الفك والإدغام والحدف- إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع، ذكر ذلك أحمد تيمور باشا⁽¹⁾ (ت 1930هـ) وعباس حسن⁽²⁾ ومحمد عيد⁽³⁾ ، وذهب محمد عيد إلى أنّ النون المحذوفة هي نون الرفع، لأنّ نون الوقاية⁽⁴⁾، أمّا عباس حسن فاختار تأويلاً لم يذكره أي من القدماء -حسب اطّلاع الباحث- فإذا كان الفعل مرفوعاً كانت النون المحذوفة هي نون الوقاية، وإذا كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، كانت النون المحذوفة هي نون الرفع⁽⁵⁾، وعلّ عباس حسن ذلك بقوله: إنّ هذا التأويل يساير القواعد العامة⁽⁶⁾.

ويميل الباحث إلى رأي سيبويه، الذي يقول: إنّ النون المحذوفة هي نون الرفع، مؤيداً الحجج التي اختارها أصحاب هذا الرأي، ويضيف إليها ما يظنُّ الباحث أنها حجة أخرى، وهي: إذا اعتبرنا أنّ النون المحذوفة هي نون الوقاية، ففي حالة نصب وجذم الفعل فنون الوقاية محذوفة أصلًا، فكيف تحذف مرتين؟ أمّا أن نحيد المحذوف مسيرة لقواعد العامة، كما ذكر عباس حسن فلا يميل الباحث إلى ذلك، ويرى أنّ ما ذهب إليه سيبويه أفضل وحججه مقنعة.

الخلاصة

- إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع، جاز فيما ثلثة أوجه، وهي: الفك أو الإدغام أو حذف إحدى النونين.
- لم يضف الزعبلاوي جديداً للمسألة فوافق القدماء والمحدثين.

(1) انظر : تيمور ، السماع والقياس 89 .

(2) انظر : حسن ، النحو الوفي 1/284 .

(3) انظر : عيد ، النحو المُصْفَى ص 82 .

(4) انظر : عيد ، النحو المُصْفَى ص 82 .

(5) انظر : حسن ، النحو الوفي 1/284 .

(6) يكون التأويل مسائراً لقواعد العامة بوجود نون الرفع إذا كان الفعل مرفوعاً، وإذا كان منصوباً أو مجزوماً فئُمنع وجودها؛ فتفقدّ هي المحذوفة.

- سُجلَ اجتهاد لعباس حسان في تقديره للنون المحذوفة - في حالة الحذف- إذا اجتمعت نون الواقية ونون الرفع، حسب الحالة الإعرابية للفعل.

- لا يؤثر طرح هذه المسألة على قضية التصويب اللغوي، والفائدة من قرائتها تعود على المختصين.

المسألة الثالثة: مسألة (لا بد وأن)

يكثر في كلام الكتاب قولهم (لا بد) بصيغٍ مختلفةٍ، فتارة يقولون: (لا بد أن) وتارة يقولون: (لا بد وأن) وتارة: (من كل بـ)، والزعلاوي لا يرى مشكلة في الصيغتين الأولى والثانية، بينما يرى الخطأ في الصيغة الثالثة، وفيما يأتي يتناول الباحث كل صيغة من الصيغ، موضحاً رأي الزعلاوي وغيره من الباحثين الذين عرضوا لهذه المسألة:

أولاً: الصيغة الأولى: (لا بد أن) يرى الزعلاوي أن هذه الصيغة صحيحة، وأن الأصل فيها أن تُسبق (أن) بحرف جر لكنه جاء محذوفاً، فيقول: "تقول: (لا بد أن تأتي)، وقولك هذا على حذف الجار والأصل فيه، لا بد من إتيانك؛ أي لا فرق منه، ولا: نافية للجنس، وبـ: اسمها، والجار والمجرور خبرها⁽¹⁾ ويستشهد الزعلاوي على اطراد حذف الجار قبل (أن) المضمة و(أن) الخفيفة بأقوال العلماء الذين وضحا ذلك، يقول الزعلاوي: "أما حذف الجار قبل (أن) فإنه قياس مُطْرَد، وكذلك هو قبل (أن) المضمة وقد نصت على ذلك كتب اللغة كـ (المفصل) للزمخشري، وـ (المغني) لابن هشام وسواهما، فأنت تقول: (لا شك أنك عالم) وـ (لا بد أنك ذاهب) وـ (لا محالة أنك آتٍ) وـ (لا جرم أنك عظيم) وأصل الكلام إذا قلته بذكر الجار ومصدر الفعل: لا شك في علمك، ولا بد من ذهابك، ولا محالة من إتيانك، ولا جرم من عظمتك، كما فصله المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني"⁽²⁾ فالعبارات السابقة تحتوي على مصادر مسؤولة، كل منها مسبق بحرف جر محذوف، وإذا تحولت هذه المصادر المسؤولة إلى صريحة ظهر حرف الجر، ومعنى قولهم: (إن حذف حرف

(1) الزعلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص40-41 .

(2) الزعلاوي، معجم أخطاء الكتاب 41 .

الجر قبل (أن) قياس مطرد) أن ذلك الحذف جاء في لغة العرب بكثرة، أما لو كان الحذف شادًّا فإنه يسمى حذفًا سمعيًّا كقول جرير⁽¹⁾:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

ويترتب على الحذف السمعي هنا النصب على نزع الخافض، أما الحذف القياسي كالعبارات السابقة، تعرب (أن) وما بعدها مجروراً بحرف الجر المحفوظ، ثم تقدر شبه الجملة في محلها الإعرابي، وشبه الجملة في العبارات السابقة متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس.

ويضيف الزعبلاوي أن قولنا: (لا بد من أن) صحيح، فيقول: " قال أبو البقاء الكفوي في (الكليات): (حذف حرف الجر قياس مع (أن) و(أن) شادًّ مع غيرهما) ولذا صح قولك: (لا بد من أن) بإثبات الجار، (ولا بد أن) بحذفه"⁽²⁾، وبناءً على ذلك فقولنا: (لا بد أن) صحيح وقولنا: (لا بد من أن) صحيح.

ويوافق رأي العدناني وأحمد عمر رأي الزعبلاوي في هذه الصيغة فكلاهما يرى صواب الوجهين، حذف الجار وإثباته، يقول العدناني: "لذا قُل: 1 - لا بد أن يكون كذا 2 - لا بد من أن يكون كذا 3 - لا بد وأن يكون كذا. وأنا أؤثر الجملتين الأوليين؛ لأنهما أكثر جريانًا على الألسنة الأدباء وأقلامهم، ولأنَّ الإجماع قد انعقد على صحة استعمالهم"⁽³⁾، وبينه الباحث إلى أمرین:

- الأول: الصيغتان (لا بد أن) و(لا بد من أن) أكثر جريانًا على الألسنة من الصيغة الثالثة (لا بد وأن)، وهذا ما ذكره العدناني، لكن الصيغة الأولى (لا بد أن) بحذف الجار، هي الأكثر على الإطلاق.

(1) في ديوانه اختلاف في الشطر الأول، وقد جاء كالتالي:

أَتَمْضُونَ الرَّسُومَ وَلَا تُحَيَا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنَ حَرَامٍ

ديوان جرير 278، أما في كتب النحو والمعاجم فلا اختلاف في البيت، مع إشارة ابن سيده في مُحكمه إلى رواية أخرى للبيت بخلاف هذه الرواية وخلاف رواية الديوان أيضًا، وهي:

مَرَرْتُمْ بِالْدِيَارِ وَلَمْ تَعُوْجُوا ..

المُحكم والمحيط الأعظم 10/247، شرح الرضي 4/138، مغني اللبيب 2/121، ناج العروس 12/102.

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 41 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 48 .

- الثاني: صحيح أن إثبات الجار قبل (أن) في هذه الصيغة كثير الجريان على ألسنة العرب، لكن الباحث تحقق من ذلك، فلم يجد ما يؤيد هذه الصيغة، فيما يحتج به من كلام العرب.

ويجيز أحمد مختار عمر - أيضا - قولنا: (لا بد أن) بحذف الجار، وقولنا: (لا بد من أن) بإثبات الجار، يقول أحمد عمر: " (لا بد أنك ذاهب) مرفوضة عند بعضهم لحذف الجر قبل (أن) الرأي والرتبة: 1- لا بد من أنك ذاهب (فصيحة) 2- لا بد أنك ذاهب (فصيحة)"⁽¹⁾. وهكذا فإنه من الثابت أن عبارة (لا بد أن يكون كذا) عبارة صحيحة، لا خلل بها؛ لأن كلام العرب جاء بمثل هذه العبارة، وقد ذكر النحاة أن الأصل في العبارة (لا بد من أن) ولكن حذف الجار قبل (أن) قياس مطرد، وبهذا تكلمت العرب، فحذف الجار.

ثانياً: الصيغة الثانية: (لا بد وأن) يجيز الزعبلاوي استخدام هذه الصيغة ويستشهد على صحة ذلك بأمرتين:

- الأول: وردت هذه الصيغة في كلام الفصحاء قديماً وحديثاً، وذلك بقوله: " أما قول الكتاب: (لا بد وأن) بزيادة الواو قبل (أن) فإنه يكثر في كلام الفصحاء قديماً وحديثاً، ومن ذلك ما جاء في كتاب (محاضرات الأدباء) للراغب الأصفهاني: (وقيل: البر إذا أكل لا بد وأن يُداس ويُذرى ويُغَرِّل)، وما جاء في كتاب (الجاسوس على القاموس) لفارس الشidiaci من المحدثين: (فلا بد وأن يكون فيه معنى المتعدي) وقد تكرر ذلك منه"⁽²⁾، فالزعبلاوي - هنا - يستدل بلغة الأصفهاني من القدماء، ولغة الشidiaci من المحدثين، ولا شك أن الاتنين من أصحاب الوزن في زمانهم، لكن لا يحتاج بلغة أي منهما، فورود صيغة (لا بد وأن) في كلامهما لا يكفي للقطع بصحة هذه العبارة.

- الثاني: كلام بعض أهل اللغة وهو أبو البقاء الكفوبي في كلياته، يقول الزعبلاوي: " وعرض لهذا أبو البقاء الكفوبي، فقال: (والخبر قد يكون مع الواو وإن كان حقه إلا يكون بها خبر المبتدأ وإن كان قليلاً ... وخبر (لا) الواقعه بعدها (بد) نحو: (لا بد وأن يكون) قالوا: إن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم"⁽³⁾، فالكتفوي يذهب إلى أن الواو قد تدخل على الخبر، ومن

(1) عمر، معجم الصواب اللعوي ص 629-630 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 41 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 41 .

ذلك خبر (لا) التي اسمها (بُدّ) وأن هذه الواو تسمى واو تأكيد لصوق الخبر بالاسم.

ويوافق الزعبلاوي في جواز هذه الصيغة (لا بَدْ وَأَنْ) كُلُّ من محمد العدناني وأحمد مختار عمر، فالعدناني يقول: "لذا قل: 1- لا بُدّ أن يكون كذا 2- لا بُدّ من أن يكون كذا 3- لا بُدّ وأن يكون كذا. وأنا أؤثر الجملتين الأوليين؛ لأنهما أكثر جريانًا على ألسنة الأدباء وأقلامهم، ولأنَّ الإجماع قد انعقد على صِحَّةِ استعمالهما"⁽¹⁾، الشاهد من ذلك قول العدناني: (لذا قل: 3- لا بَدْ وَأَنْ يكون كذا) حتى وإن جعلها في المرتبة الأخيرة، ولم يؤثرها بين الاستعمالات الثلاثة، لكنه يعدها جائزة في الاستخدام اللغوي، أما أحمد عمر فيقول: "لا بُدّ وأن تعود فلسطين لأصحابها { صحيحة }"⁽²⁾، وقول أحمد عمر بأن هذه الصيغة صحيحة وليس فصيحة، يدل على أنَّ هذه الصيغة أدنى من الصيغة الأولى.

ويستدلان على ذلك بنفس الشواهد التي استخدمها الزعبلاوي، بالإضافة إلى شواهد أخرى، فكل من العدناني وأحمد عمر يقول إن الفصحاء استخدمو هذه الصيغة، فالعدناني يقول: "استعمل جملة (لا بَدْ وَأَنْ يكون كذا) كُلُّ من جلال الدين السيوطي وعبد الحكيم السيالكوتي وفخر الدين الرازي وابن أبي الحميد"⁽³⁾، ويقول أحمد مختار عمر: " وقد استعمل هذا الأسلوب كثير من كبار اللغويين، كالصفاني والسيوطى والجوهري وابن خلدون وغيرهم".⁽⁴⁾

(1) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص48 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص47، وفيما يأتي ترجمة لبعض الأعلام المجهولة التي جاءت في كلام العدناني، عبد الحكيم السيالكوتي: هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي: فاضل، من أهل سialkot التابعة لlahore، بالهند، وله مؤلفات في اللغة والدين، (ت1067هـ)، الزركلي، الأعلام، 283/3، وابن أبي الحميد: هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحميد، . عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، (ت656هـ)، الزركلي، الأعلام 289/3.

(4) عمر، معجم الصواب اللغوي ص630 .

أما المرجح الثاني على جواز هذه الصيغة، فيؤيد العدناني صلاح الدين الزعبلاوي في أنّ هذه الواو تقييد لصوق (أن) بالخبر، يقول العدناني: "وقال الغزي: تقييد (الواو) قبل (أن) تأكيد لصوق (لا) بالخبر"⁽¹⁾ ويقول أيضًا: ورجح ابن هشام أنّ الواو اللصوق هذه زائدة"⁽²⁾.

ويزيد العدناني وأحمد عمر على الزعبلاوي أدلةً أخرى على جواز صيغة (لا بد وأن)، فالعدناني يضيف إلى الدليلين السابعين دليلاً آخر، وهو أنّ (الواو) في (لا بد وأن يكون) تأتي بمعنى (من)، وذلك نقاً عن السيرافي الذي ينسب ذلك إلى سيبويه، يقول العدناني: "وقال ابن عابدين: رأيت في بعض الهوامش، أنه رُوي عن أبي سعيد السيرافي أنه قال: تجيء (الواو) بمعنى (من) نقاً عن سيبويه، فإذا صحَّ ذلك كانت صحة وجود (الواو) هنا أقوى من القول بأنها زائدة"⁽³⁾، ويوافقه أحمد مختار عمر بقوله: "كما يمكن تحريره باعتبار أنّ الواو بمعنى (من) كما قال السيرافي"⁽⁴⁾ وبناءً على قول السيرافي – والذي استدلّ به العدناني وأحمد عمر – فإن معنى قولنا: (لا بد وأن يكون) هو: (لا بد من أن يكون) فقامت الواو مقام (من).

وقد ذكر هذه العبارة الكفويّ في كلياته نقاً عن السيرافي وذلك عند ذكره لمعنى الواو واستخداماتها ولم تكن منسوبة لسيبوه⁽⁵⁾، وهذا المعنى الذي ذكره السيرافي قد لا يكون لسيبوه؛ لأنّ العبارة التي نقلها السيرافي عن سيبويه لم يذكر أحدٌ من النحاة ورودها في كتابه، كما أنّ الباحث لم يجد من ينسب هذه العبارة لسيبوه سوى السيرافي، ولم يجد العبارة في كتاب سيبويه فربما لا تكون العبارة لسيبوه، وبالتالي فإنّ القول بأنّ (الواو) تأتي بمعنى (من) قد لا يكون دقيقاً، لكنه لا يجعل من قولنا: (لا بد وأن يكون كذا) عبارة خطأ؛ لأنّ هناك دلائل أخرى احتاج بها النحاة قد تكون صحيحة.

ويذكر أحمد مختار عمر دليلين آخرين أيضًا، هما:

- وجود نظائر لصيغة (لا بد وأن) في الاستخدام اللغوي، يقول أحمد عمر: "ويمكن تحرير هذا الاستعمال باعتبار زيادة الواو، ويؤيد ذلك وجود نظائر لهذا الأسلوب تزداد

(1) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص 48 .

(2) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص 48 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ص 48 .

(4) عمر، معجم الصواب اللغوي ص 630 .

(5) انظر : الكفوي، الكليات ص 923 .

فيه الواو، كقولنا: (ربنا ولك الحمد)⁽¹⁾، وقد جاء في المصباح المنير أنَّ الواو زائدة في قولهم: (ربنا ولك الحمد)، وكذا تُسبِّب للأخفش القول بزيادة الواو في قولهم: (سبحانك اللهم وبحمدك)⁽²⁾.

- أن مَجَمَعَ اللغة العربية يجيز هذا الاستخدام، يقول أَحْمَدُ عَمْرٍ: "وَقَدْ أَجَازَهُ مَجَمَعُ الْغُلَةِ الْمَصْرِيِّ فِي دُورَتِهِ السَّابِعَةِ وَالسَّتِينِ"⁽³⁾.

وبذلك يمكن القول إنَّه من الجائز أن يستخدم هذه الصيغة (لا بدَّ وأنَّ) بزيادة الواو، ومع أنَّ للزيادة غرضاً بلاغياً يقتضيه المعنى قد لا يدركه كل قائل، إلا أنَّه لا حرج في استخدام هذه الصيغة، حتى لو لم يدرك القائل الغرض من زيادة الواو، وقد ذكر أَحْمَدُ مختار عمر أنَّ زيادة الواو في مثل هذه العبارات تقيد التوكيد⁽⁴⁾.

ثالثاً: الصيغة الثالثة: (من كلَّ بدَّ) يُخْطَئُ الزعبلاوي من يقول هذه العبارة، ويرى الصواب بأنَّ نقول (من غير بد)، فيقول: "بَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى مَا شَاعَ مِنْ قَوْلِ الْكِتَابِ: (سَأَفْعُلُهُ مِنْ كُلَّ بدَّ)، وَهُوَ خَطَأُ الصَّوَابِ: (سَأَفْعُلُهُ مِنْ غَيْرِ بدَّ) أَيْ دُونَ فَرَاقٍ، وَقَدْ عَرَضَ لِهَا مَجَمَعُ الْقَاهِرَةِ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ مِنْ مَجْلِسِهِ"⁽⁵⁾، ومن المحدثين من خالف مَجَمَعَ اللغة العربية وصلاح الدين الزعبلاوي، فأَحْمَدُ مختار عمر لم يمنع استخدام هذه الصيغة بما يشبه هذا المعنى⁽⁶⁾.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي المحدثين في جواز صيغتي (لا بدَّ وأنَّ)، و(لا بدَّ وأنَّ) بزيادة الواو، وعارضه أَحْمَدُ مختار عمر في جواز استخدام (من كل بد) بالمعنى نفسه.

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي ص 630 .

(2) انظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 1/ 205-206 .

(3) عمر، معجم الصواب اللغوي ص 630 .

(4) انظر: عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة 3/ 2389 .

(5) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب ص 41 .

(6) يقول أَحْمَدُ مختار عمر: بدَّ [مفرد]: جمع أَبَدَادٍ: مفرَّقٌ، مهربٌ، ويغلب استعماله مسبقاً بنفي "الموت لا بدَّ منه - هذا شَرٌّ لا بدَّ منه": لا غُنى عنه". لا بدَّ أنَّ / لا بدَّ وأنَّ / لا بدَّ وأنَّ: حتماً أو من الضروري - لا بدَّ منه: لا مهربٌ ولا مفرَّقٌ منه، لا محالة - مِنْ كُلَّ بدَّ: لا محالة، لا مناصٌ ولا محيدٌ، على أي وجهٍ كان". معجم اللغة العربية المعاصرة 1/ 169، والشاهد في كلامه ذكر من معاني (لا بدَّ منه): لا محالة، وكذلك من معاني (من كل بد): لا محالة، فالتعبيران بالمعنى نفسه عنده، ثم يذكر جواز جميع التعبيرات بقوله: على أي وجهٍ كان .

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

لقد عارض الزعبلاوي العلماء في عددٍ من المسائل، ولم تكن معارضاته مبنية على اتباع عالم دون آخر أو مدرسة دون أخرى، ليأخذ آراءه برمته من هذه المدرسة أو ذلك العالم، فتكون معارضته مجرد ميل لجانب دون آخر، بل كانت معارضاته موضوعيةً، ففي بعض المسائل كان يعارض أكثر العلماء، ليتبع الحجج التي يسوقها هو ويراهما مناسبة، وفيما يلي عرضُ بعض معارضات الزعبلاوي النحوية في باب المرفوعات:

المسألة الأولى: مسألة توسط (لا) بين (قد) والفعل

يحصل في حديثنا أن نقول: (قد لا أفعل كذا) جواباً لمن سألك: هل تفعل كذا؟ وليس الأمر مقتضياً على أن نقول تلك العبارة جواباً لسؤال فقط، بل تأتي في سياقاتٍ كثيرةٍ، كأن يقول أحدهم: السماء ستمطر، فيرد عليه آخر: (قد لا ثمطر) ومثل ذلك كثير، وقد اختلف النحاة في جواز دخول (لا) بين (قد) والفعل، وقد ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي عن هذه المسألة في كتابه، وهو يجيز دخول (لا) بين (قد) والفعل، ويعرض على من يرفض هذا الاستخدام، ويستشهد على صحة كلامه بجانبين:

- الجانب الأول: (جانب الاستعمال) أي استعمال العرب لهذا الأسلوب في كلامهم، ويستشهد على ذلك بشيءين:

- الأول: ما جاء في كلام العرب منذ العصر الجاهلي، ويدرك على ذلك مثلاً، هما:
(وقد لا يقاد بيِّ الجمل)⁽¹⁾، و(قد لا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءَ ذَاماً)⁽²⁾ والذام: هو العيب، فـ (لا

(1) وهو مثل يُضرب للرجل يَسِّنُ ويُضْعِفُ ويتهانُ به أهله، وقد جاء في مجمع الأمثال للميداني: (قد كنت لا يقاد بيِّ الجمل) انظر: الميداني، مجمع الأمثال 2/179-180.

(2) يقال: إن أول من تكلم بهذا المثل حُبَّى بنت مالك بن عمرو العدوانية، ويقال أنها كانت من أجمل نساء العرب، فعا悲ها زوجها وكان من ملوك غسان، فقالت: (قد لا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءَ ذَاماً) فصار مثلاً يُضرب، انظر: ديوان الخرق 52 و الميداني، مجمع الأمثال 2/213، لكنه في مجمع الأمثال جاء دون (قد)، وهذا المثل: (قد لا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءَ ذَاماً) جاء في شعر بعض الشعراء في الجاهلية والإسلام، كقول الخرق بنت بدر:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَمْرُو بْنُ هِنْدٍ
وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءَ ذَاماً

دخلت بين (قد) والفعل في المثلين السابقين، وهما من الكلام العربي الفصيح، وبالتالي فدخول (لا) بين قد والفعل ليس غريباً عن العربية، وقد أردف الزعبلاوي قائلاً: "ومثل ذلك كثير في نثر الجاهليين والمحضرمين، ولم يعب ذلك عائب"⁽¹⁾، فطالما أن هذا الاستخدام موجود ولم يعبه أحد فلماذا نرفضه؟

- الثاني: ما جاء على لسان أئمة اللغة كابن المقفع (ت142هـ) والخليل بن أحمد (ت170هـ) والشافعي (ت204هـ) وابن جنّي (ت392هـ) والقرويوني⁽²⁾ (ت739هـ) وأبي هلال العسكري (ت395هـ)⁽³⁾ والمرزوقي (ت421هـ) والزمخشي (ت538هـ) والعُكْبَرِي⁽⁴⁾ (ت616هـ) وابن هشام (ت761هـ) وابن منظور (ت711هـ)، ثم يتسائل الزعبلاوي: "كيف يجتمع هؤلاء كافة على خطأ؟"⁽⁵⁾ وتساؤل الزعبلاوي تساؤل منطقي، لكنه لم يوثق ما قاله بنصوص لهؤلاء العلماء تتضمن استخدام (لا) بين (قد) والمضارع، لكن الباحث استطاع إيجاد نصوص في كتب عدد من هؤلاء العلماء تُظهر استخدامهم لهذا الأسلوب فابن جنّي يقول في الخصائص: "كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره"⁽⁶⁾ وكذلك ابن سيده: "قال أبو علي وقال أجرد لأنه قد لا يكون كذلك إذا تموج"⁽⁷⁾ والأنصاري - أيضًا - يقول: "قولهم: قد داريت الرجل، قال أبو بكر: معناه قد لا ينتهي"⁽⁸⁾ وابن هشام في مغني الليب يقول: "وهو أنها قد لا تضاف"⁽⁹⁾ ويقول في

= وقد ضمن الأعشى - أيضًا - هذا المثل في شعره بقوله:

وَقَدْ قَالَتْ قُتُلَةً إِذْ رَأَتِي وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَاماً

قد جاء المثل في البيتين السابقتين دون تغيير فيه، وقد ضمن في قصائد لشعراء آخرين يحمل نفس المعنى، ولكن مع اختلاف في بعض الألفاظ .

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 482 .

(2) على الأغلب هو أحمد بن فارس بن زكرياء القرزيوني من أئمة اللغة والأدب وله مقاييس اللغة، انظر: الزركلي، الأعلام 193/1 .

(3) جاء في الأعلام أنه توفي بعد سنة 395 هجري، انظر: الزركلي، الأعلام 2 196/2 .

(4) على الأغلب هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبي البغدادي ومن أشهر كتبه اللباب في علل الإعراب والبناء، انظر: الزركلي، الأعلام 4/80 .

(5) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 482 .

(6) ابن جنّي، الخصائص 20/1 .

(7) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 8/446 .

(8) الأنصاري، الزاهر في معاني كلمات الناس 2/48 .

(9) ابن هشام، مغني الليب 2/447 .

موضع آخر من كتابه: "ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتها
وبالعكس"⁽¹⁾ وغيرهم كثير، وقد حوت جميع النصوص السابقة على عبارات فصلت
فيها (لا) التأدية بين (قد) والفعل، وهذا مما يؤيد كلام الزعبلاوي.

- الجانب الثاني: (جانب النص) يستشهد الزعبلاوي بنص الماليقي في كتابه رصف
المبني يقول الزعبلاوي: "قال الماليقي في رصف المبني: وتكون (قد) مع المضارع
حرف توقع، فإذا قلت: (قد يقوم) أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود، وإن نفيت فقلت:
(قد لا يقوم) توقع العدم، وهذا نصٌ صريح بجواز توسط (لا) بين (قد) والمضارع
فتتأمل"⁽²⁾، فالزعبلاوي يستشهد بقول الماليقي: (إن نفيت فقلت: (قد لا يقوم) توقع
العدم) فالماлиقي من كلامه يُجيز دخول (لا) بين (قد) والفعل، لكن عندما يستمر الباحث
قليلاً ويتابع كلام الماليقي، يجد أنه يرفض أن يفصل بين (قد) والفعل شيء إلا
للضرورة، يقول الماليقي عن (قد): " وهي مع الفعل مُختصَّةٌ به لازمةً له، تقوم مقام
الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا للضرورة"⁽³⁾ فالماлиقي هنا ينافق
نفسه وهذا ما سيبينه الباحث لاحقاً عند توضيح آراء العلماء.

ثانياً: آراء القدماء

انقسمت آراء القدماء إلى قسمين:

الأول: رفض الفصل بين (قد) والفعل بشيء، ومن هؤلاء سيبويه الذي يقول في كتابه
في باب الحروف التي لا يفصل بينها وبين الفعل شيء: " فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل
بينها وبين الفعل بغيره"⁽⁴⁾ واستدرك السيرافي على سيبويه في شرحه لكتاب سيبويه جواز الفصل
بالقسم بين (قد) والفعل، وذلك للضرورة فقط⁽⁵⁾، وقد فصل ابن هشام في الأشياء التي لا تدخل
بين (قد) والفعل، وكان مما ذكره دخولها على الفعل المثبت، يقول ابن هشام في مغني الليبب:
وأما الحرافية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف

(1) ابن هشام، مغني الليبب 6/642 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 483 .

(3) الماليقي، رصف المبني 393 .

(4) سيبويه، الكتاب 3/114 .

(5) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه 3/325 .

تنفيس⁽¹⁾ بقوله المتصرف امتنع قولنا: (قد بئس، وقد نعم، وقد عسى) وغيرها من الأفعال الجامدة، وقوله الخبري امتنع دخول (قد) على الجمل الإنشائية، وقوله: المثبت امتنع دخول (قد) على الجمل المنافية، كقولنا: (قد لا يفوز الفريق)، وهذه الجزئية هي مدار البحث - و قوله: المجرد من ناصبٍ وجازِّ، امتنع أن يتوسط بين (قد) والفعل حرف من حروف النصب أو الجزم، و قوله: حرف تنفيس كالسين وسوف، فيمتنع قولنا: (قد سأدرس) و(قد سوف أنجح)، وبعد ذلك يذكر أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيءٌ فهما كالجزء الواحد، فيقول: " وهي معه كالجزء لا تفصل منه بشيء⁽²⁾"، ويستثنى من ذلك جواز الفصل بالقسم، وذلك للضرورة فقط، يقول ابن هشام: لا تفصل منه بشيء - اللهم - إلا بالقسم، كقوله⁽³⁾:

فَقَدْ وَاللَّهِ بَيْنَ لَيْ عَنَائِي بُوْشِكْ فِرَاقْهُمْ صُرْدْ يَصِيْحُ

فالقسم -والله- فصل بين (قد) والفعل (بين) وذلك للضرورة كما ذكر ابن هشام، وقد سبق واعتراض ابن جنّي على الفصل بين (قد) والفعل بالقسم معتبراً بذلك قبيحاً، يقول ابن جنّي تعقيباً على البيت السابق: " وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تعتقد مع الفعل كالجزء منه"⁽⁴⁾، وبذلك يكون ابن جنّي وافق سيبويه في أنّ (قد) مع الفعل كالجزء لا فاصل بينهما، لكن سيبويه لم ينطرق إلى مسألة جواز الفصل بالقسم للضرورة أو قبح ذلك، وقد أشار ابن عصفور أيضاً إلى قبح الفصل بين (قد) والفعل بالقسم⁽⁵⁾، وقد وافق السيوطي على عدم جواز الفصل بين (قد) والفعل، على التفصيل الذي ذكره ابن هشام.

ومن القدماء من اعترض على الفصل بين (قد) والفعل، لكنه في كلامه استخدم هذا الأسلوب! فابن جنّي مثلاً يقول في الخصائص: " كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره"⁽⁶⁾ وابن هشام يقول في مغني الليب في سياق حديثه: " وهو أنها قد لا تضاف"⁽⁷⁾، ويقول في

(1) ابن هشام، مغني الليب 2/ 528-529 .

(2) ابن هشام، مغني الليب 2/ 529 .

(3) انظر : ابن هشام، مغني الليب 2/ 530، وفي الخصائص وضرائر الشعر جاء البيت كالتالي :

فَقَدْ وَالشَّكْ بَيْنَ لَيْ عَنَاءِ بُوْشِكْ فِرَاقْهُمْ صُرْدْ يَصِيْحُ

انظر : ابن جنّي، الخصائص 2/ 390، وابن عصفور، ضرائر الشعر ص 201 .

(4) ابن جنّي، الخصائص 2/ 391 .

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر ص 201 .

(6) ابن جنّي، الخصائص 1/ 20 .

(7) ابن هشام، مغني الليب 2/ 447 .

موضع آخر من كتابه: "ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتهما وبالعكس"⁽¹⁾ وقد فصلت بـ (لا) في الموضع السابقة في كلام العلماء مع أنهم يرفضون هذا الأسلوب، فهل هذه زلة أم أنهم يناقضون أنفسهم؟

وكذلك الماليقي يناقض نفسه ولكن بشكل أكبر من العلماء السابقين، فهو إذ يرفض الفصل بين (قد) والفعل إلا للضرورة، وذلك بقوله عن (قد): "وهي مع الفعل مختصة به لازمة له تقوم مقام الجزء، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا للضرورة"⁽²⁾ – والضرورة كما ذكر الماليقي هي القسم – فهو مع رفضه للفصل بين (قد) والفعل، يدخل (لا) بينهما، مبيناً أنه الاستخدام الصحيح في حالة توقع العدم، يقول الماليقي: "وتكون مع المضارع حرف توقع تارة وهو الكثير فيها كقولك: قد يقوم زيد، في تقدير جواب من قال: هل يقوم زيد أو لا يقوم؟ فإذا قلت في تقدير الجواب: قد يقوم، أدخلت الاحتمال وتوقعت الوجود، وإن نفيت فقلت: قد لا يقوم توقعت العدم"⁽³⁾، فاستخدامه لـ (قد لا يقوم) جاء في سياق الحديث عن (قد) ووصفه الماليقي بالاستخدام الصحيح، ولم يكن هذا الاستخدام في سياق بعيد عن المسألة، كما مثل الباحث لابن جني أو ابن هشام، فكونه يتحدث عن (قد) ووصف هذا الاستخدام بالاستخدام الصحيح، فهو يدرك ما يقول، والباحث يزعم ما حصل مع العلماء – من رفضهم الفصل بين (قد) والفعل وفصلهم بـ (لا) بينهما – إلى أحد أمرين:

- أن يكون العلماء ناقضوا أنفسهم بأن ذكروا قاعدة لم يطبقوها في كلامهم، ويكون ذلك من قبيل الزلل والخطأ في الاستخدام الذي خالف القاعدة الصحيحة.
- أن توسط (لا) بين (قد) والفعل ليس مما يعد فاصلاً بينهما، وهذا ما يرجحه الباحث وسيوضحه لاحقاً.

الثاني: لم يشترط عدم الفصل بين (قد) والفعل بـ (لا)، بل قيد ذلك في أمور محددة، والمُرادِي هو الذي يمثل هذا القسم، فهو يشترط لدخول (قد) على الماضي بأن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناسب وحرف تنفيسي، يقول المرادي: "وأما (قد) الحرافية فحرفٌ مختصٌ بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 6/642.

(2) الماليقي، رصف المباني 393.

(3) الماليقي، رصف المباني 392.

تجده من جازٍ وناصِبٍ وحرف تنفيس⁽¹⁾، فحرف النَّفْي (لا) سُوها مدار البحث وعنوانه- ليس جازماً ولا ناصباً، وبالتالي يجوز توسطها بين (قد) والمضارع، وهذا ما أيدته الشواهد التي ذكرها العلماء.

ثالثاً: رأي المحدثين

ينقسم المحدثون - أيضاً - إلى قسمين، قسمٌ يجيز الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ (لا)، وقسمٌ يرفض الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا)، وفيما يلي بيان أصحاب وحجج القسمين:

القسم الأول: من أجاز الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ (لا)، ومن هؤلاء العلماء عباس حسن الذي يعتريض على ابن هشام ومن تبعه من العلماء، الذين اشترطوا دخول (قد) على الفعل المثبت، واستشهد عباس حسن على جواز توسط (لا) بين (قد) والفعل بما جاء في الشعر والنثر العربي، كقول العرب: "وَقَدْ لَا يُقَادُ بِي الْجَمْلِ" وقولهم: "وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَاماً"، أمّا من الشعر فاستشهد عباس حسن بثلاثة أبيات لشعراء من العصر الجاهلي والإسلامي، فالأول قول الأعشى⁽²⁾:

وَقَدْ قَاتَ قُتَيْلَةُ إِذْ رَأَتِي
وَالثاني قول قيس الجهي⁽³⁾:

وَكُنْتَ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا
وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَاماً
والثالث قول النمر بن تولب⁽⁴⁾:

أَحِبْ حَبِيبَكَ حُبًا رُوِيدًا
فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا

(1) المرادي، الجنى الداني 254 .

(2) ديوان الأعشى 195، وحسن، النحو الوفي 274/4 .

(3) البيت لقيس الجهي في المؤتلف والمختلف للأمدي، وفي لسان العرب ثُسب البيت لأنس بن نواس المحاري انظر: الأمدي، المؤتلف والمختلف 112، وابن منظور، لسان العرب 223/12 وحسن، النحو الوفي 274/4 .

(4) جاء عجز هذا البيت بثلاث روایات الأولى (قد لا يعولك أن تصرمها) منتهي الطلب 287/1 .

والثانية: (لئلا يعولك أن تصرمها) الأخفش، الاختيارين 277 و ابن الشجري، مختارات شعراء العرب 67 .

والثالثة: (فليس يعولك أن تصرمها) ديوان النمر بن تولب 117، والزبيدي، تاج العروس 73/30 .

وجميع الأبيات السابقة توسطت فيها (لا) وبين (قد) والمضارع بعدها، والأعشى والنمر بن تولب من الشعراء الذين يُحتاج بشعرهم، ولقد ساق عباس حسن هذه الشواهد ليدلّ على صحة استخدام القدماء -من أهل اللغة- لهذا الأسلوب، كابن مالك في قوله في ألفيته: "المصروف قد لا ينصرف"⁽¹⁾، وغيره من العلماء من استخدمو هذا الأسلوب بصيغة (قد يكون وقد لا يكون) كالأشموني وغيره، بالإضافة لذلك يذكر عباس حسن أن مؤتمر المجمع اللغوي قد حسم الأمر وأجاز هذا الاستخدام في مؤتمره المنعقد في فبراير سنة 1971⁽²⁾.

وقد أيده في ذلك العدناني⁽³⁾ وصلاح الدين الزعبلاوي⁽⁴⁾ وعباس أبو السعود⁽⁵⁾ وأحمد مختار عمر⁽⁶⁾ من المحدثين الذين أجازوا الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا).

القسم الثاني: من رفض الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا) واشترط لدخول (قد) على الفعل أن يكون مثبتاً، وعلى رأس أصحاب هذا القسم الشيخ مصطفى غلايبني، يقول الشيخ: "وتختص (قد) بالفعل الماضي والمضارع المتصرفين المثبتين، ويُشترط في المضارع أن يتجرّد من النواصب والجوازات والسين وسوف، ويُخطئ من يقول: (قد لا يذهب) و(قد لن يذهب)"⁽⁷⁾، ويكون الغلايبني بذلك قد وافق رأيَ ابن هشام في تلك الشروط - والتي من ضمنها أن يكون الفعل مثبتاً - لنتمكّن (قد) من الدخول على الفعل، ويجزي الغلايبني الفصل بين (قد) والفعل بالقسم كما أجاز ذلك القدماء، وأما قوله: يخطئ من يقول: (قد لا يذهب) و(قد لن يذهب)، فيوجد فرقٌ بَيْنَ بينهما فـ (لا) حرف نفي غير عامل، وـ (لن) حرف نفي ناصب، وقد ذكر الباحث سابقاً أن المرادي منع الفصل بين (قد) والفعل بناصب وبالتالي لم تدخل (لا) في إطار المنع، بينما ابن هشام اشترط دخولها على فعل مثبت فدخلت (لا) في إطار المنع.

(1) البيت: (ولا ضطراً أو تناصِ صُرِفْ) ذو المنع والمصرف فقد لا ينصرف ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 3/338 .

(2) انظر: حسن النحو الوفي 274-275/4، وأمين وحجازي، الألفاظ والأساليب 1 .

(3) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 465 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 482/483 .

(5) انظر: أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق العربية 21-22 .

(6) عمر، معجم الصواب اللغوي 601 .

(7) الغلايبني، جامع الدروس العربية 3/265 .

وبيّن الغلايبي أنّ (ربما) تقوم مقام (قد لا) في هذه الموضع، فيقول: " وإنَّ (ربما) تقوم مقام (لا) في مثل هذا المقام، فبدل أن يُقال: (قد لا يكون) مثلاً، يُقال: (ربما لا يكون)"⁽¹⁾ وهذا يعني أنّ الغلايبي يرى بأن نستخدم (ربما) بدلاً من (قد لا) في مثل هذا الموضع، وينبئ الباحث إلى أمرين اثنين:

- الأول: أنّ أحمد مختار عمر عدّ الاستخدامين فصحيحين، قوله: (ربما لا يكون) وقولنا:

(قد لا يكون)، يقول أحمد مختار: "قد لا يأتي أخوك {مرفوضة عند بعضهم} لدخول

(قد) على الفعل المنفي، الرأي والرتبة:

1- **ربما يأتي أخوك فصيحة.**

2- **قد لا يأتي أخوك (فصيحة)"⁽²⁾.**

فالاستخدامان صحيحان، ولا يُلغي أحدهما الآخر.

- الثاني: أنّ سيبويه ذكر أنّ (قد) تأتي بمنزلة (ربما) دون أن يكون الفعل منفيًا، وذلك في

قول الشاعر الهنلي⁽³⁾:

قَدْ أَتَرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًا أَنَامُلَهُ كَانَ أَثْوَابَهُ مُجَّتَ بِفِرْصَادٍ

فـ(قد) هنا بمنزلة (ربما) كما يقول سيبويه، وأيده في ذلك المبرد⁽⁴⁾، وهي هنا لم تدخل

على فعل منفي، بل دخلت على فعل مثبت، في حين ذكر الغلايبي أنّ (ربما) تقوم مقام (قد) عند دخولها على الفعل المنفي، وهذا يخالف ما ذهب إليه سيبويه.

وقد ذكر المرادي أنّ (قد) عندما تكون بمعنى (ربما) تدلّ على التكثير، يقول عن موقف

سيبوبيه من (قد) التي بمنزلة (ربما): "فتتشبيهه بـ(ربما) يدل على أنها للتكثر"⁽⁵⁾، وأيده ابن هشام⁽⁶⁾ والكتوفي⁽⁷⁾ في ذلك، في حين ذهب ابن مالك إلى أنّ سيبويه أراد من المساواة بين (قد)

(1) الغلايبي، جامع الدروس العربية 266/3 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوی 601 .

(3) شماس الهنلي وينسب البيت إلى عبيد الأبرص، ديوان عبيد الأبرص 56، وسيبوبيه، الكتاب 224/4،

والإسترلابادي، شرح الرضي 445/4، والم rádi، الجنى الداني 259، وابن منظور، لسان العرب 343/3 .

(4) انظر: المبرد، المقتضب 181/1 واستشهد على ذلك بشاهدين الشاهد الأول الذي ذكره سيبويه والثاني قول الشاعر: وقد أَفْوَدْ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلَهْبَةً يَهْدِي لَهَا نَسْبَتْ فِي الْحَيِّ مَعْلُومْ .

(5) المرادي، الجنى الداني 259 .

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/ 542 .

(7) انظر: الكوفي، الكليات 735 .

و(رِيْما) في الشاهد السابق إفادتها لمعنى التقليل لا التكثير كما ذكر ابن هشام، نقل ذلك عنه البغدادي في الخزانة، فيقول: "قال ابن مالك: إطلاق سيفويه القول بأنّها بمنزلة (رِيْما)، موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضى"⁽¹⁾، وذهب كذلك السيوطي إلى أنها تكون للتقليل، فيقول: "أو (قد) التقليدية، نحو: قد أترك القرن مصفرًا أنا ملءه"⁽²⁾.

فمن ذهب إلى القول بأن (قد) للتقليل، احتاج بأنّ (رِيْما) والتي هي بمنزلتها تستخدم للتقليل، ومن ذهب إلى أنّ معناها للتکثير احتاج بمعنى البيت إذ هو للمفاخرة بالشجاعة وعندما يفخر الإنسان فإنه يُکثُر من فخره ولا يُقلِّل.

وقد وافق الغلايبي - من المحدثين - في رأيه، (عدم جواز تَوْسُط (لا) بين (قد) والمضارع) كلّ من عبد الغني الدقر⁽³⁾ ويوسف الصيداوي⁽⁴⁾، ويلاحظ الباحث أنّ من اشترط - من المحدثين - عدم الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا)، قد أخذ ذلك عن القدماء نقلاً ونصًا، أما من ذهب إلى جواز الفصل بينهما قد بحث في كلام العرب فوجده في شعرهم ونثرهم وكلام علمائهم فأجاز ذلك.

ويميل الباحث إلى الرأي القائل بجواز تَوْسُط (لا) بين (قد) والمضارع، وذلك للأسباب الآتية:

- كثرة الشواهد التي جاءت على هذا الأسلوب - الفصل بين (قد) والمضارع بـ (لا) - في شعر العرب ونثرهم وكلام أئمة اللغة، وقد ذكر النحاة هذه الشواهد، وعرضها الباحث في متن المسألة .
- يظنُ الباحث أنَّ المُراد من قول سيفويه عن (قد): "لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره" أنَّ (قد) لا تدخل على الاسم، أو بمعنى آخر لا يفصل بينها وبين الفعل اسم تقدّم على الفعل فتوسطٌ بين (قد) والفعل، فالذى يمنعه سيفويه أن نقول: (قد محمدٌ ذهب)، بتقديم الاسم على الفعل، ذلك لأنَّ سيفويه تحدّث عن (قد) في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، وفي هذا الباب تحدّث عن (قد) و(ريْما) و(سوف) و(طالما) و(فَلَمَا) و(هَلَّا) و(لَوْلَا) وهذه كلّها مما يختصُ بدخولها على الفعل لا الاسم، وممّا يدلُّ على أنَّ سيفويه

(1) البغدادي، خزانة الأدب 255/11 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 22/1 .

(3) انظر: الدقر، معجم النحو 269 .

(4) الصيداوي، الكفاف 485/1 .

يقصد عدم الفصل بين (قد) والفعل بالاسم أنّ سببويه في هذا الباب - الحروف التي لا يليها إلا الفعل - استدرك سببويه بجواز تقدّم الاسم للضرورة في الشعر، وذلك مع (فَلَمَا) في قول الشاعر⁽¹⁾:

صَدَدَتِ فَأَطْوُلْتِ الصُّدُودَ وَقَمَا وِصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوم

فالالأصل أن يأتي الفعل بعد (فَلَمَا) ولكن الاسم تقدّم للضرورة، وكذلك بين سببويه أنّ الأولى أن يتقدم الفعل بعد حروف الاستفهام، بقوله: "واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(من) اسمٌ فعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"⁽²⁾، فعندما يذكر سببويه الأمور المتعلقة بـ (قد) و(سوف) و(ربما) و(فَلَمَا) و(هلا) وحروف الاستفهام، في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، يفهم الباحث من قوله عن (قد): لا يفصلُ بينها وبين الفعل بغيره، أنّ الأصل أنّ (قد) تختص بالفعل كغيرها من حروف هذا الباب، والاسم لا يفصل بينها وبين الفعل كما حدث مع (فَلَمَا) للضرورة، لكن مع ذلك ليس معنى هذا الكلام أنه يجوز الفصل بين (قد) والفعل بأشياء أخرى كالجوازم والتوابع مما ذكره النحاة، فسببويه لا يُجزي ذلك، لكن الأمر ليس بإطلاقه بأن لا يفصل بين (قد) والفعل شيء إطلاقاً؛ لأنّ (لا) النافية توسطت بينهما، وخير ما ذكر في هذا الباب هو ما ذكره المرادي بقوله: "وأمّا (قد) الحرفية فحرف مختص بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس"⁽³⁾، فكلامه هنا لا يشمل (لا) النافية لأنّها ليست حرفًا ناصباً ولا جازماً، فمنع ما حقّه المنع في الفصل بين (قد) والفعل وأجاز ما حقّه الجواز، ف جاء ذلك موافقاً للشواهد اللغوية.

- يجوز توسط (لا) النافية بين (قد) والمضارع قياساً على نظير (قد) في اختصاص دخوله على الفعل وهو (ربما)، فقد جاء في شعر العرب توسط حرف النفي بين (ربما) والفعل، كقول الأخطل⁽⁴⁾:

غِضَابٌ كَانَى فِي بَيْاضٍ أَكْفَهُمْ لَا رَبِّمَا لَمْ تَسْتَطِعْنِي الْهَازِمُ

(1) سبق توثيق البيت في الصفحة 26 .

(2) سببويه، الكتاب 115/3 .

(3) المرادي، الجنى الداني 254 .

(4) الأخطل، ديوانه 322 .

وقول جرير⁽¹⁾ :

أَلَا رُبَّمَا لَمْ تُعْطِ زِيقًا بِحُكْمِهِ وَأَدَى إِلَيْنَا الْحُكْمُ وَالْعُلُّ لَازِبٌ

ففي البيتين السابقتين للأختلط وجرير فصلت (لم) بين (ربما) والمضارع، و(ربما) لا تدخل إلا على الفعل، وبما أن النفي توسط بين (ربما) والفعل، وتتوسط بين (قد) والفعل - أيضاً - في شواهد ذكرها النّحاة، فيميل الباحث إلى اعتبار النفي حرفاً غير فاصل.

- قد ذكر السيوطي أن (لا) النافية ليست حرفاً فاصلاً، مع (أن) و(إذن)⁽²⁾، وما دامت ليست حرفاً فاصلاً مع هذين العاملين الناصبين، يستبعد الباحث أن تكون حرفاً فاصلاً مع (قد).

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي سيبويه وجمهور القدماء، والغلابياني وعبد الغني الدقر ويوسف الصيداوي من المحدثين، كما وافق الزعبلاوي المرادي من القدماء وعباس حسن والعدناني وأحمد عمر من المحدثين .

- من القدماء من خالفة كلامه القاعدة التي نصّ عليها كابن جنّي والمالقي وابن هشام، وربما احتاج هذا الأمر إلى دراساتٍ خاصة.

المسألة الثانية: اقتران خبر كاد ب (أن) .

يشيع في استخدام عامة الناس وخاصتهم إقتران خبر (كاد) ب (أن) المصدرية، كقولهم: (كاد أخي أن يسافر)، وخبر (كاد) وأخواتها لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع⁽³⁾، فهل يجوز دخول (أن) على خبرها، ناقش الزعبلاوي هذه المسألة وفيما يلي بيان ذلك.

(1) جرير، ديوانه 809 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(3) ذكر ابن مالك وابن هشام مجيء خبرها مفرداً شذوذًا بعد كاد وعسى، كقول تأبطة شرّا: (فأبْلَى إِلَى فَهِيمِ وَمَا كَدَ آتَيَا) وقولهم: (عسى الغوير أبوسا) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 1/324-325 وابن هشام، أوضح المسالك 1/302-303 .

أولاً: رأي الزعبلاوي

يُجيز الزعبلاوي دخول (أن) على خبر (كاد) مبيّناً أنَّ الأكثر حذفها، لكنَّ اقترانها بالخبر جائز وإن كان قليلاً، ويستشهد على ذلك بالحديث: "كاد الفقر أن يكون كفراً"⁽¹⁾، ويؤيد كلامه هذا بما قاله ابن جنّي في هذه المسألة⁽²⁾.

ثانياً: رأي القدماء

اختلف القدماء في جواز دخول (أن) على خبر (كاد)، وانقسموا بذلك إلى فريقين:

- الأول: أنَّ (أن) لا تدخل على خبر (كاد) إلا في ضرورة الشعر، وهذا رأي سيبويه⁽³⁾ الذي قال إنَّهم شبهوا (كاد) بـ(عسى) في هذا الموضع، مثل قول رؤبة⁽⁴⁾ :

قد كاد منْ طُولِ البَلَى أَنْ يَمْصَحَا

فقد دخلت (أن) على خبر (كاد) في البيت السابق لضرورة الشعر، وذلك تشبيهًا له (كاد) بـ(عسى)⁽⁵⁾، وقد وافق سيبويه في هذا الرأي كلُّ من المبرد⁽⁶⁾ وأبو علي الفارسي⁽⁷⁾ وأبو البركات الأنباري⁽⁸⁾ وابن بري (ت 582هـ)⁽⁹⁾ وابن عصفور⁽¹⁰⁾.

(1) الحديث: "كاد الفقر أن يكون كفراً وكاد الحسد أن يغلب الفقر" وهو حديث ضعيف، القضاعي، مسنده الشهاب، 1/342.

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 531.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 3/12-160.

(4) هو من الرجز وقبله: (رسم عَفَّا مِنْ بَعْدِ مَا قَدَّ انْمَحَى) رؤبة، ديوانه 172، سيبويه، الكتاب 3/160، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب 1/253، والفارسي، الإيضاح 80، وابن عصفور، ضرائر الشعر 60-61، دون نسبٍ في الإسْتِرَابَادي، شرح الرضي 4/222.

(5) ذكر النَّحَاةُ أنَّ (عسى) تشبه بـ(كاد) وتحذف (أن) من خبرها، تقريبًا له من الحاضر على جهة التفاؤل، انظر: الفارسي، الإيضاح 78.

(6) انظر: المبرد، المقتضب 3/75.

(7) انظر: الفارسي، الإيضاح 78-80.

(8) انظر: أبي البركات/ الإنصال في مسائل الخلاف 451.

(9) انظر: ابن بري، شرح شواهد الإيضاح 99.

(10) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 61.

- الثاني: أنّ (أن) يقل دخولها على خبر (كاد)، دون الإشارة إلى أنّه يقتصر على ضرورة الشعر، وقد ذهب إلى ذلك كلّ من ابن جنّي⁽¹⁾ وابن الحاجب⁽²⁾ وابن مالك⁽³⁾ وابن هشام⁽⁴⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

ذهب جُل المحدثين إلى أنّ الأكثر في خبر (كاد) تجرّد خبرها من (أن)، على جواز قلة اقترانها بخبره، كالغلايبي⁽⁵⁾ وسعيد الأفغاني⁽⁶⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁷⁾ والعدناني⁽⁸⁾ وأحمد مختار عمر⁽⁹⁾ الذي عدّ اقتران خبر (كاد) بـ(أن) استخداماً أقل فصاحة من تجرّده منها.

وقد ذهب يوسف الصيداوي⁽¹⁰⁾ إلى القول بجواز الوجهين مع خبر (كاد)، تجرّده من (أن) أو اقترانه بها، دون الإشارة إلى قلة اقتران خبرها بـ(أن) أو حصر ذلك في ضرورة الشعر.

ويلحظ الباحث بذلك أنّ أياً من المحدثين - في حدود اطّلاعه - قد ذهب إلى رأي سيبويه وأكثر العلماء الذي يقضى بحصر اقتران خبر (كاد) بـ(أن) على ضرورة الشعر، وأنّ معظم المحدثين قد ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن جنّي من جواز اقتران خبر (كاد) بـ(أن) على قلة ذلك.

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 100/1 .

(2) انظر: الإسْتِرَابَادِيُّ، شرح الرَّضِيِّ على الكافية 4/213 .

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 1/330 .

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 1/315 .

(5) انظر: الغلايبي، جامع الدروس العربية 2/289 .

(6) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية 69 .

(7) انظر: الدقر، معجم النحو 1/271 .

(8) ذكر العدناني أنّ الأصفهاني انفرد بقصر اقتران خبر (كاد) بـ(أن) على ضرورة الشعر، لكنّ الباحث أثبت في الصفحة السابقة أنّ جُل العلماء وعلى رأسهم سيبويه قد ذكروا ذلك، انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 590 .

(9) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 613-829-937 .

(10) انظر: الصيداوي، الكفاف 268 .

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي في هذه المسألة رأي سيبويه وأكثر العلماء، ووافق رأي ابن جني وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام .

المسألة الثالثة: مسألة (سبق أن ذكرنا، لا سبق وذكرنا)

درج على ألسنة عامة الناس وخاصتهم زيادة حرف (الواو) بين فعلين دون أن يستوفي الأول منها فاعله، ومن ذلك قولهم: (سبق وذكرنا أسماء الناجحين)، وقد تعرّض الزعبلاوي لهذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

الزعبلاوي يرفض هذا الاستخدام بقوله: " اعتاد الكتاب أن يجعلوا (واو) العطف بعد الفعل (سبق) حين يقولون: (سبق وذكرنا أسماء القادمين) أو (سبق وفصلنا الأمر) وليس الوضع موضع عطف، ولو تدبر الكتاب العبارتين لأدركوا أن (سبق) جاء بغير فاعل فما الذي سبق؟"⁽¹⁾، فالزعبلاوي يرفض جعل (الواو) بين الفعل (سبق) والفعل (ذكرنا) لسببين:

- الأول: أن الموضع ليس موضع عطف، وربما لم يُوقّق الزعبلاوي بتسمية هذه الواو (واو) عطف، فهذا بالطبع ليس موضع عطف، لكن الواو قد تأتي لأسباب كثيرة منها أن تأتي زائدة، فحصر القول بأن الموضع ليس للعطف لا يوحى بأنه قد يسمح الموضع لشيء آخر غير العطف، كالزيادة مثلاً.

- الثاني: أن الفعل (سبق) قد جاء بغير فاعل في هذه الصيغة، مما الذي سبق في قوله: (سبق وذكرنا أسماء القادمين) لا يجوز لأي كلمة في هذه الجملة أن تكون فاعلاً، كما لا يجوز أن يكون الفاعل مستترًا، لكن الزعبلاوي يحل هذه المعضلة بحذفه للواو، حيث يقول: " فلو قال الكتاب: (سبق أن ذكرنا الأسماء) و(سبق أن فصلنا الأمر) لاستوت

. (1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262

العباراتان وصحتا، فتقدير الكلام: سبق ذكرنا للأسماء، وسبق تفصيلنا للأمر و(ذكر) و(تفصيل) هنا فاعل سبق⁽¹⁾.

فبحذف الواو لم نعد مضطرين لإيجاد تأويل مناسب لموضعها في الجملة، ووجدنا فاعل (سبق) واستقام معنى العبارة، وأصبح الاستخدام سليماً لغويًا؛ لذلك يجعل الزعبلاوي الاستخدام السليم بحذف الواو مع زيادة (أن) خفيفة بعد الفعل (سبق)، بقوله: "لذلك قُل: (سبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا) و(أنْ فَصَلَنَا) و(أنْ سَافَرْنَا) ولا تقل: (سبَقَ وذَكَرْنَا) أو: (سبَقَ وفَصَلَنَا) أو: (وَسَافَرْنَا)"⁽²⁾.

ويقيس الزعبلاوي ما جرى مع الفعل (سبق) على غيره من الأفعال، إذا جاءت بنفس الصيغة، يقول: "ونحو من (سبَقَ) في هذا الموضع (اتفَقَ) وهو يأتي بمعنى (حدثَ) تقول: (اتَّفَقَ أَنْ سَافَرْتُ ولم أَعِدَ العدة للسفر) بتقدير: اتفق سفري، بمعنى: وقع أو حدث، وهذا فعل: (حدثَ) تقول: (وقد حَدَثَ أَنْ هَجَمَ العَدُو فجأةً)؛ أي: حدث هجومه"⁽³⁾ فالقضية ليست في الفعل (سبق) بل بزيادة (الواو) بين الفعل والفاعل.

ثانياً: رأي القدماء

لم يقف الباحث على قول القدماء يجيز وضع الواو بين فعلين، دون أن يستوفي الأول منها فاعله، إلا في حالة أن يتنازع فعلان على فاعلٍ واحدٍ، وهذه الصيغة - محل الدراسة - ليست مما يصلح فيها التنازع، وسيبين ذلك الباحث لاحقاً، ولكن مما جاء في اللغة أن حروفاً زائدةً تأتي دون وظيفة نحوية، فدخولها يساوي عدمه في الجملة، وعلى ذلك عَوْلَ أَحْمَدَ عمر لتخريح زيادة الواو بين الفعل والفاعل، مع أنه لا يمكن الحكم بصحة زيادة الواو في هذا الموضع: (سبَقَ وَأَنْ قَلْتَ لَكَ)، لكن لا بأس بذكر رأي القدماء في حكم زيادة حرف الواو.

وأنقسم النّحاة إلى فريقين، فريق يؤيد زيادة الواو وهم الكوفيون والأخفش وابن مالك، وفريق يرفض زيادة الواو، وهم أغلب البصريين كما ذكر المرادي في الجنى الداني، فيقول: "ذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن مالك، إلى أن الواو قد تكون زائدة"⁽⁴⁾، وبين ذكر لذلك عدّة

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 262 .

(4) المرادي، الجنى الداني 164 – 165 وابن عصفور أيضاً ذكر أن الواو تأتي زائدة، انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 72 .

شواهد منها، قوله تعالى: ﴿ حَقٌّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتْحٌ أَبُوئُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا
أَشَدَّا وَتَلَّا وَنَدَيْتَهُ ﴾ [الصافات: ١٠٣] قيل: (واو) (ونـلهـ) زائدة وهو الجواب، وقيل:
الزائدة واو (ونـديـناـهـ) كما يذكر شواهد شعرية منها قول أبي كبير الهمذـيـ - الذي استشهد به ابن
مالك - ^(١):

فِإِذَا وَذِلَكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرٌ
وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يُفْعَلِ

أما بالنسبة لمن رفض القول بزيادة الواو، فيقول المرادي: " ومذهب جمهور البصريين
أن الواو لا تزاد، وتأولوا هذه الأحاديث ونحوها على حذف الجواب" ^(٢)، وينوه الباحث إلى أن
النـحةـ - حتى من قال بزيادة الواو منهم - لم يجزموا بأن الواو تأتي زائدة، بل قالوا بذلك على
سبـيلـ الرأـيـ والظنـ، فـكـماـ قالـ المرـاديـ: ذـهـبـ الكـوـفـيـوـنـ وـالـأـخـفـ وـتـبـعـهـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ إـلـىـ أنـ الواـوـ
قد تكون زائدة، فـمـعـنىـ (قدـ)ـ يـوـحـيـ بالـاحـتمـالـ ^(٣).

ثالثاً: رأي المحدثين

من المحدثين الذين عرضوا لهذه المسألة اللغوي أحمد مختار عمر، لكنه لم يتطرق مع ما
جاء به الزعبلاوي، فأحمد عمر يجيز مجيء الواو بين الفعل وفاعله، بقوله: "سبق وأن قلت لك
{مـرـفـوـضـةـ عـنـ بـعـضـهـ} لـزـيـادـةـ الواـوـ حـشـوـاـ بـيـنـ الفـعـلـ وـفـاعـلـهـ،ـ الرـأـيـ وـالـرـتـبـةـ:

1- سبق أن قلت لك {فصيحة}.

2- سبق وأن قلت لك {صحيحة}.

الأصل ألا تفصل الواو بين الفعل وفاعله، ولكن يمكن تخريج المثال المـرفـوضـ على
زيادة الواو لإـفـادـةـ التـأـكـيدـ،ـ وـهـذـهـ الواـوـ -ـ كـمـاـ قـالـ اـبـنـ هـشـامـ -ـ دـخـولـهاـ كـخـروـجـهاـ،ـ وـقـدـ أـجـازـ
الـكـوـفـيـوـنـ وـقـوـعـهـ زـائـدـةـ" ^(٤)ـ،ـ وـمـعـ أـنـ أـحـمـدـ مـخـتـارـ عمرـ يـجـيزـ قـوـلـناـ:ـ (ـسـبـقـ وـأـنـ قـلـتـ لـكـ)،ـ وـلـكـنـ

(١) انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء 2/672، وابن عصفور، ضرائر الشعر ص72، والمرادي، الجنى الداني ص166 وابن مالك، شرح الكافية الشافية 3/1260 .

(٢) المرادي، الجنى الداني 166 .

(٣) انظر: الجنى الداني 164-166، وابن هشام، مـعـنىـ الـلـبـيبـ 4/388-390 .

(٤) عمر، معجم الصواب اللغوي 435 .

لا يجعلها بمرتبة فصيحة، فهذا القول بالنسبة له استخدام صحيح غير صحيح، وربما نفهم من ترتيبه هذا ألا نحاول التحدث بهذه الصيغة، لكن في نفس الوقت لا يُخطئ من يتحدث بها، ويعلّم أحمد عمر قبوله لهذه الصيغة – رغم وقوع الواو بين الفعل والفاعل – بأنّ هذه الواو زائدة دخولها كخروجها حسب ما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب بأن الكوفيين أجازوا ذلك.

ولا يُحتجَّ الباحث قول الكتاب: (سبق وأن قلت لك)، وما شابه هذه الصيغة بزيادة الواو في هذا الموضع، وذلك للأسباب الآتية:

- التأكيد على الأسباب التي ذكرها الزعبلاوي، فمعضلة البحث عن فاعل للفعل (سبق) قائمة بوجود الواو، وليس من المعهود أن تقوم الواو مقام (أن) المصدرية، فلو حذفنا الواو ووضعنا مكانها (أن) أو مصدر الفعل الثاني تحل المشكلة، فهل يجوز لنا أن نعد هذه الواو سدّت مسد (أن)? سؤال قد يتadar إلى الأذهان.

- لا يمكن الجزم بأن هذه الواو في هذه الصيغة، هي نفسها الواو التي قد تأتي زائدة كما ذكر الكوفيون ومن تبعهم.

- الموضع الذي جاءت به الواو، لا يشبه الموضع التي استشهد بها الكوفيون ومن تبعهم، فالواو في قولنا: (سبق وأن قلت لك) فصلت بين ركني جملة واحدة؛ أي أن الزيادة كانت داخل الجملة، أما الواو التي جاءت في شواهد الكوفيين ومن تبعهم فقد كانت خارج حدود الجملة الواحدة، وزيدت بين حرف وجملة⁽¹⁾، كقول أبي العيال الهذلي⁽²⁾:

ولقد رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلَّهَا
فَإِذَا وَأْنْتَ تُعَيْنُ مِنْ يَبْغِينِي

(1) إذا تأتي اسمًا وحرفاً، وهي في هذا الموضع حرف؛ لأنها جاءت للمفاجأة، كما يذكر الزركشي في كتابه البرهان: "إذا نوعان: ظرف ومفاجأة، فالتي للمفاجأة نحو: خرجت فإذا السبع، وتجيء اسمًا وحرفاً فإذا كانت اسمًا كانت ظرف مكان، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة، كما أن الهمزة تدل على الاستفهام، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالك أن تقدر إذا ظرف مكان ولك أن تقدرها حرفاً، فإن قدرتها حرفاً كان الخبر ممحوفاً والتقدير موجود، وإن قدرتها ظرفاً كان الخبر وقد تقدم كما تقول: عندي زيد، فتخبر بظرف المكان عن الجثة والمعنى: حيث خرجت فهناك زيد". الزركشي، البرهان في علوم القرآن 190/4 .

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 390/4

فاللواو بين (إذا) و(أنت تعين من يبغيني) زائدة كما يذكر ابن هشام؛ وأنت زائدة بين جملتين فعليتين، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَفَتَحَتْ أَبْوَبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣]^(١) قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا آتَيْنَا مَوْلَاهُ وَتَلَاهُ لِلْجَبِينِ وَنَدَيْتَهُ ﴾ [الصفات: ١٠٣]، أما (اللواو) في قولنا: (سبق وقلت لك) فقد جاءت داخل الجملة الواحدة وفصلت بين ركنيها.

- لم يجد الباحث في القرآن أو الشعر - في حدود اطلاعه - ما يؤيد زيادة اللواو في مثل هذا الموضع، كما لم يجد شبيهاً لهذه الصيغة في القرآن أو الشعر أو في لغة العرب.
- لا يوجد في اللغة زيادة من دون معنى أو فائدة، حتى لو كان الحرف الزائد ليس له وظيفة نحوية، فإن له فائدة معنوية يضيفها، فما الفائدة التي أضافتها زيادة اللواو هنا؟
- قد يقول قائل يمكن إجازة هذه الصيغة مماثلة في قولهم: (سبق وقلت لك) من باب تنازع الفعلين (سبق) و(قلت) لفاعل واحد، وبالتالي تكون اللواو حرفاً عطف، ولكن يعتقد الباحث أنه لا يجوز ذلك؛ لأن التنازع يقتضي أن يكون للفعلين الفاعل نفسه، والمعنى في هذه العبارة لا يؤيد ذلك، ففاعل سبق غير فاعل قلت، ففاعل (سبق) هو تقدير المصدر من (قلت)، وهو (قولي) أي: سبق قولي، أما فاعل (قلت) فهو التاء في الفعل أي: قلت أنا، وبهذا المعنى لا يمكن تخريج العبارة من باب التنازع .

الخلاصة

- عارض الزعبلاوي أحمد عمر في القول بزيادة اللواو، واتفق الزعبلاوي مع البصريين في عدم جواز زيادة اللواو .

المسألة الرابعة: مسألة كل عام وأنتم بخير

الخلاف في هذه المسألة هو رفع (كل) أو نصبها، وإثبات اللواو في (وأنتم بخير) أو حذفها، فهناك من يقول بخطأ رفع (كل) ويرى وجوب حذف اللواو في (وأنتم بخير)، وهناك من يرى جواز ذلك، وقد تحدث الزعبلاوي عن هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

(١) ذكر صاحب الدر المصنون أن العلماء اختلفوا في تقدير اللواو في هذه الآية فذهب الكوفيون والأخفش إلى القول أنها زائدة وذهب الزمخشري المبرد إلى القول أنها حالية وذهب آخرون إلى القول أنها لواو الثمانية نسبة إلى أن أبواب الجنة ثمانية ، انظر: السمين الحلبي، الدر المصنون 9/447-448 .

أولاً: رأي الزعبلاوي

يجيز الزعبلاوي قولهم: (كلّ عامٍ وأنتم بخير) برفع (كلّ) على أنها مبتدأ، وإثبات الواو على أنها حالية، مستنداً في ذلك إلى قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي يجيز ذلك على تقدير خبر محفوظ للمبتدأ (كلّ) تقديره: (مُقْبِلٌ)، وهذا الخبر المحفوظ هو عامل الحال في (أنتم بخير)، والضمير المستتر في (مُقْبِلٌ) هو صاحب الحال، وبذلك حلّت معضلة تقدير (الواو) التي عارض البعض إثباتها؛ لأنّها لا موضع لها، وصحّ قولهم: (كلّ عامٍ وأنتم بخير)⁽¹⁾.

ثانياً: رأي القدماء

لم يجد الباحث - في إطار جهده - آراءً للقدماء حول هذه المسألة، لكنّ الباحث ينبع إلى أنّ القدماء قد استخدمو التأويل وتقدير محفوظ سواءً كان خبراً أو غيره في كثير من المسائل عندما يجدون قولًا في كلام العرب يخالف قواعد النحو، وإن لم يكونوا قد تناولوا هذه العبارة وأولوها، إلا أنّ من منهج التأويل وتخريج العبارات حتّى تناسب قواعد النحو، وهذا ما قام به مجمع اللغة العربية بالقاهرة من تأويله لعبارة: (كلّ عام وأنتم بخير) على تقدير خبر محفوظ، فقد ساروا على منهج القدماء في ذلك، لكنّ الفرق بين ما فعله القدماء وما فعله المحدثون أنّ القدماء يخرجون كلام العرب وهو حجة عليهم ليناسب القواعد التي يضعونها، أمّا المحدثون وفي هذه العبارة تحديداً (كلّ عام وأنتم بخير) وغيرها، فهم يؤولون كلاماً ليس حجةً على لغة العرب ليناسب القاعدة التي اختاروها، وبهذا يمكن القول: إنّ تخريج المحدثين لا ضرورة له؛ لأنّ العبارة ليست حجة على اللغة، فالأولى هنا تصويب العبارة لتناسب اللغة.

ثالثاً: رأي المحدثين

برزت هذه المسألة عند المحدثين، واختلفوا في تخطئة من يقول: (كلّ عامٍ وأنتم بخير)، فهناك من ذهب إلى رفض هذه الصيغة، مثل: عباس أبو السعود الذي يرفض هذه الصيغة لسبعين:

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 527 .

- الأول: أنَّ كُلَّا (كل) لا يصحُّ أن تكون مبتدأ، لأنَّه حينئذ لا خبر له، ولا يجوز تقدير خبر محذوف في هذا الموضع.
- الثاني: أنَّ الواو في هذا الموضع لا يصحُّ اعتبارها حالية، لأنَّه لا صاحب لـالحال في هذا العبارة.

أما الصواب فيكون بحذف الواو ونصب كلَّ على الظرفية، فتصبح العبارة الصحيحة - على حد قوله - (كُلَّ عَامٍ أَنْتُمْ بِخَيْرٍ)، و(أَنْتُمْ بِخَيْرٍ) مبتدأ وخبر، وأصل العبارة: أَنْتُمْ بِخَيْرٍ في كلَّ عام، ويرى أنَّ ذلك شبيه بقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] التي تقديرها: هو في شأنِ كُلَّ يوم^(١)، وقد وافق أبا السعود في هذا الرأي زيد أبو بكر (ت ٢٠٠٨م) في كتابه معجم المناهي اللفظية^(٢).

وأما من أجاز هذه الصيغة فكانوا على ثلاثة اتجاهات، وهي:

- الأول: ذهب مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى تقدير خبر محذوف للمبتدأ (كل) تقديره (مُقبلٌ) والواو حالية والجملة بعدها لـالحال^(٣)، وقد وافق أحمد مختار عمر على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قضى بصحة هذه الصيغة، إلا أنَّه عَدَ هذه الصيغة مع صحتها أقلَّ فصاحة من قولهم: (كُلَّ عَامٍ أَنْتُمْ بِخَيْرٍ) بنصب كلَّ على الظرفية وحذف الواو^(٤).

- والثاني: ذهب ناصيف البازجي - وهو عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - إلى جواز هذه الصيغة، ولكن ليس بتقدير خبر محذوف، بل ذهب لتأويل العبارة على أحد وجهين، هما^(٥):

- الأول: أن تكون (كل) فاعلاً لفعل محذوف، وتقدير العبارة: (يَقْبُلُ كُلُّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ) أو تكون (كل) ظرفاً لفعل مقدر أُسند إلى المخاطبين، وتقدير العبارة: تحييون كُلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ، والواو في الحال والجملة بعدها حالية.

(١) انظر: أبا السعود، شموس العرفان بلغة القرآن 29.

(٢) انظر: أبا زيد، معجم المناهي اللفظية 459.

(٣) انظر: أمين وحجازي، كتاب الألفاظ والأساليب 229.

(٤) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 622.

(٥) انظر: أمين وحجازي، كتاب الألفاظ والأساليب 230-231.

- الثاني: أن تكون الواو زائدة، والkoviyon يجيزون ذلك، فتكون (كل) مبتدأ وجملة (أنتم بخير) خبر.
- الثالث: ذهب شوقي أمين إلى جواز هذه الصيغة بتقدير الواو للعطف، فيكون: (كل عام) مبتدأ، و(أنتم) معطوف عليه، و(بخير) شبه الجملة متعلق بمذوف خبر⁽¹⁾، وقد وافقه في هذا التوجيه الدكتور أسامة حماد⁽²⁾ الذي نبه على أن لهذا التوجيه ثلات فوائد، وهي⁽³⁾:
- الفائدة الأولى: إن الحكم وهو الخبر يأتي لكل من (كل عام) و(أنتم)، فكلاهما محكوم له بالخير.
- الفائدة الثانية: الابتداء بـ (كل عام) وليس بـ (أنتم) يعطي دلالة رائعة، فكان التمهيد والتجهيز بالزمن الخير الطيب يأتي قبل ذكر كلمة (أنتم) حتى يحضر (أنتم) على فراش من الخير، تماماً كما يسبق تجهيز الفراش حضور الضيف المكرمين، فالزمن هو الذي يحتضن الناس، فإن كان الزمن بخير فهم بخير.
- الفائدة الثالثة: تقدير الواو للعطف يعنيها عن تأويل العبارة وتخریجها . ويعتبر الباحث إلى الرأي الأخير؛ لأنّه أدلّ على المعنى، وأغنّى عن التأويل والتخریج مع بقاء العبارة بلفظها، كما يلفظها العامة.

الخلاصة

- عارض الزعلاوي في هذه المسألة عباس أبو السعود وزيد أبو بكر ووافق أحمد مختار عمر والمجمع اللغوي بالفترة.

(1) يقول شوقي أمين: " وأرى أنَّ التعبير لا يحتاج إلى توجيه؛ لأنَّه يقوم على أبسط القواعد النحوية، إذ تكون (كل عام) مبتدأ، و(أنتم) معطوفاً عليها، و(بخير) خبر" الألفاظ والأساليب 229.

(2) الحقُّ أنَّ التوافق في الرأي كان من باب تلاقي الأفكار وتواردها، وليس من باب النقل وقد اطلع الباحث على رأي شوقي أمين بعد أن أخذ هذا الرأي عن أستاذته الدكتور أسامة حماد، وقد نفاجأ الباحث بتلاقي الأستاذين الكريمين في هذه الفكرة .

(3) انظر : حماد، دليل المعرب 130-131.

- ظهرت جهود حسنة لبعض المحدثين كشوفي أمين والدكتور أسامة حمّاد في تصويبهم لهذه المسألة، وهي تقديرهم الواو للعطف في عبارة: (كل عام وأنت بخير)، وقد أغنى هذا التأويل عن تقدير مذوف أو تأويل معقد لهذه العبارة.

الفصل الثاني

المنصويات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

لم يكن الزعبلاوي ممن يتناول القضية، فيقف على ما قال به القدماء فحسب، بل كان مُنفِّحاً باحثاً عن الصواب - حسب رأيه- فأبى إلا أن يترك بصمته، ويقول كلمته فيما يعرض له، وقد اعتمد الزعبلاوي في ذلك على شواهد من القرآن الكريم وأبيات الشعر العربي فكانت رافداً له في آرائه، اعتمد عليها ليثبت صحة رأيه، وكان لباب المتصوبات في النحو نصيبٌ من جهوده النحوية، وهذا ما يعرضه الباحث في المسائل الآتية.

تناول الزعبلاوي في كتابه مسألة الفعل (دخل) وهل هو متعدد أم لازم، وما تقدير الاسم المتصوب الذي يأتي بعده، وقد كان للنحاة آراء متعددة في هذه المسألة، وافق الزعبلاوي على بعضٍ منها، وعارض البعض الآخر، كما كان له جهود خاصةٌ به، لم يأخذها عن أحدٍ من النحاة، وصل لها بجهده وبحثه، وفيما يلي عرضٌ لهذه المسألة.

المسألة الأولى: الفعل (دخل) بين التعدية والتزوم

ينبغي أولاً أن نفرق بين الفعل المتعدد والفعل اللازم، فال فعل المتعدد: هو الفعل الذي ينصب مفعولاً به دون الحاجة إلى حرف جر، أما الفعل اللازم: فهو الفعل الذي لا ينصب مفعولاً به بعده وقد يصل إلى مفعوله بواسطة حرف جر مُقدَّر.

أولاً: رأي الزعبلاوي

يرى الزعبلاوي أن الفعل (دخل) فعل لازم لا ينصب مفعولاً به بعده، مع إشارته لإجازة النحاة تعدية الفعل بإسقاط الجار بعده والنصب على التوسيع، فيقول: " والأصل في (دخل) أنه لازم، تقول: (دخلت في الدار) وقد أجازوا مع ذلك حذف الجار معه اتساعاً فقالوا: (دخلت الدار أو البيت أو المسجد)"⁽¹⁾، لكنه لا يتفق مع هذا الرأي، ومُلخص موقف الزعبلاوي هو معارضه كل من قال: إن الفعل (دخل) متعددٌ بنفسه إلى مفعول به، وينتفق مع من قال بأن الفعل (دخل) ومشتقاته لازم، إلا أنه يختلف معهم في تأويل ما بعد الفعل، وتفصيله فيما يأتي.

. (1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 186

أولاً: إن كان الاسم بعد الفعل (دخل) منصوبًا غير مسبوق بحرف جر، فالزعبلاوي يرى أن هذا الظرف منصوب وإن كان مختصاً، فهو ظرف مختص شبيه بالمبهم، فيقول: "إن ما بدا كالمفعول في قوله: (دخلت الدار) وهو (الدار) إنما هو منصوب على الظرفية تشبيهاً للظرف المختص بالظرف المبهم في قوله: (دخلت وراءك) وهو رأي سيبويه وبعض المحققين"^(١)، وقد وضح ذلك السيوطي في كتابه هم الهوامع أثناء عرضه لمجموع آراء العلماء الذين تناولوا هذه المسألة، فيقول: "أما المختص: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) إذا أريد معنى الظرفية كـ(جلست في الدار) إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كل مكان مختص مع (دخلت) نحو: دخلت الدار أو المسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً للظرف المختص بغير المختص"^(٢)، وقد ذكر سيبويه^(٣) أن هذا شاذٌ، تشبيهاً للظرف المختص بالظرف المبهم.

ثانياً: إن تلا الفعل (دخل) حرف جر و مجروره، فالزعبلاوي يرى أن الاسم بعد حرف الجر ظرف مجازي لا يجوز حذف حرف الجر معه كما الأمر مع الظرف الحقيقي فيقول: "إن حذف الجار بعد (دخل) إنما يكون مع الظرف الحقيقي كالدار والبيت والمسجد والجنة، ولا يكون مع الظرف المجازي، كالزمرة والرحمة فأنت تقول: (دخلت في زمرة الأوائل) وليس لك أن تحذف الجار"^(٤) ويستشهد على ذلك بآيات القرآن الكريم، فإن كان الظرف حقيقياً بعد الفعل لا يأتي حرف جر وينصب الاسم على الظرفية كقوله تعالى: ﴿وَلَا دَخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [المائدة: ٦٥] فكلمة (جنات) ظرف مكان منصوب، وإن كان الظرف مجازياً سُبِّقَ بحرف جر كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٥] فالظرف المجازي (رحمتنا) يعرب هنا اسم مجروراً بحرف الجر (في) الذي لا يجوز حذفه.

وبالنسبة للظرف الحقيقي المختص فقد نقل رأيه عن سيبويه، وأما الظرف المجازي فلم يأخذ هذا الرأي عن أحد - في حدود اطلاع الباحث - ويبدو أنه اجتهاد صادر عنه.

(١) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 187 .

(٢) السيوطي، هم الهوامع 152/3-153 .

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب 35/1 .

(٤) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 187 .

ثانياً: آراء القدماء

اختلف العلماء في تقديرهم للفعل (دخل) من حيث التعدي واللزوم، وفيما يلي يعرض الباحث لأهم الآراء التي عرضها القدماء حول هذه المسألة.

أ- منهم من قال: إن الفعل (دخل) متعدي بنفسه، وبالتالي فالاسم المنصوب بعده مفعول به على الأصل، وهذا رأي الأخفش والفراء، وألحق الفراء بـ (دخلت): (ذهبت) و(انطلقت)، نقل عنه ذلك السيوطي، بقوله: "العرب عدّت لأسماء الأماكن: دخلت وذهبت وانطلقت، وحكي أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله"⁽¹⁾ فالتقدير في قولهم: (دخلت الدار) بناءً على هذا الرأي (الدار) مفعول به منصوب؛ لأن الفعل (دخل) متعدي بنفسه حسب قول الأخفش والفراء.

ب- ومن القدماء من رأى أنه يجوز للفعل (دخل) حالتان، هما: أن يكون الفعل متعدياً بنفسه، وأن يصل إلى مفعوله بواسطة حرف الجر (في) فيقف موقفاً وسطاً، وهذا موقف أبي حيان (745هـ) إذ يقول: "يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه وبواسطة (في)"⁽²⁾ فلقولهم: (دخلت الدار)، وجهان بناءً على رأي أبي حيان: الأول: (الدار) مفعول به منصوب، والثاني: (الدار) مفعول منصوب على نزع الخاض.

ت- وفريق قال: إن الاسم المنصوب بعد الفعل (دخل) إنما هو منصوب اتساعاً على نزع الخاض، وهذا رأي الفارسي كما يذكر صاحب الهمع⁽³⁾، ويوافق هذا الرأي صاحب معجم الصحاح ومن نقل عنه من أصحاب المعاجم كاللسان، إذ يرون أن من الخطأ قولهم: (دخلت إلى المسجد) والصواب: (دخلت المسجداً) وتقدير الاسم المنصوب النصب على نزع الخاض، وعلة ذلك عندهم أنه لا يجوز تأويل الاسم المنصوب على أنه ظرف؛ لأن الاسم الذي يأتي بعد الفعل (دخل) محدود، والمكان المحدود- كما يقولون- لا ينصب على الظرفية⁽⁴⁾.

(1) السيوطي، همع الهوامع /3 153 .

(2) السيوطي، همع الهوامع /3 153 .

(3) السيوطي، همع الهوامع /3 153 .

(4) انظر: الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ص 1696 .

ويميل الباحث إلى أن العلة التي ذكرها صاحب الصاح مقنعة، وربما كان يكفي لتحاشي نصب الاسم على الظرفية أن تُحَوَّز دخول حرف الجر مع الفعل (دخل)، فنقول: (دخل إلى البيت) من دون تقدير نزع الخافض، خاصة أن ذلك ورد في كلام العرب، فجاءت بخافضٍ ومن دون خافض كما سُيَّبَنَ الباحث لاحقاً.

ثـ- ويرى السهيلي (ت 581هـ)⁽¹⁾ أن حالة الفعل (دخل) مقترنة بطبيعة المدخول فيه، فإن كان المدخل فيه عظيماً كأسماء البلدان، لم يصاحب الفعل حرف جر، فنقول مثلاً: (دخلت العراق)، من دون أن يحدد السهيلي إن كان التقدير نصباً على نزع الخافض، أو نصباً على الظرفية، أو مفعولاً به، أما إن كان المدخل به صغيراً، فمن المستحب أن نستخدم الجر بدل النصب، فنقول مثلاً: (دخلت في البئر) (وأدخلت أصبعي في الحلقة)، فطبيعة المدخل فيه هي من تحدد حالة الفعل وما يتبعه، سواء بالنصب أو الجر⁽²⁾.

ثالثاً: آراء المحدثين

أخذ المحدثون القضية بشكل أكثر تيسيراً، فقرؤوا ما جاء في المعاجم والكتب القديمة فوجدوا اختلافاً في الرأي والتأويل؛ فأجازوا هذا وذاك، فكان الأمر عندهم سلبياً، فإن قلت: (دخلت البيت) فقولك صحيح وإن قلت: (دخلت إلى البيت) فقولك صحيح، فالعدناني مثلاً يُجيب الوجهين كلاهما مع الفعل (دخل)، وذلك بأن ثبتت حرف الجر بعد الفعل (دخل) أو تحذفه، فيقول: "ويؤيد استعمال (دخل البيت) و(دخل في البيت) أيضاً كل من معجم ألفاظ القرآن الكريم وسيبوبيه والمختار ومحيط المحيط، ويقول سيبوبيه: إن استعمال حرف الجر (في) بعد الفعل (دخل) شاذ"⁽³⁾، وربما ناسب هنا أن نشير إلى أن ما نسبه العدناني لسيبوبيه، في وصفه دخول حرف الجر على الفعل (دخل) بالشاذ غير دقيق، والصواب أن سيبويه وصف نصب الاسم بعد (دخل) على الظرفية لمشابهته الظرف المبهم بالشاذ⁽⁴⁾.

وتقدير ذلك عنده في حال أثبتنا حرف الجر (في) فالاسم بعده مجرور، فال فعل لازم تدعى بحرف الجر، وإن حذفنا حرف الجر (في) فالاسم بعد الفعل (دخل) منصوب على نزع

(1) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخنومي السهيلي، حافظ عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة، انظر: الرركلي، الأعلام 3/313 .

(2) انظر: السيوطى، همع الهوامع 3/153 .

(3) العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 217 .

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 1/35 .

الخاض، آخذا هذا الرأي من صاحب الصاحب، ويستشهد على صحة رأيه بآيات من القرآن الكريم، فيذكر آية لم يأت بعد الفعل (دخل) حرف جر بل جاء اسم منصوب، معللاً ذلك بأن الاسم ثُصب في الآية على نزع الخاض وذلك في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَلِدَيَ وَلَمَن دَخَلَ بَيْتَكَ مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨] فكلمة (بيتي) في هذه الحالة اسم منصوب على نزع الخاض، ثم يذكر آية أخرى تدل على جواز إثبات حرف الجر وعدم حذفه، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيَّمَنْ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٤] فكلمة (قلوبكم) اسم مجرور بحرف الجر (في).

ويزيد على ذلك كله بأن الفعل (دخل) يأتي لازماً من دون أن يتعدى بحرف جر مثبت أو منزوع، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أَخْنَهَا﴾، لكن سياق الآيات يوضح أن هناك شبه جملة ممحوقة بعد الفعل (دخلت) إلا وهي (في النار)، وما يؤكّد هذا أن الآية جاءت في السياق الآتي: قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أَمْسِيرْ قَدْ خَلَتْ مِنْ قِيلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلُّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أَخْنَهَا حَتَّىٰ إِذَا أَدَارَكُوا فِيهَا جَيِّعاً قَالَتْ أُخْرِيَّهُمْ لِأَوْلِيَّهُمْ رَبَّنَا هَنُولَاءَ أَضْلَلُونَا فَإِنَّهُمْ عَذَابًا ضَعِيفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّي ضَعِيفٌ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨] فشبه الجملة المحذوف (في النار) أثبت في نفس الآية مع الفعل (ادخلوا) فربما كان التقدير: (دخلت في النار)، أي: كلما دخلت أمة النار لعنت أختها.

وسار أحمد مختار عمر على النهج نفسه، فال فعل (دخل) عنده يتعدى بنفسه إلى مفعول به، أو يتعدى بواسطة حرف جر، وقد يحذف هذا الحرف، فيقول: "دخل البيت" فصيحة و(دخل إلى البيت) فصيحة، الوارد في المعاجم تعدية الفعل (دخل) بنفسه إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَن دَخَلَ بَيْتَكَ مُؤْمِنًا﴾، وبحرف الجر (إلى) وجعل الجوهري لـ (دخل البيت) أصلاً هو (دخلت إلى البيت) ثم حذف حرف الجر منها^(١).

ويميل الباحث إلى أن الفعل (دخل) لازم بخلاف ما ذكر بعض القدماء كالأخشن والفراء وذلك للأسباب الآتية:

(١) عمر، معجم الصواب اللغوی 369 .

أولاً: عند إخضاع هذه المسألة وهذا الفعل وهو (دخل)، للشروط التي ذكرها عباس حسن في النحو الوفي - نقاً عن القدماء- والتي تميّز بها بين الفعل اللازم والمتعدي، ومن هذه الشروط صياغة اسم مفعول تام من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه؛ فإن أدى اسم المفعول معناه من دون حاجة إلى جار و مجرور ، كان فعله متعدياً بنفسه، وإلا كان لازماً⁽¹⁾، وبالنسبة للفعل (دخل) لا يصح أن تقول (البيت مدخل) فالمعنى هنا لا يتم إلا إذا أضفنا الجار والمجرور وقلنا: (البيت مدخل فيه)، ولذلك فـ(دخل) فعل لازم؛ لأن الفعل لم يتضح معناه إلا عندما أحقنا به حرف الجر فأصبح (مدخولاً فيه) ، وبذلك فهو لازم لا يتعدى بنفسه.

ثانياً: أن الفعل (دخل) ومشتقاته فيما وقف عليه الباحث في الشعر العربي جاء لازماً،
كقول ابن هرمة⁽²⁾:

بِاللَّهِ رِبِّكَ إِن دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ
هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

فالفعل (دخلت) هنا جاء لازماً لم يأخذ مفعولاً به بعده، أما إن جاء اسم منصوبٍ بعد الفعل (دخل) فالباحث يميل إلى ما جاء به الزعبلاوي في هذا الشأن، وهو اعتباره ظرفاً.

وبالنسبة للزعبلاوي فالباحث يميل إلى تأصيله لهذه المسألة، ولا يميل إلى طرحه لها، يميل إلى قوله بأن الفعل (دخل) لازم - وقد اتفق مع سيبويه في ذلك- وقد وضح الباحث ذلك سابقاً، ويميل إلى تأويله لما بعد الفعل (دخل)، وكان تأويله بأن ما يأتي بعد الفعل (دخل) ظرف حقيقي ينصب على الظرفية، أو ظرف مجازي يجر بحرف الجر، وميلي هذا لأنه استشهد بالقرآن الكريم أفصح الكلام وأبينه، حيث انقسمت الآيات التي جاء بها الفعل (دخل) إلى قسمين:

الأول: قسم جاء بعده ظرف حقيقي ك (جنت - دار - مصر - المسجد - الجنة - القرية - النار) وغيرها؛ فكان الاسم منصوباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَادْخُلِي جَنَّةً﴾ [الجر: ٣٠]، وكقول أمرئ القيس⁽³⁾:

(1) انظر: حسن، النحو الوفي 152-153 .

(2) ابن هرمة، ديوانه 70، وابن يعيش، شرح المفصل 256/5 .

(3) البيت في أمرئ القيس، ديوانه 112، وابن عصفور، ضرائر الشعر 23، و الفرشي جمهرة أشعار العرب ص 119، والزووزني، شرح المعلقات ص 17، وابن منظور، لسان العرب 384/5 .

وَيَوْمَ دَخَلَتُ الْخَدَرَ خِدَرَ عَنْيَرَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

والثاني: قسم جاء بعده ظرف مجازي كـ (رحمتنا - عبادي - السلم) فجاء قبل الاسم حرف جر وكان مجرىًّا به، كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُ فِي عِنْدِي﴾ [الفجر: ٢٩]، وقول الشاعر الجاهلي سعيد اليشكري^(١):

أَنَا أَبُو سَعِدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا

دَخَلَتْ فِي سِرِّيَالِهِ ثُمَّ النَّجَا

ولا يميل الباحث إلى طرحه للمسألة؛ لأنَّه ربما لم تكن هناك حاجة لطرحها؛ لأنَّ مثل هذه المسألة لا تؤثر على القارئ أو الكاتب في لفظه الكلمة، فلو قال الصحفي أو المذيع: (دخلت قوات الاحتلال البلد) أو (دخلت قوات الاحتلال إلى البلد) فالقولان صحيحان فالقول الأول لا يختلف على صحة اللفظ في نصب كلمة (البلدة) أي من العلماء قدِيمًا وحديثًا، ولكن يختلف التأويل وهذا لا شأن للقارئ أو الكاتب العادي - غير المتخصص في اللغة - به، ولو أخذنا القول الثاني (دخلت قوات الاحتلال إلى البلد) فهذا القول جائز، وإن اعتبر الزعبلاوي أنَّ من الخطأ أن يأتي حرف الجر (إلى) هنا قبل (البلدة)؛ لأنَّها ظرف حقيقي وتتصبَّ على الظرفية، ولكن طالما أنَّ لهذه الصيغة وجهاً في قول العرب - كما ذكر بعض العلماء - فمن الصواب أن نجده وألا نضيق على الناس فيما يقولونه أو يكتتبونه، خاصة أنَّ من منهج الزعبلاوي التيسير، فهو القائل ولو كان له وجه لأجزناه، وفي هذه المسألة أكثر من وجه حيث أجازها بأكثر من وجه الكثير من العلماء القدماء، كما ذكر الباحث سابقًا وكما وردت في عدد من المعاجم العربية.

الخلاصة

- رأى الزعبلاوي أنَّ الفعل (دخل) إذا ظهر بظروف مجازي تعدَّى بحرف جر.
- ووافق سيبويه في تقدير الاسم المنصوب بعد الفعل (دخل) بالنصب على الظرفية.
- وعارض الفراء والأخفش في القول بأنَّ الفعل (دخل) متعدَّ، وعارض أبا علي الفارسي في أنَّ الفعل (دخل) لازم، والاسم المنصوب بعده منصوب على نزع الخافض.

(١) البيت كذلك في اليشكري، ديوانه ص ١٧، والأصفهاني، الأغاني ١٣/١٠٢، والبغدادي، خزانة الأدب ٦/١٢٥، وروي الشطر الثاني: (يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدِجاً) في ابن عصفور، ضرائر الشعر ٦٦، وابن هشام، مغني الليبب ٢/٥٢١، والسيوطى، همع المهاومع ٤/١٩٤.

- نسب العدناني لسيبويه كلاماً عكس ما قاله سيبويه في هذه المسألة، فقد نسب له قوله: إنّ دخول حرف الجر (في) بعد الفعل (دخل) شاذٌ، والصواب أنّ سيبويه وصف نصب الاسم بعد الفعل (دخل) على الظرفية بالشاذ، لمشابهته للظرف المبهم.
- لم يكن الزعبلاوي مُيسِّراً في هذه المسألة؛ لأنّه لم يُجز ما أجازه العلماء.
- يميل الباحث لتأصيل الزعبلاوي العلمي للمسألة، لكنّه لا يميل للتضييق والالتزام بما ذكره الزعبلاوي، طالما أنّ غيره من القدماء أجاز أكثر من وجه.
- لا يميل الباحث لطرح المسألة - بهذا التأصيل - على عامة الكتاب والمثقفين، وبيؤيد طرحها في مجال أهل الاختصاص من أهل اللغة وعلمائها.

المسألة الثانية: (فضلاً عن كذا) لا (عدا عنه)

يكثير في حديثنا عند عدنا لبعض الأمور التي قمنا بها أو قام بها غيرنا، استخدام: (عدا عن)، فنقول: (قرأت الكثير من الأبحاث العلمية عدا عن الروايات)، (شاهدت في العرض العسكري عشرات الدبابات عدا عن الطائرات) وهكذا؛ مما موقف النحاة من هذه الصيغة؟ هذا ما يبينه الباحث في الآتي:

أولاً: رأي الزعبلاوي

الزعبلاوي لا يجيز هذا الاستخدام، فيقول: "هناك تعبير شائع لا يكاد يخلو منه مقال أو حديث، فالكتاب يقولون: (أقامت الحكومة كثيراً من المشافي عدا عن المدارس)، وقولهم: (عدا عن كذا) ليس سليماً ولا يجري على طريقة من طريق العروبة"⁽¹⁾، وعلة ذلك عند الزعبلاوي أن (عدا) والتي تستعمل للاستثناء لا يتبعها حرف الجر (عن) أبداً ولا يجوز ذلك، فيقول عن (عدا): "ولا يجوز أن تليها (عن) بوجه من الوجوه، ولا يقال: (عدا عن كذا) أو (خلا عن كذا)، وإنما يقال: (فضلاً عن كذا)"⁽²⁾.

وبالتالي فإنه عدل عن استخدام (عدا عن) بـ (فضلاً عن)؛ وذلك لأن (عدا) لا يجوز أن يتبعها حرف الجر (عن) أما (فضلاً) فيجوز ذلك، ويشهد على عدم جواز مصاحبة (عدا)

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 390

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 390

لـ (عن) بما قاله النحاة في باب الاستثناء عن (عدا) واستخدامها وإعرابها، فلم تصاحبها (عن) بحال من الأحوال وهذا ما سيوضحه الباحث عند ذكر رأي النحاة في هذه المسألة.

ثانياً: رأي القدماء

(عدا) عند القدماء، إما أن تأتي مسبوقة بـ (ما) أو غير مسبوقة بها، وفي حال كانت مسبوقة بـ (ما)، فإنها تتصل ما بعدها على المفعولية، فنقول: (حضر الطالب ما عدا خالدا) وإذا لم يسبق (ما) لفظ (عدا) جاز بعدها وجهاً، هما:

- النصب على المفعولية، فنقول: (حل الطالب الواجب عدا محمدًا).

- الجر، فنقول: (حل الطالب الواجب عدا محمدٍ) ويكون تقدير (عدا) حرف جر⁽¹⁾.

وأنكر سيبويه وبعض البصريين حرفيّة (عدا) وأختها (خلا)، وقالوا: إنّهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمناً معنى الاستثناء⁽²⁾.

وفي كل الأحوال لم يأت حرف الجر (عن) بعد (عدا) في استخدامات النحاة قديماً وحديثاً.

ثالثاً: رأي المحدثين

اتفق المحدثون مع ما جاء به القدماء، من حالات (عدا)⁽³⁾، وعدم مجيء حرف جر بعدها، لكن من المحدثين من وجه هذه المسألة توجيهًا مختلفاً عن الزعبلاوي، الذي عدل عن الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى (فضلاً عن)، أما أحمد مختار عمر فكان له توجيه آخر للمسألة فعدل عن الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى الاستخدام الصحيح (عدا) بحذف حرف الجر فقط دون استخدام فعل آخر، ويوضح ذلك بقوله: " (في المدرسة ألف طالب عدا عن تلاميذ الروضة) مرفوضة لاستعمال (عدا) في تعبير غير مألف. الرأي والرتبة: في المدرسة ألف طالب عدا تلاميذ الروضة { فصحية }، تستعمل (عدا) للاستثناء دون أن تليها (عن) وقد

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 2/348-349، وابن عقيل شرح ألفية ابن مالك 2/332-337، والمرازي، الجناني 461، وابن هشام، مغني اللبيب 2/369، والسيوطى، همع الهوامع 3/282-289.

(2) السيوطى، همع الهوامع 3/286.

(3) انظر: حسن، النحو الوافي 2/353-357، والغلابي، جامع الدروس العربية 3/142-144، والدقير، معجم النحو 233-232، والصيداوي، الكفاف 468.

تبقها (ما)⁽¹⁾ وعلة ذلك واضحة عند أحمد مختار عمر، فإضافة (عن) للتعبير تخرج عن المألوف المستخدم عند العرب وحذفها يكفي ليصبح التعبير مألوفاً، وقد أبده بهذا الطرح مكي الحسني، من دون أن يشير الحسني إلى رأي أحمد مختار عمر⁽²⁾.

ويميل الباحث إلى أن الاستخدام الأدقّ، هو أحد اثنين: الأول: (عدا) في سياقها، الثاني: (فضلاً عن) في سياقها، وذلك حسب الآتي:

- الأول: نستخدم (عدا) من دون حرف الجر (عن)، إذا كان المعنى الذي يقصده القائل استثناء ما بعدها مما قبلها، مثلاً: إذا أراد القائل أن يقول: إنّ الطالب سافروا والمرضى لم يسافروا، فإنه يستخدم (عدا) فيقول: (غادر معبر رفح مئات الطلاب عدا المرضى).
- الثاني: نستخدم (فضلاً عن) إذا كان المعنى - حسب المثال السابق - أنّ الطالب والمرضى سافروا، ولكن القائل يريد إظهار أهمية الثاني على الأول فيستخدم (فضلاً عن) فيقول: (غادر معبر رفح مئات الطلاب فضلاً عن المرضى)، فاستخدام (فضلاً عن) يبيّن أنّ الأول وهو ما قبل (فضلاً عن) والثاني وهو ما بعد (فضلاً عن) قد اشتركا في الفعل وهو المغادرة، ويهدف أيضاً لإظهار أهمية الثاني على الأول، لأنّه لو لم نقصد هذا المعنى - إظهار الأهمية - لاستخدمنا العطف بأحد عروض العطف؛ لأنّه لم يكون أنساب للمعنى بذلك، فنقول: غادر معبر رفح مئات الطلاب والمرضى، ولما كان القصد إظهار أهمية الثاني وهو (المرضى) أصبح استخدام (فضلاً عن) أفضل لإبراز المعنى وايضاحه.

الخلاصة

- الاستخدام اللغوي السليم يرفض الإتيان بحرف جر بعد (عدا).
- رأى الزعبلاوي أن نترك الاستخدام الخطأ (عدا عن) إلى الاستخدام الصحيح لغويًا (فضلاً عن).
- يظنّ الباحث إلى أنّ كلاً من (عدا) و(فضلاً عن) مناسب حسب السياق الذي يأتي فيه.

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي 526 .

(2) انظر: الحسني، نحو إيقان الكتابة باللغة العربية العلمية 128.

المبحث الثاني: مواقف الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي مواقف للعلماء في آرائه النحوية في باب المنصوبات، وتتضح مواقفه النحوية خلال بحث المسائل الآتية:

المسألة الأولى: دخول حرف الجر (إلى) على الظرفين (عند) و(لدن)

(عند) و(لدن) ظرفان غير متصرفين، فالظرف نوعان: متصرف يأتي للظرفية وغيرها، وغير متصرف يلزم الظرفية، لا يفارقها أو يفارقها إلى ما يشبهها، والمقصود بشبه الظرفية دخول حرف الجر على الظرف، لكن هل يُسمح بدخول أي حرف على هذين الظرفين غير المتصرفين؟

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي في معجمه عن هذه المسألة، وخصص حرف الجر (من) بالدخول على (عند) و(لدن)، يقول الزعبلاوي: "لا تستعمل إلا منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ (من) نحو: (أتيت من عند فلان)، قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مِنْ عَنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 87] ولا تخرج عن هذين الوجهين"⁽¹⁾، فالزعبلاوي لا يجيز استخدام أي حرف جر آخر مع هذين الظرفين، وهو يشير إلى استخدام خطأ كثُر على السنة الكُتاب، وهو دخول حرف الجر (إلى) على (عند) و(لدن)، يقول الزعبلاوي: "ولم يسمع دخول جارٍ على (عند) غير (من) فأنت لا تقول مثلاً: (ذهبت إلى عند فلان)، كما ي قوله الكُتاب فيخطئون، وصوابه أن يقولوا: (ذهبت عند فلان) بحذف (إلى) إذ لم تفده معنى"⁽²⁾، فدخول (إلى) على (عند) خطأ والصواب حذفها، والزعبلاوي يذكر السبب الذي دعا العرب لإدخال حرف الجر (من) على (عند)، وعدم جواز دخول (إلى) عليها، بقوله: "إذا كانت العرب قد أجازت دخول (من)؛ فلأنها أفادت معنى لا يتآتى بحذفها، فإذا قلت: (أتيت من عند فلان) فمعناه: أنت فارقته، فإذا حذفت (من) قلت: (أتيت عند فلان) فقصدت أنت ذهبت إليه لا فارقته"⁽³⁾ فدخول (من) على (عند) أضاف معنى جديداً وهو المفارقة، وهذا السبب لجواز دخولها، أما (إلى) فلم تضف معنى جديداً

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتاب . 418

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتاب . 418

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكُتاب . 418

ودخولها عبء على الجملة، وما جرى على (عند) يجري على (الدُّنْ) فلا يجوز دخول (إلى) عليها، أما (من) فيجوز دخولها، يقول الزعبلاوي: "ومثل (عند) في أنها لا تُجُرُ إلا بـ (من): (الدُّنْ)"⁽¹⁾.

ثانياً: رأي القدماء

من المعروف لدى أئمة النحو أنَّ الطرفين (عند) و(الدُّنْ) غير متصرفين، وقد أشبعها المتصرف بدخول حرف الجر (من) عليهما، ولا يدخل عليهما سوى (من)، أما (إلى) فلا يجوز أن تدخل عليهما، يقول المُبِّرِّد [ت 285 هـ] -إمام البصرة في زمانه- : "لا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا (من)، تقول: (جئت من عند زيد) ولا يجوز أن تقول: (ذهبت إلى عند زيد)؛ لأنَّ المنتهي غاية معروفة، وليس (عند) موضعًا معروفاً"⁽²⁾ يبيّن المُبِّرِّد أنَّ (عند) لا يدخل عليها من حروف الإضافة⁽³⁾ إلا (من)، أما (إلى) فلا تدخل عليها؛ لأنَّها لمنتهى غاية معروفة، و(عند) موضع غير معروف، فكيف يجتمعان؟ "فإذا قلت: (جلست عند زيد) فإنما معناه الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد"⁽⁴⁾ (فـ (عند) ليس لها موضع محدد، وهذا أدى إلى قلة تمكُّنها كما يقول المُبِّرِّد: "فلقلة تمكُّن أنها لا تخص موضعًا"⁽⁵⁾ وبالتالي جعلها لا تجري مجرى الأسماء، يقول المُبِّرِّد: "فقلقة تمكُّن (عند) لا يجوز أن تجري مجرى الأسماء"⁽⁶⁾ ومن الأمور التي تتسم بها الأسماء دخول المجرورات عليها، ولذلك لم يجز دخول حروف الجر عليها، باستثناء (من) التي دخلت لمعنى محدد، وربما يكون المعنى المقصود هو المفارقة كما ذكر الزعبلاوي، وما يجري على (عند) يجري على (الدُّنْ)، يقول المُبِّرِّد: "وكذلك (الدُّنْ) لأنَّ معناها معنى (عند)"⁽⁷⁾ وقد جاء ما يؤيد هذا الرأي عند ابن الشجري [ت 542 هـ]، بقوله: "لا يجوز أن ترفع (عندك)، فإن دخل عليها حرف جر لم يكن إلا (من) خاصة، لا يجوز: (إلى عندك)؛ وجاء في التنزيل: ﴿فَإِنْ أَتَمَّتَ

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 419

(2) المُبِّرِّد، المقتضب 4/ 340.

(3) حروف الإضافة هي حروف الجر، لكنها سُمِّيت بذلك؛ لأنَّها تُضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها وذلك لأنَّ من الأفعال ما لا يقوى على الوصول إلى المفعول به، فَقَوْهُ بهذه الحروف، انظر: الغلاياني، جامع الدروس العربية 3/ 168.

(4) المُبِّرِّد، المقتضب 4/ 339.

(5) المُبِّرِّد، المقتضب 4/ 339.

(6) المُبِّرِّد، المقتضب 4/ 340.

(7) المُبِّرِّد، المقتضب 4/ 340.

عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ [القصص: 27]⁽¹⁾، فعدم جواز رفع (عند)؛ لأنها تلزم النصب على الظرفية، فهي ظرف غير متصرف، وفي حال دخول حرف جر عليها، فلا يجوز إلا (من)، وما جرى على (عند) يجري على (الدن)، يقول ابن الشجري: "ولدن كعند في المعنى"⁽²⁾، وسار ابن عقيل⁽³⁾ وابن هشام⁽⁴⁾ على النهج نفسه من حيث القول بجواز جر (عند) بـ(من) وعدم جواز ذلك بـ(إلى)، وقد وصفا قول العامة: (خرجت إلى عنده) بالخطأ⁽⁵⁾.

أما من أجاز دخول (إلى) على (عند)، فقد وجد الباحث من يقول بذلك، فأبُو هلال العسكري يقول في كتابه الفروق اللغوية عن الفرق بين مع وعند : " الفرق بين (مع) و(عند) : أن قوله (مع) يفيد الاجتماع في الفعل، وقوله (عند) يفيد الاجتماع في المكان، والذي يدل على أن (عند) تفيد المكان ولا تفيده (مع)، أنه يجوز:(ذهبت إلى عند زيد)، ولا يجوز: (ذهبت إلى مع زيد)"⁽⁶⁾، فأجاز بذلك دخول حرف الجر (إلى) على الظرف غير المتصرف (عند) ويعتقد الباحث أنَّ وضع العسكري لـ (إلى) قبل (عند) ليس ضروريًّا لإثبات أنها تفيد الاجتماع في المكان، فـ (عند) لوحدها تعني المكان، وقول شخصٍ بأنه عند فلان يعني أنهما مجتمعان في نفس المكان، وبالتالي فلا حاجة لـ(إلى)، أما دخول (من) عليها فهو مسموح لأنه أضاف معنىًّا جديداً.

(1) ابن الشجري، أمالى ابن الشجري 2/582.

(2) ابن الشجري، أمالى ابن الشجري 2/583.

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 2/199.

(4) يقول ابن هشام عن (عند): " لا تقع إلا ظرفًا أو مجرورة بـ (من)" ابن هشام، مغني الليبب 2/441 .

(5) قال كل من ابن عقيل وابن هشام: **وقول العامة: (خرجت إلى عنده) خطأ** " وربما نقل ذلك عن الحريري صاحب درة الغواص في أوهام الخواص الذي أشار لهذه المسألة، ولم تشر الدراسات التي تتناولت البحث في الأخطاء اللغوية -في حدود اطلاع الباحث- إلى دور لابن عقيل وابن هشام في باب الأخطاء التي يقع بها العامة وتصويب النحوة لتلك الأخطاء، فهما كغيرهما من النحاة يذكرون القواعد اللغوية دون الإشارة إلى الأخطاء التي يقع فيها الناس، ولكن هذه اللفتة منهما تظهر اهتمام علماء النحو قييمًا بمسألة تصويب ما يقع من خطأ على ألسنة الخاصة والعامة، وإن كان المراد من التعديد النحوي أساساً حفظ الألسنة من اللحن، انظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص 145، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 2/199، وابن هشام، مغني الليبب 2/441 .

(6) العسكري، الفروق في اللغة 548 .

ثالثاً: رأي المحدثين

وقد جاءت آراء المحدثين موافقة لآراء القدماء في هذه المسألة، فهم يمنعون جر (عند) و (الدن) بـ (إلى)، ويحِّذرون جرَّهما بـ (من)، يقول الشيخ مصطفى غلايبني: " لا تُجرَ (الدى) و (الدن) و (عند) بحرف جرٍ غير (من)، فمن الخطأ أن يُقال: (ذهب إلى عنده) وكثير من الناس يخطئون في ذلك، والصواب أن يُقال: (ذهب إليه أو إلى حضرته)"⁽¹⁾، وقد أضاف الغلايبني (الدى)⁽²⁾ إلى (عند) و (الدن)، لكن الاثنين بمعنى (عند) كما يقول غلايبني: " لدى ولدن: ظرفان للمكان والزمان، بمعنى (عند) مبنيان على السكون"⁽³⁾ ويخالف الغلايبني بذلك ما ذكره ابن هشام⁽⁴⁾ والسيوطى⁽⁵⁾ من عدم جواز جر (الدى) بـ (من) أو غيرها.

وبذلك يرفض الغلايبني جر الظروف (عند) و (الدن) و (الدى) بـ (إلى) ولكنَّه وجه المسألة توجيها آخر غير توجيه النحاة - ومنهم الزعبلاوي - الذي يقضي بحذف (إلى) أو الجر بـ (من) فيصبح الصواب: (أتيت عنده) أو (أتيت من عنده)، أما الغلايبني، فذهب إلى حذف (عند) و (الدن) أو الجر بـ (من)، فالجائز عنده: (أتيت من عنده) أو (أتيت إليه)، وقد يفهم القارئ من هذا أن الغلايبني لا يجوز: (أتيت عنده)، ولكن الأمر ليس كذلك، فما يفهمه الباحث من قول الغلايبني: والصواب أن يقال: (ذهب إلى إليه أو إلى حضرته)، أن دخول (إلى) على (عند) أو (الدن) خطأ، لكن قد يقصد القائل في معناه انتهاء الغاية - والتي هي معنى (إلى) -، ولكن لا يجوز دخول (إلى) على (عند) و (الدن)؛ لأنَّها كما ذكر المبرد مجهلة الموضع، أما (إلى) فانتهاء إلى غاية معروفة، فلا يجتمعان، فنكتفي بحذف أحدهما - حسب المعنى الذي يريد القائل -، فإن أراد انتهاء الغاية، حذف (عند) وقال: (أتيت إليه)، وإن لم يرد انتهاء الغاية، حذف

(1) الغلايبني، جامع الدروس العربية 61/3 .

(2) يذكر الغلايبني أن (الدى) و (الدن) يُجزان بـ (من) وينصبان على الظرفية وأنهما بمعنى (عند)، لكنَّه يذكر فارقاً بينهما، أن (الدى) تصلح أن تكون عدمة في الكلام أما (الدن) فلا تأتي عدمة في الكلام، فيجوز أن نقول: (لدينا مزيد) ولا يجوز: (لديه علم)، انظر : الغلايبني، جامع الدروس العربية 60-60/3 .

(3) الغلايبني، جامع الدروس العربية 60/3 ، لكن ذكر ابن هشام أن (الدى) و (عند) معتبرتان، أما (الدن) فهي مبنية في لغة الأكثرين، ابن هشام، مغني اللبيب 2/446، وقيل (الدن) معتبرة في لغة قيس، كما ذكر الرضي، انظر : الإسْتِرَابَادِيُّ، شرح الرضي 3/221 .

(4) يقول ابن هشام: " وجُرُّ (الدى) ممتنع" ابن هشام، مغني اللبيب 2/446 .

(5) ذكر السيوطى من الفوارق بين (الدى) و (عند) أن (الدى) لا تُجرَ، بينما (عند) تُجرَ بـ (من)، انظر: السيوطى، همع الهوامع 3/165 .

(إلى) وقال: (أتيت عنده)، وإن أراد معنى المفارقة- أي فارقت من كنت عنده- قال: (أتيت من عنده)، وقد وافق الغلايبي في توجيهه للمسألة أحمد مختار عمر^(١).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الزعبلاوي ومن قبله أئمة النحو كالمبرد وابن الشجري وابن عقيل، من منع جر (عند) وما في معناها: (لدن) بـ (إلى)، وجواز جرها بـ (من)، وذلك للأسباب الآتية:

- الأول: أن جر (عند) وما يشبهها بـ (إلى) لا يستقيم من حيث المعنى، كما ذكر المبرد فإلى) تستخدم لانتهاء غاية معروفة، أما (عند) فليست موضعًا محدودًا، أما الجر بـ (من) فيضيف معنىًّا جديداً كما ذكر الزعبلاوي، وهو المفارقة.

- الثاني: تتبع الباحث معجم ألفاظ القرآن الكريم، وقد جرت (عند) بـ (من) في عشرين موضعًا من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنْ يَشْتَرُوا بِهِ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [البقرة: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٨٩] وقوله تعالى: ﴿ قَاتَلَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٣٧]، أما جر (عند) بـ (إلى) فلم يرد ولو في موضعٍ واحد، وكذا ورد جر (لدن) بـ (من) في موضعين بما قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَنَلَقَ الْقُرْءَانَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦] وقوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ أَخْرَمَتْ إِيَّاهُمْ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَبِيرٍ ﴾ [هود: ١]، في حين لم تُجر (لدن) بـ (إلى) في أي موضع.

- الثالث: وجد الباحث في لغة العرب ما يؤيد جر (عند) وما يشبهها بـ (من)، كقول أبي النجم العطلي^(٢) {ت 130هـ}:

أقبلتْ من عند زِيادِ كَالْخَرِفِ تَخْطُّ رِجَالِي بِخَطِّ مُخْتَافِ

الشاهد قول الشاعر (من عند)، وقد ورد مثل هذا في كلام العرب غير الشعر كقول الخليل {ت 170هـ} في كتاب العين: " وأما سائر الحروف فإنها ارتفعت فوق ظهر اللسان من لدن باطن الثايا من عند مخرج التاء إلى مخرج الشين بين الغار الأعلى وبين ظهر اللسان"^(٣)، فالشاهد قول الخليل (من لدن باطن الثايا ومن عند

(١) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 72-73.

(٢) هو أبو الفضل بن قدامة العطلي، راجزًّاً أمويًّا، ابن جنّي، الخصائص 3/297، الأنباري، الظاهر في معاني كلمات الناس 1/33، ابن سيده، المحكم في المحيط الأعظم 4/502.

(٣) الفراهيدي، معجم العين 1/52.

مخرج التاء فقد جر (عند) و(لدن) بـ (من) في حين لم يجد الباحث في كلام العرب ما يؤيد جر (عند) وما يشبهها بـ (إلى).

الخلاصة

- يرجع الاستخدام في دخول (من) على (عند) و(لدن) إلى السياق، فتأتي (عند) على وجهين فقط:

- الأول: تأتي وحدها كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ويكون المعنى هنا وجود الشيء وثباته في الموضع الذي تشير إليه (عند)، ففي هذه الآية الرزق موجود عند مريم في الموضع؛ أي: في الموضع الذي فيه مريم.
- الثاني: ثُجْرَ بـ (من) كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ هُوَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧] ويكون المعنى هنا المفارقة أو المغادرة، فالرزق هنا هو من عند الله لكنه ليس في الموضع الذي فيه الله، بل عند مريم، فجر (عند) بـ (من) يجعلها تشير إلى الموضع الأصلي للشيء الذي فارقه.

وإذا نظرنا للمثالين السابقين لـ (عند) وجدنا أنهما جاءا في نفس الآية، وهي قوله تعالى:

﴿فَنَبَّلَاهَا رَبُّهَا بِقَبُولِ حَسِنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَلَّفَهَا زَكِيرْيَا لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكِيرْيَا الْمُحَرَّابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُ إِنَّ لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] ولكن جاءت مرة ظرف مكان، والثانية جاءت مجرورة بـ (من)، وكل واحدة أدت المعنى المقصود لها والذي وضّحه الباحث آنفاً.

- وقد وافق الزعبلاوي في هذه المسألة المبرد وابن الشجري وابن عقيل والغلبي وأحمد مختار عمر، وعارض أبو هلال العسكري.

- لقد تعرض بعض النحاة كابن عقيل وابن هشام خلال طرحهم للقواعد النحوية إلى الأخطاء التي يقع بها العامة، مع أنّ هذا لم يكن من عادة النحاة، فهم يوصلون قواعد النحو بناءً على لغة العرب، دون أن يذكروا الأخطاء التي يقع فيها عامة الناس، مع أنّ بدايات النحو كانت لحفظ اللسان من الأخطاء التي يقع بها الناس وخصوصاً في القرآن الكريم.

- اجتهد الزعبلاوي في ذكر المعنى الذي تضيفه (من) عند دخولها على (عند)، وهو المفارقة، ولم يذكر هذا المعنى أحد غير الزعبلاوي.

- ذكر الغلاياني رأياً مخالفًا لما ذكره القدماء، وهو جواز جر (الد) بـ(من)، وهذا الرأي يحتاج لدراسةٍ خاصة، فهو خطأ وقع به من قبل الزلل؟ أم رأى نقله عن أحد القدماء مما لم يقف عليه الباحث.

المسألة الثانية: رفع المضارع بعد ناصب

لل فعل المضارع حالات ينصب فيها إذا سُبق بناصبات، ونواتص المضارع الظاهرة كما ذكر النحاة: (أن) وهي أَم الباب، و(لن) و(كي) و(إذن) ، كما ينصب المضارع بتقدير (أن) مضمرة في حالات منها أن يُسبق بفاء السبيبة، أو لام الجحود وغيرهما؛ لكن هل يكفي أن يُسبق المضارع بناصبات ظاهري أو مُضمر حتى يُنصب، هذا ما يعرضه الباحث في هذه المسألة.

لا يكتفي صلاح الدين الزعبلاوي بأن يُسبق المضارع بناصبات حتى يُنصب، بل يذكر شرطًا آخر وهو أن يتحقق معنى الاستقبال في المضارع المسبوق بناصبات، فإن لم يتحقق معنى الاستقبال لم ينصب المضارع حتى لو سُبق بناصبات، يقول الزعبلاوي: "إن تحقيق معنى الاستقبال شرط لنصبه بعد الناصب"⁽¹⁾، وقد ذكر الزعبلاوي أن ذلك يجري على ناصبين، هما: (حتى) و(إذن)، وفيما يلي بيان لكلِّ منهما.

الناصب الأول: (حتى)

الأصل في الفعل المضارع أن ينصب بعد (حتى)، ولكنَّه يُرفع إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط ، وهذا ما يعرضه الباحث في الآتي:

أولاً: رأي الزعبلاوي

لقد خصّها الزعبلاوي بمسألة منفصلة، وبين أنها لا تتصب المضارع بعدها دائمًا، وأنَّ من الكتاب من يُخطئ فينصب المضارع بها في موضع لا يجوز النصب فيه، وذلك بقوله: "يخطئ الكتاب حيناً فيقولون: (خسر المضاريبون صفتهم حتى لا يستطيعوا التعويض عنها)، فينصبون المضارع بعدها بحذف التوْن، والصحيح أن يقولوا: (خسر المضاريبون صفتهم حتى لا يستطيعون ...)؛ إذ إنَّ شرط نصبه أن يفيد معنى الاستقبال، وتكون حتى بمعنى

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 609.

(إلى) أو (كي) وليس الأمر كذلك في المثال^(١) فالزعبلاوي يشترط للمضارع بعد (حتى) كي يُنصب، أن يُفَعِّل معنى الاستقبال، وأن تكون معنى (إلى) أو (كي)، فإن دلّ الفعل على الحال، لم يجز نصبه.

ثانياً: رأي القدماء

أجمع القدماء على وجوب رفع الفعل المضارع بعدها، وليس ذلك شادداً أو غريباً، بل هو حالة من حالات الفعل المضارع بعد (حتى)، فللفعل المضارع بعد (حتى) حالتان: النصب والرفع، أما الرفع فقد ذكر النحاة أن الفعل المضارع بعد حتى يرفع بثلاثة شروط^(٢)، وهي:

- الأول: أن يكون الفعل المضارع حالاً أو مؤولاً بالحال، يقول المرادي في سياق حديثه عن المضارع بعد (حتى): "إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً بالحال، رفع"^(٣) فالحال الحقيقة غير المؤولة، هي التي يكون فيها زمن الفعل المضارع المشتمل على (حتى) نفسه زمن الفعل المضارع التالي له (حتى) هو نفسه زمن النطق بالكلام، كقولنا: (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب)، فزمن انسياط الماء هو نفسه زمن شرب الزرع هو نفسه زمن القول، وبضرب سيبويه على ذلك مثلاً قول حسان بن ثابت^(٤):

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهُرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل المنفي (تهُرُّ) جاء حالاً مزامناً لل فعل (يُغْشَوْنَ) ولذلك رفع ولم يُنصب، فمعنى تهُرُّ تتبّح، والمقصود من البيت أن حسان بن ثابت يمدح آل جفنة الغسانيين، فعندما يأتيهم ضيوف كلابهم لا تتبّح؛ لأنها اعتادت على استقبال الضيوف فهم أهل كرم.

أما المضارع المؤول بالحال، فهو قوله تعالى: ﴿وَرُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٤٢١] بقراءة نافع بفتح (يقول)، قال المبرد: "أما قوله عز وجل: ﴿وَرُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾

(١) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 111

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب 17/3-20، والمفرد، المقتضب 2/43، والمرادي، الجنى الداني 554-557، وابن هشام، مغني الليبب 2/375-379، وابن هشام، أوضح المسالك 4/176-177، وابن هشام، شرح قطر الندى 70، والصبان، حاشيته على شرح الأشموني 3/437-439، والحضرمي، حاشيته على شرح ابن عقيل 3/732، والغلبي، جامع الدروس العربية 2/181-180، وحسن، النحو الوفي 4/338-343 .

(٣) المرادي، الجنى الداني 555 .

(٤) البرقوني، شرح ديوان حسان بن ثابت 309، وسيبوه، الكتاب 19/3، والزيدي، تاج العروس 4/488 وقد جاء في الديوان: (يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهُرُّ كِلَابُهُمْ) فكانت (ما) بدل (لا).

فإنها تقرأ بالنصب والرفع، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قول، والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول⁽¹⁾ وقد سمي ابن هشام الحال المؤولة بالحال المحكية⁽²⁾، ورفع الفعل المضارع المؤول بالحال ليس واجباً بل يجوز الرفع والنصب، وقد ذكر الخليل ذلك -جواز الوجهين - في كتابه الجمل بقوله: "وعلى هذا يقرأ هذا الحرف: وَرَأَيْتُمْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ" بالرفع؛ أي حتى قال (وهو واقع) ويقرأ بالنصب (على معنى الاستقبال)⁽³⁾، فالمضارع بعد (حتى) وهو (يقول) فهو وإن كان ماضياً لزمن الإخبار، إلا أنه مستقبلٌ بالنسبة إلى زلزالهم، فعلى نصب (يقول) قدر الفعل على الاستقبال للزلزلة، ويرفع (يقول) على قراءة نافع قدر بالحالية لزمن الحكاية.

- الشرط الثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها؛ أي أن الفعل المضارع الذي يأتي بعد (حتى) لا بد أن يكون مسبباً عما يجيء قبلها، كما يذكر ابن هشام وغيره من النحاة⁽⁴⁾.

- الشرط الثالث: أن يكون فضلة، بحيث أن يتم معنى الجملة من دون (حتى) والمضارع بعدها، فإن لم يتم المعنى لم يجز الرفع، يقول المرادي: "قد فهم من هذا أن الرفع يُمتنع، في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إذا جعلت ناقصة؛ لأنه لو رفع ل كانت ابتدائية، فتبقي كان بلا خبر"⁽⁵⁾.

ويجب أن تكون هذه الشروط الثلاثة مجتمعة في الفعل المضارع بعد (حتى)، وهذا ما فهم من كلام النحويين، وذكره ابن هشام بقوله: "واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط"⁽⁶⁾، وعندما تجتمع هذه الشروط الثلاثة في الفعل المضارع بعد (حتى) فإنها تحول من حرف نصب إلى حرف ابتداء⁽⁷⁾.

(1) المقتبس 43/2

(2) ابن هشام، مغني الليب 2/2 . 277

(3) الفراهيدى، الجمل في النحو . 163

(4) ابن هشام، مغني الليب 2/2 . 277

(5) المرادي، الجنى الداني ص 556 .

(6) ابن هشام، مغني الليب 2/2 . 277

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 3/17-18 .

ثالثاً: رأي المحدثين

اتفق المحدثون مع ما جاء به القدماء، في وجوب رفع المضارع بعد (حتى)، إذا اجتمعت فيه ثلاثة شروط، هي التي ذكرها الباحث سابقاً، ومن هؤلاء المحدثين عباس حسن⁽¹⁾ والشيخ مصطفى غلايبني⁽²⁾ ويوسف الصيداوي⁽³⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁴⁾، لكنّ عباس حسن يضيف إلى ما ذكره القدماء عن الحال المؤولة أو المحكية أنّ لها صورتين، هما:

- الأولى: الزمن الماضي المؤول بالحال: " وهو الذي يكون فيه معنى المضارع قد تحقق وانتهى فعلاً قبل النطق بالجملة، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضي، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال الماضية التي ترشد إليها القرينة"⁽⁵⁾ وقد ذكر القدماء هذه الصورة من المضارع المؤول بالحال، واستشهدوا عليها بقوله تعالى: ﴿وَزُلِّلُوا حَتَّىٰ يَمُولُ أَرْسُولُ﴾ [البقرة:214] بقراءة نافع برفع (يقول)⁽⁶⁾.
- الثانية: الزمن المستقبل المؤول بالحال، وهي التي " يراد بها حكاية الحالة المستقبلية التي لم تقع بعد، والتعبير عنها بما يدل أنها تقع الساعة، وتحصل الآن (أي: وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام، ولا في أثناءه"⁽⁷⁾ وهذه الصورة أقل استخداماً من الأولى كما يذكر عباس حسن، والغرض منها القطع بمجيء المستقبل، والقول بأنه قادم لا محالة، ومثال ذلك قول القائل: " ويل للمشرك يوم القيمة، إنّي أراه الآن يلتفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ، وأسمعه يصرخ حتى يسمع النصير ولا نصير"⁽⁸⁾ في يوم القيمة لم يأتي بعد، ولكن القائل رفع الفعل (يجد) والفعل (يسمع)، اللذان جاءا بعد حتى وكان حقهما النصب، لكن القائل رفع على تأويل أن المشهد يحصل أمامه الآن، ليقول للمستمع بأنّ هذا المشهد حاصل لا محالة، وهذا ما

(1) انظر: حسن، النحو الوفي 338/4-343 .

(2) انظر: الغلايبني، جامع الدروس العربية 180/2-181 .

(3) لم يذكر سوى شرط واحد وهو أن يتضمن المضارع معنى الاستقبال، الصيداوي، الكفاف ص 381 .

(4) الدقر ، معجم النحو 172-173 .

(5) حسن، النحو الوفي 4/340 .

(6) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو 163 ، والمبرد، المقضب 43/2، وابن هشام، مغني اللبيب 277 .

(7) حسن، النحو الوفي 4/342 .

(8) حسن، النحو الوفي 4/342 .

سمّاه عباس حسن بالزمن المستقبل المؤول بالحال، ولم يجد الباحث - في إطار جهده - من النهاة من تحدث عن هذه الصورة غير عباس حسن الذي لم يُشر إلى أيٍ من النهاة بالنسبة لهذه الصورة.

الناصب الثاني: (إذن)⁽¹⁾

أولاً: رأي الزعبلاوي

يشترط الزعبلاوي لنصب المضارع بعد (إذن) أن يتضمن معنى الاستقبال، فإن خرج من الاستقبال خرج من النصب إلى الرفع، وهذا ما ذكره الزعبلاوي، بقوله: "فالمضارع مرفوع بعد (إذن) في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نَصِيبُ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾ {النساء: ٥٣}؛ لأنّه الحال"⁽²⁾ فالمضارع (يؤتون) لم ينصب بحذف النون بل رفع⁽³⁾ بثبوتها رغم أنّ الفعل جاء بعد (إذن) الناصبة للمضارع، لكنه رفع؛ لأنّه حال لا يتضمن معنى الاستقبال.

ثانياً: رأي القدماء

لل فعل المضارع بعد (إذن) حالتان، هما: النصب والرفع، واشترط النهاة لنصب المضارع بعدها ثلاثة شروط⁽⁴⁾: أحدها الاستقبال، والثاني الصدارة، والثالث عدم الفصل بينها وبين المضارع إلا بالقسم أو بـ(لا) النافية، يقول ابن هشام: "والمسألة الرابعة: في عملها، بشرط تصديرها واستقبالها، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بـ (لا) النافية"⁽⁵⁾.

(1) اختلف النحوين في الوقف على (إذن) فذهب الجمهور إلى أنها يوقف عليها باللفظ لشبهها بالمنون المنصوب ونقل عن المازني والمبرد أنه يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أن) و(لن)، انظر: الجنى الداني 365، كما ذهب سيبويه والجمهور أن معنى (إذن) الجواب والجزاء وقال الشلوبين: في كل موضع وقال الفارسي: على الأكثر، وقد تتمخص للجواب، انظر مغني الليبب 110/1-111 كما ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، انظر الجنى الداني 363 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 609 .

(3) تُصِيب المضارع بحذف النون في هذه الآية في قراءة شاذة لأبي بن كعب وكذا وردت في مصحف ابن مسعود، أما القراء السبعة فقد قرؤوها بثبوت النون وإلغاء (إذن)، انظر: ابن هشام، مغني الليبب 1/122.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 12/3-16، وابن السراج، الأصول في النحو 148/2-149، والمرادي، الجنى الداني 363-361، وابن هشام، مغني الليبب 117/1-124، والسيوطى، همع الهوامع 4/105-107 .

(5) مغني الليبب 117/1-118 .

فالشرط الأول: تصديرها يعني أن تكون في صدارة الجملة، "فإن تأخرت الغيت، حتماً نحو: (أكرمك إذن) وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها - مثل أن تتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين الشرط وجراه، وبين القسم وجوابه، وجب إلغاها أيضاً كالمتأخرة"⁽¹⁾ واستثنى النحاة من ذلك شاهداً واحداً جوزوا فيه إعمال(إذن) شذوذًا، فتتصب المضارع بعدها، وهو قول الشاعر⁽²⁾:

لا تترکنی فیهم وحیداً

إِنِّي إِذن أَهْلَكُ أَوْ أَطِيرَا

ف (إذن) نصبت المضارع (أهلك) الذي جاء بعدها، رغم أنها توسطت بين اسم إن وخبره، فابن مالك وبعض الكوفيين⁽³⁾ أجازوا عمل (إذن) في هذا الشاهد شذوذًا، أما البصريون فأولوها على حذف خبر (إن) ثم استأنف بـ(إذن)، ويستغرب الباحث من استشهاد النحاة برجٍ مجهول النسب قد لا يكون لشاعر يحتاج بشعره، أما إن سبقت بحرف عطف، فلا تعمل إلا شذوذًا، يقول السيوطي: "إِنْ وَلِيْتْ عَاطِفًا قَلَ النَّصْبُ، وَالْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِلْغَاؤُهَا"⁽⁴⁾ ومثال (إذن) العاملة شذوذًا بعد عاطف، القراءة الشاذة⁽⁵⁾ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَّا يُؤْتُونَ أَنَّاسَ نَقِيرًا﴾ {النساء: ٥٣} وقوله: ﴿وَإِذَا لَّا يَبْشُرُونَ حَلَفَكَ إِلَّا قَيْلَا﴾ [الإسراء: 76].

والثاني: استقباله، أي المضارع بعد (إذن) فإن كان حالاً رفع، "فلو قيل لك: أحبك، فقلت: إذن أظنك صادقاً، رفعت؛ لأنّه حال، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع

(1) المرادي، الجنى الداني 361.

(2) مما بيّنان من الرجز مجهول قائلهما، وجاء بلا نسبة في الإنصال في مسائل الخلاف 153 اللباب في علل البناء والإعراب 211/1 شرح الرضي 47/4 الجنى الداني 362 معنى الليبب 118/1-119 همع الهوامع 4/106.

(3) ذكر السيوطي أنّ الكسائي أجاز إعمال (إذن) المتوسطة بعد اسم إن وكان ووافقة الفراء في إن فقط، انظر: همع الهوامع 4/106-107.

(4) السيوطي، همع الهوامع 107.

(5) هذه قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، أما القراء السبعة فقد قرؤوها بثبوت التون ولغاء (إذن)، ابن هشام، معنى الليبب 122/1.

للاستقبال⁽¹⁾، فإن لم يخلص الناصب المضارع للاستقبال كالمثال السابق الذي ذكره السيوطي رُفع.

والثالث: ألا يفصل بين (إذن) ومضارعها فاصل، فإن فصل بينهما فاصل وجب الرفع، ويستثنى العلماء من ذلك الفصل بالقسم وبـ (لا) النافية، ويوضح السيوطي السبب الذي أجاز الفصل بالقسم وـ (لا) النافية، بقوله: "ويغتفر الفصل بالقسم، وبـ (لا) النافية خاصة؛ لأنّ القسم تأكيد لربط (إذن)، وـ (لا) لم يعتد بها فاصلة، في (أن) وكذا في (إذن)"⁽²⁾ فالقسم جاء ربطاً وتوكيداً بين (إذن) ومضارعها، وـ (لا) ليس معهوداً عليها أن تفصل بين (أن) ومضارعها فتلغى عملها، ولو استعرضنا الشواهد لم نجد (لا) النافية تلغى عمل أي من نوافض المضارع في حال فصلت بينه وبين مضارعه، فالقسم وـ (لا) النافية محل إجماع في جواز الفصل وإعمال (إذن)، ويدرك النحاة آراء أخرى لم تلقَ إجماعاً، كجواز الفصل بالنداء والدعاء قال به ابن باشاذ⁽³⁾، وجواز الفصل بالظرف أجازه ابن عصفور، وجواز الفصل بمعمول الفعل كما قال الكسائي⁽⁴⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

اتفق المحدثون أيضاً على أن المضارع بعد (إذن) وجهين: النصب والرفع، واشتراطوا لنصب المضارع بعدها ثلاثة شروط⁽⁵⁾، وإن لا يرفع المضارع، لكن عباس حسن أضاف شرطاً رابعاً لنصب المضارع بعد (إذن)، وهو أن يكون الجواب حقيقياً، فالجواب غير الحقيقي، أن يقول أحدهم: (سأقرأ الصحف) فيرد عليه آخر: (إذن تغرب الشمس)، فلا ارتباط معنوي بين الجملتين السابقتين، فيعتبر هذا لغوا⁽⁶⁾.

كانت تلك نوافض المضارع التي يجيء المضارع بعدها مرفوعاً وفقاً لشروط محددة، أما باقي النوافض فلم يرد عن العرب أن رفع المضارع بعدها، فالالأصل في النوافض أن

(1) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(2) السيوطي، همع الهوامع 105/4 .

(3) هو طاهر بن أحمد بن باشاذ المصري الجوهرى، (أبو الحسن) إمام عصره في علم النحو، وله المقدمة في النحو وشرح الجمل للزجاجي، الزركلي، الأعلام 3/220 .

(4) انظر: المرادي، الجنى الداني 362-363، وابن هشام، مغني اللبيب 1/119-120، والسيوطي، همع الهوامع 105-106 .

(5) انظر: حسن، النحو الوافي 4/310، والدقير، معجم النحو ص 7 .

(6) انظر: حسن، النحو الوافي 4/309-310 .

تخلص المضارع للاستقبال، كما ذكر السيوطي: "ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال"⁽¹⁾ لكن بعض التواصب لم تخلص المضارع للاستقبال، كما جاء مسماً عن العرب وأوله النهاة، ونواصب أخرى أخلصت المضارع للاستقبال، فلم يُرفع المضارع بعدها كما جاء مسماً عن العرب، كـ(لن) التي تختص بتصبها للفعل المضارع بعدها، ولم يذكر النهاة أنه يمكن رفع المضارع بعدها بأي حال من الأحوال، والمضارع بعد (لن) خالص للاستقبال، كما ذكر الزمخشري بقوله: "ولن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل"⁽²⁾ كما يذكر السيوطي ذلك ويبين أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال، بقوله: "وتنصب (لن) المستقبل أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه"⁽³⁾ ولم يشر أحد من النهاة إلى جواز رفع المضارع بعد (لن) ولو شذواً.

وكذلك (أن) فإنّها تخلص المضارع للاستقبال، حيث لم يرد عن العرب سماً رفعه بعدها، باستثناء شواهد قليلة جدًا أولها النهاة، فذكر النهاة أن الفعل المضارع يُرفع بعد (أن) الخفيفة في عدة شواهد أشهرها، قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرَّضَاةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على قراءة ابن مجاهد⁽⁴⁾ برفع (يتُّم)، و قول الشاعر⁽⁵⁾:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءِ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامُ وَأَلَا تُشْعِرَا أَهْدَا
فال فعلان المضارعون (يتُّم) حسب قراءة ابن مجاهد، و(تقرآن) في الشاهد الشعري مرفوعان، وتقدير ذلك عند الكوفيين والبغداديين إهمال (أن) المصدرية الناصبة، على تقدير أن تتحقق بأختها (ما) المصدرية، فأهملت مثلاً، يقول ثعلب في مجالسه عند الحديث عن البيت السابق (أن تقرآن): "هذه لغة، تشبه بما"⁽⁶⁾ ونقل ذلك عنه ابن جني في الخصائص بقوله: "وحديثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه (أن) بـ (ما) فلم يُعملها كما

(1) السيوطي، همع الهوامع 4/105 .

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 5/37 .

(3) السيوطي، همع الهوامع 4/914 .

(4) انفرد ابن هشام في معنى الليب بن نسبة هذه القراءة لابن محيصن ونقل عنه ذلك الأشموني في شرح ابن عقيل والحضرمي في حاشيته على ابن عقيل، انظر: ابن هشام، معنى الليب، 1/181-182، والحضرمي، حاشية الحضرمي 2/727 والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/420 .

(5) البيت مجهول القائل في مجالس ثعلب 322 الخصائص 390 سر صناعة الإعراب 549 الإنصاف في مسائل الخلاف 451 معنى الليب 1/183 ناج العروس 34/211 .

(6) ثعلب، مجالس ثعلب 322 .

لم يُعمل (ما)⁽¹⁾ ويوافقه في ذلك الزمخشري في مفصله بقوله: "وبعض العرب يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً بـ(ما)"⁽²⁾ وكذلك الأنصاري بقوله: "والذي يدل على ضعف عمل (أن) الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظيرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ(ما)"⁽³⁾ أما البصريون فذهبوا إلى أنها المخفة من الثقيلة، كما وضح ابن جنی نقاً عن أستاذه أبي علي الفارسي، يقول ابن جنی في الخصائص، عند حديثه عن البيت السابق: "سألت عنه أبا عليـ رحمة اللهـ فقال: هي مخففة من الثقيلة؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفـ من غير تعويض"⁽⁴⁾ فـ(أن) كما يقول أبو علي مخفة من الثقيلة، والتقدير: (أنكما تقرآن)، وبالتالي فإن إعراب (قرآن) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنـه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير التثنية (انـ) والجملة الفعلية في محل رفع خبر (أنـ) المخفة من الثقيلة، أما اسمها فهو الضمير المذوف، والذي قدره أبو علي بـ(الكافـ)، وأشار ابن جنـي إلى أنـ ما قاله أبو عليـ في تقدير (أنـ) بالمخفة من الثقيلة، بأنه مذهب البغداديينـ، ذكر ذلك في سر صناعة الإعرابـ، بقولـه: "وهذا مذهب البغداديينـ"⁽⁵⁾ ولقد أيد هذا الرأي البغدادي في خزانة الأدبـ بقولـه: "ومن النحوين من زعم أنـ (أنـ) في جميع ذلك هي الناصبة للفعلـ، إلا أنها أهملـت حملـاً على المصدرـيةـ، فلم تعلمـ لمشابهتها لهاـ في أنها تقدرـ مع ما بعدهاـ بالمصدرـ، وما ذكرـته قبلـ من أنهاـ مخفـةـ أولـىـ، وهوـ مذهبـ الفارسيـ وابـنـ جـنـيـ؛ لأنـهاـ هيـ التيـ استـقرـ فيـ كلامـهمـ ارـتفاعـ الفـعلـ المـضارـعـ بـعدهـ"⁽⁶⁾ وقد ذكرـ ابنـ هـشـامـ فيـ مـغـنـيـ الـلـبـبـ عـكـسـ ماـ أـورـدـ الـبـاحـثـ سابـقاـ، وـقـالـ بأـنـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ تـقـدـيرـ (أنـ) بـالمـخـفـفـةـ منـ الثـقـيـلـةـ وـمـذـهـبـ الـبـصـرـيـنـ تـقـدـيرـ (أنـ) بـ(ما)ـ المـصـدـرـيـةـ، يـقـولـ ابنـ هـشـامـ: "وزـعـمـ الـكـوـفـيـوـنـ أنـ (أنـ) هـذـهـ هـيـ المـخـفـفـةـ منـ الثـقـيـلـةـ، شـذـ اـتـصـالـهـ بـالـفـعـلـ، الصـوابـ قـوـلـ الـبـصـرـيـيـنـ: إنـهاـ (أنـ) النـاصـبـةـ أـهـمـلـتـ حـمـلـاـ عـلـىـ أـخـتـهاـ (ما)ـ المـصـدـرـيـةـ"⁽⁷⁾ وهذا خـلـافـ لـلـوـاقـعـ الـذـيـ بـيـنـهـ الـبـاحـثـ وـلـقـدـ تـبـيـهـ الـبـغـدـادـيـ لـذـلـكـ، وأـشـارـ لهـ فيـ خـزـانـةـ الأـدـبـ، وـبـيـدـوـ أنـ الـأـشـمـونـيـ فيـ شـرـحـ لـابـنـ عـقـيلـ وـالـخـضـرـيـ فيـ حـاشـيـتـهـ قدـ نـقـلاـ ذـلـكـ عـنـ ابنـ هـشـامـ منـ دونـ

(1) ابن جنـيـ، الخـصـائـصـ 390/1

(2) ابن يعيـشـ، شـرـحـ المـفـصلـ 87/5 .

(3) أبو البرـكاتـ، الإنـصـافـ فـيـ مـسـائـلـ الـخـلـافـ صـ450 .

(4) ابن جـنـيـ، الخـصـائـصـ 390/1

(5) ابن جـنـيـ، سـرـ صـنـاعـةـ الإـعـرـابـ 549 .

(6) البـغـدـادـيـ، خـزـانـةـ الأـدـبـ 423-422/8 .

(7) ابن هـشـامـ، مـغـنـيـ الـلـبـبـ 182-181/1 .

تمحیص فنبا إهمال (أن) للبصريين وتخفيفها للكوفيين كما ذكر ابن هشام، وال الصحيح عكس ذلك.

ويميل الباحث لرأي البصريين؛ لأن تقدیر (أن) في تلك الحالات القليلة بالمخفة من القليلة فيه محافظة على طابع التأصيل النحوی السليم .

أما (كي)⁽¹⁾ والتي تتصل المضارع بعدها، سواءً بنفسها أو بتقدیر (أن) مضمرة، فلم يأت المضارع بعدها مرفوعاً إلا في شاهدٍ واحد، وهو قول الشاعر⁽²⁾:

إذا أنت لم تنفع فضرُّ فإنما يرجي الفتى كيما يضرُّ وينفعا

فالمضارع (يضرُّ) جاء مرفوعاً بعد (كي) الناصبة، وتقدیر ذلك أنَّ (كي) مكفوفة بـ (ما) كما ذكر المرادي: " وذهب بعض النحوين إلى أن (ما) في قوله: كيما يضر وينفع كافة لـ (كي) عن العمل"⁽³⁾ واستشهد بهذا البيت من قال بأنَّ (كي) جارة، فعلى حد قولهم، فـ (ما) هنا مصدرية، وـ (كي) جرت المصدر المؤول، أما من ذهب إلى أنَّ (كي) ليست جارة، فذهب إلى أنَّ (ما) كافة ألغت عمل (كي) فرفع المضارع بعدها.

وفي كلتا الحالتين لم ترفع (كي) المضارع بعدها، وإنما رفع لأنها اتصلت بـ (ما) كافة ألغت عملها، أو لأنها اتصلت بـ (ما) مصدرية والمضارع يرفع بعد (ما) المصدرية، وـ (كي)

(1) للنحو مع (كي) ثلاثة مذاهب ذكرها المرادي: الأول أنها حرف جر دائمًا، وهو مذهب الأخفش ويكون نصب المضارع بعدها بتقدیر أن مضمرة، والثاني: أنها ناصبة للفعل بنفسها وهو مذهب الكوفيين وبالتالي فلا يقدِّر أن بعدها، والثالث: أن تكون حرف جار تارة، وناصبة للفعل بنفسها تارة أخرى، وقد ذكر المرادي أن هذا هو المذهب الصحيح، انظر: الجنى الداني 264.

(2) البيت لقيس بن الخطيم في الصناعتين لأبي هلال العسكري وفي إعجاز القرآن للباقلاني، ولعبد الأعلى بن عبد الله بن عامر في أخبار أبي تمام للصولي، ولعبد الله بن معاوية في حماسة البحترى، دون نسبة في الجنى الداني ومغني اللبيب، وقد جاء (يضرُّ) موضع الشاهد منصوباً في ديوان قيس بن الخطيم وأخبار أبي تمام للصولي وحماسة البحترى والصناعتين للعسكري، وهذا يخالف ما استشهد به النحو من رفع الفعل (يضرُّ) بعد (كي) المكفوفة بـ (ما)، انظر: ديوان قيس بن الخطيم 235 والباقلاني، إعجاز القرآن ص 83 والصولي، أخبار أبي تمام ص 28 والبحترى، الحماسة ص 419، والعسكري، الصناعتين ص 315 والمرادي، الجنى الداني 262 وابن هشام، مغني اللبيب 32/3.

(3) المرادي، الجنى الداني 263.

ليست عاملاً في رفعه في كلا الحالتين، فإنما هي للنصب بتقدير (أن) مضمرة أو من دون ذلك.

وهكذا، ثبت صدق ما قاله الزعبلاوي من أن دخول الناصب على الفعل المضارع لا يكفي وحده لنصب المضارع، بل يتشرط في ذلك أن يتضمن المضارع معنى الاستقبال لينصب، ويرroc للباحث هنا أن يشير إلى أمرين:

- الأول: توضيح الزعبلاوي لم يكن كافياً، فهو لم يوضح أن هناك شرطًا آخر لنصب المضارع غير الاستقبال، وذلك مع (إذن) فلم يذكر غير الاستقبال فقط، كما أنّ الزعبلاوي لم يذكر أنّ الأصل في النواصب أن تخلص المضارع بعدها للاستقبال، كما ذكر السيوطى، لكنّ بعض النواصب لأسباب محددة لم ينصب المضارع، بينما احتفظت نواصب أخرى بإخلاصها المضارع للاستقبال، فلم يرفع بعدها كما جاء مسماً عن العرب وأوله النّها.

- الثاني: أنّ الزعبلاوي لم يشر إلى رأي أي من النحاة عند طرحه للمسألة، وكان الأجرد به أن يذكر ذلك.

ويستند الباحث في رأيه إلى ما وضّحه سابقًا من سرد وشرح وتعليق على آراء النّهاة بخصوص نصب المضارع بعد الناصب ورفعه مع بعض النواصب لأسباب بينها الباحث .

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي في رأيه - رفع المضارع بعد النواصب إن لم يتضمن معنى الاستقبال - رأي جمهور النّهاة، بصرىين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين.

- ذكر عباس حسن صورة جديدة للزّمن المؤول بالحال، وهو الزمن المؤول بالمستقبل، وقد ذكر القدماء الحال المؤول بالماضي.

- ذكر الزعبلاوي شرطًا واحدًا فقط من شروط نصب المضارع بعد (إذن)، وهو الاستقبال، ولم يذكر شرطين آخرين، هما: أن تكون في صدارة الجملة، وأن يفصل بينها وبين المضارع فاصل سوى القسم و(لا) التّافية.

- نسب ابن هشام في مغني اللبيب آراء للنّهاة عكس ما ذهبوا إليه، وذلك بقوله: إن الكوفيين يقدرون (أن) بالمخفة من التّقيلة، والبصريون يذهبون إلى أنها تقدر بـ (ما) المصدرية، في قول الشاعر: أن تقرآن على أسماء... إلخ، والصواب عكس ذلك، وقد

نبه البغدادي إلى ذلك في خزانة الأدب، لكن الباحث اكتشف أن الأشموني في شرح ابن عقيل، والحضرمي في حاشيته قد نقل ذلك خطأً أيضاً.

- استشهد المُرادي وابن هشام ببيت على رفع الفعل بعد (كيمما)، وذلك في قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنّما يُرجحُ الفتى كيمما يضرُّ وينفعا

وقد وجد الباحث أن الكلمة موضع الشاهد في هذا البيت (يضرّ) منصوبة في ديوان قيس بن الخطيم، وأخبار أبي تمام للصولي، وحماسة البحري، والصناعتين للعسكري، ولم يأت (يضرّ) مرفوعاً إلا في الجنى الداني ومغني الليب، وربما جاء مرفوعاً أيضاً في غيرهما من كتب النحو التي استشهدت بالبيت.

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

لقد عارض الزعبلاوي خلال تقييحة للمسائل النحوية التي يخطئ فيها الكتاب ببعضها من آراء النحاة، وقد كان لياب المنصوبات في النحو نصيبٌ من هذه المعارضات، يعرضها الباحث خلال طرحة للمسائل الآتية:

المسألة الأولى: (أبداً) ظرف الزمان واحتصاصه بالحال والاستقبال دون الماضي

من المعروف أن (أبداً) ظرفٌ لما يستقبل من الزَّمن، فهل يجوز إسنادها إلى الفعل الماضي؟ ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

يُفصِّل الزعبلاوي القول في هذه المسألة، بأن (أبداً) ظرف زمان يختص بالمستقبل، وأن دخولها على الفعل الماضي من الخطأ الشائع المنتشر بين جمهور الكتاب، وأن الصواب أن نستخدم ظرف الزمان (قط) أو (البته) مع الفعل الماضي، فيقول : " قولهك (ما كلته أبداً) من الخطأ الشائع ، وصوابه (ما كلته قط) أو (ما كلته البته)، ذلك لأنّ (أبداً) ظرف زمان للتأكيد في المستقبل ، نفياً وإثباتاً، تقول: لا أفعله أبداً كما تقول (أفعله أبداً) دون نفي فإذا دخل عليه فعل ماضٍ حصل التناقض؛ لأنَّه مخصوص بالمستقبل"⁽¹⁾، فالزعبلاوي يرى تناقضًا في

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 1.

استخدم (أبداً) وتعلقها بالفعل الماضي؛ لأنها مخصوصة بالمستقبل، والصواب مع الفعل الماضي أن نستخدم (قط) و(البته).

ثانياً: رأي القدماء

دلالة الكلمة (أبداً) عند القدماء أنها ظرف لما يستقبل من الزمن، فالزمخشري مثلًا عندما أراد أن يثبت أن (لن) تبني المستقبل، شبه قوله قولنا: (لن أفعله) بقولنا: (لا أفعله أبداً)⁽¹⁾، وبؤيد ذلك ما ذكره أبو البقاء الكوفي، الذي قال: " وأبداً { منكراً} يكون للتأكيد في الزمان الآتي نفياً وإثباتاً"⁽²⁾، فالظرف (أبداً) لم تخرج دلالته عن زمن المستقبل عند القدماء، ولم يقف الباحث على غير ذلك عندهم.

ثالثاً: رأي المحدثين

انقسم المحدثون إلى قسمين في هذه المسألة، هما:

- الأول: يرفض نفي (أبداً) بـ (لم)، مثل محمد العدناني⁽³⁾ وعباس أبو السعود⁽⁴⁾ وإبراهيم السامرائي⁽⁵⁾، والسبب في ذلك أن (أبداً) للمستقبل، و(لم) لنفي الماضي.
- الثاني: يجيز نفي (أبداً) بـ (لم)؛ لأنّه لا تناقض بين الفعل الماضي و(أبداً)، وأنّها قد تستعمل مع الفعل الماضي دون التعارض مع كونها ظرفاً لاستغراق المستقبل، كمجمع اللغة العربية في القاهرة⁽⁶⁾، الذي يستشهد على صحة ذلك بقول المتبي⁽⁷⁾:
**أَبَدًا وَظَنِّي أَنَّهُ لَا يَخْلُقُ
لَم يَخْلُقُ الرَّحْمَنُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ**

ومع أنّ المتبي يقع خارج عصر الاستشهاد باللغة، إلا أنّ هناك حججاً أقوى استدلّ بها بعض المحدثين، فهناك من يرى بأن (أبداً) يجوز أن تتعلق بالفعل الماضي، إن كانت دلالة

(1) السيوطي، همع الهوامع 94/4 .

(2) الكوفي، الكليات ص 32 .

(3) انظر: العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 20-21 .

(4) انظر: أبو السعود، أزاهير الفصحى 314 ص، وشموس العرفان ص 161 .

(5) انظر: السامرائي، معجميات، ص 400 .

(6) انظر: أمين وترزي، القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من 1934 لـ 1987، ص 175 .

(7) المتبي، ديوانه ص 29 .

ال فعل للاستقبال لا للمُضِي ، فخالد بن هلال العربي يذكر ما ذكره الزعبلاوي في خطى من يقرن ظرف الزمان (أبداً) بالفعل الماضي فيقول : " نخطئ عندما نقول : ما زرته أبداً ، كذلك عندما نقول : لن أزوره قط ، فما الخطأ وما الصواب إذن ؟ الخطأ : أن (أبداً) ظرف زمان لاستغراق المستقبل فلا يجوز استعمالها للدلالة على الماضي "⁽¹⁾ ، ثم تراه يوضح رأيه بعد ذلك ويقول بجواز دخول (أبداً) على الفعل الماضي ، ولكن بشرط أن تكون دلالته ممتدة إلى المستقبل ، فيقول: " ولا يسبقها الفعل الماضي إلا إذا كان ممتدًا إلى المستقبل كقوله تعالى: ﴿ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَعْضَاءُ أَبْدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ [المتحنة:4]⁽²⁾ فظرف الزمان المختص بالمستقبل (أبداً) جاء هنا متعلقاً بفعلٍ ماضٍ وهو (بدا) ، إلا أن دلالة هذا الفعل ممتدة إلى الزمن المستقبل ، فالعداوة لم تحدث وتنتهي ، بل هي ممتدة إلى أجل محدد مستقبلاً وهو حتى تؤمنوا به ، وهذه الدلالة الممتدة إلى المستقبل ، هي التي أجازت استخدام الظرف المختص بالمستقبل مع الفعل الماضي ، ويتتفق مع هذا الرأي أيضاً الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه معجم الصواب اللغوي إذ يقول : " ذكر النهاة أن (أبداً) ظرف منكَر لتأكيد المستقبل ، ويدخل في ذلك الماضي الممتد إلى الزمن المستقبل ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُهُ، مَا زَكَرَ مِنْكُرٍ مِنْ أَحَدٍ أَبْدًا ﴾ [النور:21]⁽³⁾ فـ (زكي) فعل ماضٍ ، ولما كانت دلالته تمتد إلى المستقبل جاز تعلق (أبداً) به ، وذكر هذا الرأي أيضاً عبد الغني الدقر صاحب معجم النحو بقوله: " (أبداً) ظرف لاستغراق المستقبل ، ولا يدخل على الماضي إلا إذا كان ممتدًا للمستقبل ، نحو: ﴿ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَعْضَاءُ أَبْدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾⁽⁴⁾ فلا يجوز دخول (أبداً) على الماضي إلا إذا كان زمنه ممتدًا للمستقبل ، ويبدو أن الآيات القرآنية كانت رافداً لأصحاب هذا الرأي .

وهكذا يبدو جلياً صحة دخول ظرف المستقبل (أبداً) على الفعل الماضي ، وذلك للأسباب الآتية:

- ما ذكره النهاة: عبد الغني الدقر وأحمد مختار عمر وخالد بن هلال ، واستشهادهم بالآيات القرآنية ، وقد تحرى الباحث ذلك فلم يجد غير الآيتين اللتين ذكرهما النهاة ، قد

(1) العربي ، أخطاء لغوية شائعة ص 16 .

(2) العربي ، أخطاء لغوية شائعة ص 18 .

(3) عمر ، معجم الصواب اللغوي ص 5 .

(4) الدقر ، معجم النحو 1 .

دخلت فيهما (أبداً) على الفعل الماضي، وهم قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ مَا رَزَقَنَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبْدًا﴾ [النور: 21] قوله تعالى: ﴿وَيَدَا بَيْنَكُمُ الْعَدُوُّ وَالْبَعْصَاءُ أَبْدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [المتحنة: 4] فدخلت (أبداً) على الفعلين الماضيين (زكي) و(بدا).

- وما يؤيد الرأي القائل بجواز تعلق ظرف الزمان (أبداً) بفعل ماضٍ ما فصله عباس حسن في كتابه النحو الوفي عن حالات الفعل الماضي مع الزمن، وقسمها لأربع حالات، هي: "الأولى: أن يتعين معناه في زمن فات وانقضى وهي الأصل الغالب. الثانية: أن يتعين معناه في وقت الحال؛ أي وقت الكلام، والثالثة: أن يتعين معناه في زمن المستقبل؛ أي بعد الكلام، فيكون ماضي اللفظ دون المعنى في الحالتين الثانية والثالثة، أما الحالة الرابعة: أن يصلح معنى الماضي للماضي والاستقبال، بشرط لا توجد قرينة تخصصه بأحد هما"⁽¹⁾.

وما يعنيها في هذا المقام الحالتن الثالثة والرابعة التي تكون دلالة الزمن للفعل الماضي فيها للحال والاستقبال⁽²⁾، ويشترط لذلك عدة قرائن، منها: أن يفيد الفعل الطلب، أو يتضمن وعداً أو عطفاً على ما علم استقباله، أو تضمن رجاء يقع في المستقبل، أو يكون قبله نفي بـ (لا) المسبوقة بالقسم، أو يكون قبله نفي بـ (إن) المسبوقة بقسم أيضاً أو يكون فعل شرطٍ جازٍ أو جوابه ، وكل تلك القرائن تدل على استقبال الزمن وإن كان اللفظ ماضياً.

- ويعزز القول بجواز تعلق ظرف الزمان (أبداً) بالفعل الماضي إن كانت دلالته للاستقبال ورود ذلك في شعر العرب ، ومن ذلك قول ابن هرمة (ت 176هـ)⁽³⁾:

لَيْتَ السِّبَاعَ لَنَا كَانَتْ مُجاوِرَةً

والنَّاسُ لَيْسَ بِهِادٍ شَرُّهُمْ أَبْدَا

إِنَّ السِّبَاعَ لَتَهْدَا عَنْ فَرَائِسِهَا

(1) حسن، النحو الوفي 1/51-55 .

(2) عباس حسن يوافق بذلك الكوفيين والأخفش من البصريين، فالكوفيون يجازون وقوع الماضي للحال، بينما البصريون يمنعون ذلك، انظر : الإنصال في مسائل الخلاف 212-216 .

(3) ابن هرمة، ديوانه ص 97، وابن جني، الخصائص 3/152 وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 4/351 والزيدي، تاج العروس 1/305 .

فَ(أَبْدَا) التي تختص بالمستقبل دخلت هنا على الفعل الماضي الجامد (ليس)، ولم يمنع هذا الفعل الماضي من دخول ظرف الزمان المختص بالمستقبل عليه؛ لأن دلالة الفعل ممتدة إلى المستقبل، فالحديث ليس عن شر الناس الذي انتهى، وإنما هو حديث عن شر الناس الذي لا يتوقف بامتداد الحياة إلى أبد الدهر، ولذلك قال الشاعر: (وليس بهادِ شرهُ أَبْدَا) ولم يقل ليس بهادِ شرهُ (قط).

وجاءت كذلك مع الفعل الماضي في قول الشاعر أبي دهبل الجمحي⁽¹⁾:

وَلَيْتَ ذَا الْفُحْشِ لاقِي فَاحِشاً أَبْدَا وَوَافَقَ الْحَلْمَ أَهْلَ الْجَهَلِ فَارْتَدَعَا

فالظرف (أَبْدَا) المختص بالمستقبل دخل على الفعل الماضي (لاقى)، والدلالة هنا واضحة في امتداد الفعل الماضي للزمن المستقبل.

- جاء ما يشبه (أَبْدَا) في الوظيفة، وهو كلمة (عوض)، وهي ظرف لما يستقبل من الزمان ويجوز أن تأتي للزمن الماضي، ذكر ذلك الغلاياني في جامع الدروس العربية، بقوله: "إِنْ قَلْتَ: لَا أَفْعُلُهُ عِوَضًا" كان المعنى لا أفعله في زمان من الأزمنة المستقبلية، وقد يدخل على الزمن الماضي⁽²⁾، فإذا كان شبيهه (أَبْدَا) في الوظيفة يجوز فيه الدخول على الزمن الماضي، فيمكن القياس -أيضاً- على (أَبْدَا) والقول بجواز دخولها على الفعل الماضي.

الخلاصة

- (أَبْدَا) ظرف زمان يختص بالزمن المستقبل، وإنّ الزمن المستقبلي حدوده أكبر من حدود الفعل، فقد يكون الفعل ماضياً لكن دلالته للاستقبال، فيجوز استعمال (أَبْدَا) معه، فالفيصل في الحكم أن تكون دلالة السياق للاستقبال، والزعبلاوي لم ينتبه إلى هذا المسألة، مسألة دلالة الفعل الماضي على المستقبل، ولو تنبه لها لأقرّها وأجازها؛ لأن منهجه التيسير لا التعسير.

- عارض الزعبلاوي في هذه المسألة آراء بعض المحدثين كمجمع اللغة العربية في القاهرة وعبد الغني الدقر وأحمد مختار عمر وخالد بن هلال العربي .

(1) الآمدي، المؤتلف والمختلف 148 .

(2) الغلاياني، جامع الدروس العربية 58/3

- ظهرت جهود للمحدثين في هذه المسألة بإجازتهم، لنفي (أبداً) التي تختص بالمستقبل بـ (لم) التي تنفي الماضي، وذلك إذا كانت دلالة الفعل الماضي ممتدة للمستقبل.

المسألة الثانية: مسألة جر (أثناء) أو نصبها على الظرفية

يكثر في كلام الكتاب والإعلاميين قولهم: (حدث الأمر أثناء كذا) كقولنا: (هتفت الجماهير أثناء خطاب الرئيس) بنصب كلمة (أثناء) على الظرفية، لكن ثمة خلاف حول هذه المسألة، فهناك من يقول بأنَّ (أثناء الشيء) تصاعيفه وهي جمع (ثني)، ولم ينقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفاً.

بالنسبة للزعبلاوي فهو يجيز هذه العبارة بهذه الصيغة وإن كان في بداية حديثه عن المسألة يُحَطِّيُّ هذا الاستخدام (حدث الأمر أثناء كذا)، معللاً ذلك بقوله: "اعتاد الكتاب أن يقولوا: (حدث الأمر أثناء كذا) بنصب (أثناء) على الظرفية. ويعترض جماعة فيقولون: (أثناء الشيء: تصاعيفه، وهي جمع ثني ولم ينقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفاً. ولذا وجب تصحيح العبارة بإضافة الجار بأن تقول: حدث هذا الأمر في أثناء كذا")⁽¹⁾.

وعلى هذا فإن القول باقتصرار معنى (أثناء) على هذا المعنى الذي نقله الزعبلاوي عن غيره - والذين سأذكرهم لاحقاً - فيه قلة إدراك لطبيعة اللغة العربية وسعة معانيها، حتى وإن كانت المعاجم القديمة لم تذكر أن (أثناء) تتصل على الظرفية .

غير أن الزعبلاوي لا يلتزم بهذا الرأي، بل يتجاوزه ويحاول بطريقة عرض منطقية إظهار الصواب فيعرض شواهد لكلا الوجهين: (حدث في أثناء كذا) و (حدث أثناء كذا) ثم يصدر حكمه النهائي.

فعلى الوجه الأول (في أثناء) والذي يمنع ظرفية (أثناء) ويوجب حرف الجر (في) قبلها يستشهد الزعبلاوي بكلام الأئمة القدماء، فيقول: " جاءت (أثناء) في كلام الأئمة مجرورة غالباً في مثل هذا الموضع، قال عبد الرحمن الهمذاني في كتابه (الألفاظ الكتابية): (و قال في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته)"⁽²⁾، فالشاهد هنا أن كلمة (أثناء) جاءت مسبوقة بحرف الجر

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(في)، لكن للباحث وجهة نظرٍ أخرى في هذا الشاهد، ففي قول **الهمذاني**: (في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته) نرى أن (أثناء) جاءت محل (خلال) في الحديث وعملت عملها، ومن الثابت أن (خلال) تأتي بمعنى الظرفية، يقول ابن منظور في لسان العرب في مادة (خل): " وهو خلَّا لهم وخلالَهُمْ؛ أي بينهم وخلالِ الديار ما حوالِي جُرُوها وما بين بيوتها، وتخَلَّت ديارهم: مشيت خلالها، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَجَاءُوا خَلَلَ الْدِيَارِ﴾ [الإسراء: 5] وقال **اللحياني**: جلسنا خلالَ الحَيِّ وخلالَ دورِ القوم؛ أي جلسنا بين البيوت ووسط الدور، قال وكذلك سرنا خلَّ العدو وخلالَهُمْ؛ أي بينهم⁽¹⁾ إذن (خلال) تأتي ظرفًا بمعنى (بين)، وقياساً على ذلك فإن (أثناء) تأتي ظرفًا؛ لأنها حلَّت محل (خلال) وعملت عملها.

ويستشهد الزعبلاوي بكلام المحدثين أيضاً الذين تبنوا هذا الوجه (في أثناء) فينقل عن أسعد داغر قوله: "ويقولون: (أشار الخطيب أثناء كلامه) فينصبون أثناء على الظرفية، وهي ليست ظرفًا ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية ل تستغى بها عن حرف الجر (في) بل هي جمع (شيء) وأثناء الشيء: تضاعيفه وأثناء الكلام: أوساطه فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام"⁽²⁾ فمن الواضح في كلام أسعد داغر أنه يمنع نصب (أثناء) على الظرفية، ويوجب جرها بـ (في).

أما بالنسبة للوجه الآخر نصب (أثناء على الظرفية) فقد استشهد الزعبلاوي بالحجج الآتية:

"أولاً: الاستناد إلى ما ورد في كتب اللغة، وبؤيد استخدام هذا الأسلوب، يقول الزعبلاوي: سمع عن العرب فعلاً نصب (شيء) على الظرفية، قال **الهمذاني** في ألفاظه: (أنفذت كتاباً درج كتابي، وطَيَّ كتابي، وثَيَّ كتابي، وضَمَنَ كتابي، وعَطَفَ كتابي) فتبين بهذا صحة قول القائل: (جعلت هذا شيءٌ كتابي أو طَيَّه أو درجَه أو ضَمَنَه أو عَطَفَه)"⁽³⁾ ويلحظ الباحث هنا تناقضًا في استشهاد الزعبلاوي بكتاب **الهمذاني**، ففي البداية احتاج بما ورد في كتابه على أن (أثناء) تأتي مجرورة في كلام الأئمة غالباً، وذلك عند قوله: (قال عبد الرحمن **الهمذاني** في كتابه الألفاظ الكتابية: (وقال في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته) ثم يحتاج بما ورد في كتابه على

(1) ابن منظور، لسان العرب 211/11 .

(2) داغر، تذكرة الكاتب 34 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

جواز نصب (ثي) على الظرفية، لكن يمكن أن نرى من ذلك أن الزعبلاوي يذكر حج الوجهين لبيان جواز كليهما، فهو في البداية يذكر الآراء التي تلزم جر (أثناء) بـ (في) ثم بعد ذلك يستعرض الحجج والشواهد التي تُغيّر نصها.

ثانياً: الاستناد إلى السماع الوارد في شعر العرب، كما جاء في شعر أبي حزابة التميمي، وذلك بقوله⁽¹⁾:

خاض الرَّدَى فِي العِدَى قَدْمًا بِمُنْصَلِهِ وَالخَيْلُ تَعْلُكَ ثَنِيَ الْمَوْتَ بِالْجَمِ

ويدلل الزعبلاوي على ذلك بما قاله المرزوقي في شرح الحماسة، يقول الزعبلاوي: "قال المرزوقي في شرح الحماسة: وعلى هذا يكون (ثي) ظرفاً، كما يقال: (جعلته شيء كذا)"⁽²⁾ وعند رجوع الباحث إلى شرح الحماسة وجد أن المرزوقي قد بين أنه يُحتمل لـ (ثي) ثلاثة أوجه لكن الوجه الذي اختاره من بينها هو النصب على الظرفية، يقول المرزوقي شرحاً للبيت السابق: "فعلى هذا يكون شيء الموت ظرفاً، كما يقال: جعلته شيء كذا، ويجوز أن يكون مفعولاً من تعلك، ويقال: ثنت الشيء ثنياً ثم يسمى المثنى ثنياً ويكون بالجملة في موضع الحال، كأنه قال: والخيل تمضغ مثني الموت - أي مضاعفه - ملجمة، وهذا حسن. وبعضهم روى والخيل تعلك ثنَ الموت، والثن: حطام الييس والمختار ما قدمته"⁽³⁾.

وعلى هذا فثلاثة الأوجه لـ (ثي) كما ذكرها المرزوقي، هي:

- أن تكون ظرفاً وهذا الرأي المقدم عند المرزوقي، وذلك بقوله: (والمختار ما قدمته).
- أن تكون مفعولاً به للفعل (تعلك)، ويكون معنى (ثي): ضعف، وصنف المرزوقي هذا الرأي بأنه حسن.
- روى البعض (ثن) الموت وليس (ثي) الموت، ومعنى (ثن) حطام الييس.
وبالتالي فحسب كلام المرزوقي فالـ (ثي) أكثر من تقدير، لكنه اختار أن تكون ظرفاً، ولكن الزعبلاوي لم يوضح ذلك.

(1) البيت لأبي حزابة التميمي في المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 488 .

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(3) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 488 .

وكما استشهد الزعبلاوي على نصب (ثنى) على الظرفية فإنه يستشهد على نصب جمعها (أثناء) على الظرفية مستشهاداً بالشعر الجاهلي، يقول الزعبلاوي: "على أنه لا يلزم من استعمال المفرد ظرفاً أن يستعمل جمعه، فهل استعمل العرب (أثناء) ظرفاً؟ أقول جاء ذلك في قول الشاعر⁽¹⁾:

يَنَامُ عَنِ التَّقْوَىٰ وَيُوقَظُهُ الظَّلَامُ فُسُولٌ⁽²⁾

فـ (أثناء) جاءت ظرفاً هنا كما يقول الزعبلاوي، وإن قال قائل بأن (أثناء) مفعول به للفعل (يُخبط)، ذلك لأن الفعل (يُخبط) متعدٍ ولا يوجد في البيت ما يمكن تقديره مفعولاً به سوى (أثناء)، أقول: إن دلالة الظرفية على كلمة (أثناء) واضحة هنا، فهي مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية، والسياق يوضح ذلك، ويمكن تقدير مفعول (يُخبط) بالأرض أو غيرها مما يناسب المعنى، كأن نقول: (فيُخبط الأرض أثناء الظلام).

ثالثاً: استعمال أهل العلم لهذا الأسلوب في كتبهم، يقول الزعبلاوي: "جاء أثناء ظرفاً في كلام بعض الأئمة، قال الرضي في شرح الكافية: (إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام)، فثبتت بهذا جواز نصب (أثناء) على الظرفية"⁽³⁾، ويعتقد الباحث أن هذه الحجة ضعيفة قياساً بغيرها، ذلك أن الرضي من العلماء المتأخرین الذين لا يحتاج بلغتهم.

رابعاً: الحجة الرابعة التي استند إليها الزعبلاوي إقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة قول الكتاب: (حدث هذا أثناء كذا) في دورته الخامسة والثلاثين عام 1969م⁽⁴⁾.

(1) لكن الذي استدل بهذا البيت في الأصل على جواز نصب أثناء على الظرفية، هو عباس حسن وليس الزعبلاوي، ولم يشر الزعبلاوي إلى ذلك انظر: كتاب الألفاظ والأساليب 47 ومعجم أخطاء الكتاب 83 .

(2) البيت للحزين الديلي من قصيدة يهجو بها عمرو بن عمرو بن الزبير، وقد جاء هذا البيت في كتاب الأغاني (فيُخبط أثناء الظلام يجول)، وقد نسب مكي الحسني في كتابه نحو إتقان الكتابة باللغة العربية هذا البيت لعمر بن ماجد، وهذا خطأ وقع فيه، انظر: الأصفهاني، الأغاني 15/327، و الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 37 .

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83 .

(4) القرار كما جاء في كتاب الألفاظ والأساليب: "جرى الكتاب على استعمال (حدث هذا أثناء كذا) بحذف حرف الجر، ولا بأس بذلك: إما بنصب (أثناء) على الظرفية، باعتبار أن (أثناء) ليست مكاناً مختصاً بل مبهماً، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: (أنفذت كذا ثني كتابي) في نسخة من الصحاح واللسان وغيرهما،

وفي النهاية يختم الزعبلاوي بقوله: "ولذا صح قولك: (جئت أثناء كذا وخلال كذا)، كما صح قولك: (جعلت الشيء ثني الكتاب وطيه وضمه وعطفه ودرجه)"⁽¹⁾، ويفهم الباحث من هذه الخاتمة واستناداً إلى التفصيل السابق أنّ الزعبلاوي يجاز نصب (ثني) وجمعها (أثناء) على الظرفية، لكنه في نفس الوقت لا يمنع من جرها بـ(في).

من وافق الزعبلاوي من المحدثين

وافق الزعبلاوي من المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر، فهو يحيى الوجهين: النصب على الظرفية، والجر بـ(في)، يقول: "(زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة) مرفوضة عند بعضهم لاستعمال (أثناء) دون ذكر حرف جر قبلها. الرأي والرتبة: 1- زرت الأزهر في أثناء وجودي في القاهرة (فصيحة) 2- زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة (فصيحة)"⁽²⁾ ويرد أحمد مختار عمر ذلك إلى أمرتين اثنتين:

الأول: موافقة مجمع اللغة المصري استخدام (أثناء) من دون حرف الجر، ونصبها على الظرفية باعتبارها ليست مكاناً مختصاً بل مبهماً.

الثاني: ورود استعمالها منصوبة في أشعار الجاهليين.

ومن المحدثين الذين وافقوا الزعبلاوي -أيضاً- تلميذه مكي الحسني الذي استشهد ببيت من الشعر وأقوال لعلماء في غير عصور الاستشهاد باللغة، جاءت فيها (أثناء) منصوبة على الظرفية، وهذه ليست المسألة الوحيدة التي وافق فيها مكي الحسني أستاذه الزعبلاوي، وسيشير الباحث إلى كل مسألة في موضعها⁽³⁾.

=بنصب (ثني) على الظرفية المكانية سماعًا، و(ثني) مفرد (أثناء) ويُقاس على نصبه نصب جمعه، ويقوى ذلك وروده في نصوص تدل على استعماله في القديم" الألفاظ والأساليب 47 .

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 83-84 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوی 10 .

(3) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 37 .

من عارض الزعبلاوي من المحدثين

ينوه الباحث في البداية أنَّ المعارضة من الزعبلاوي للمحدثين معارضة في الرأي دون إشارة لأي اتصال بينه وبين غيره، فهو لا يذكر أسماء من عارضهم، ومن الذين رفضوا نصب (أثناء) على الظرفية أسعد داغر يقول في كتابه تذكرة الكاتب: "ويقولون: (أشار الخطيب أثناء كلامه) فينصبون أثناء على الظرفية، وهي ليست ظرفاً ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية ل تستغني بها عن حرف الجر (في) بل هي جمع (شي) وأثناء الشيء: تصاعيفه وأثناء الكلام: أو ساطه فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام"⁽¹⁾.

ومن الذين رفضوا نصب (أثناء) على الظرفية عباس أبو السعود في كتابه أزاهير الفصحي و دقائق العربية فيقول: "يقال: وضعت ورقة في أثناء كتابي؛ أي: في مطاويمه، أو وضعتها في شيء؛ أي: في طيه وجئت في أثناء الخطبة، أي في خلالها"⁽²⁾.

ويظنُّ الباحث أن لا حجج منطقية استند إليها داغر وأبو السعود في رفضهما لنصب (أثناء) على الظرفية، فقول داغر: أثناء الكلام أو ساطه، وقول أبي السعود: يقال: كذا في أثناء، ليس دليلاً كافياً على عدم جواز نصب (أثناء) على الظرفية.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جواز نصب (أثناء) على الظرفية.
- لم يقف الباحث على قولٍ في كتب النحو قدِيماً وحدِيثاً عن (أثناء) باعتبارها ظرفاً، فلم تُذكر في باب المفعول فيه ولا غيره، ولم تذكرها المعاجم القديمة بهذا المعنى، لكن دلالتها الظرفية واضحة في كلام المحدثين.
- من تحدث عن (أثناء) هي كتب الأخطاء اللغوية الحديثة.
- لا يميل الباحث إلى حصر المسألة في وجهين: (في أثناء) المجرورة بـ(في)، و(أثناء) المنصوبة على الظرفية؛ لأن (أثناء) تأتي على وجوه كثيرة غير ذلك، كما ورد في

(1) داغر، تذكرة الكاتب 34 .

(2) أبو السعود، أزاهير الفصحي في دقائق العربية 78 .

أشعار العرب الذين يحتاج بلغتهم، فقد جاءت (أثناء) مرفوعة، كقول الخطيم المحرزي (ت 100هـ)⁽¹⁾:

إذا امتدَّ أَثْنَاءُ الزِّمامِ إِزْدَهَتْ بِهِ
كَمَا يَرْدَهِي الْذُّعْرُ الظَّلِيمُ الْخَفِيدَا

فـ(أثناء) جاءت هنا فاعلاً للفعل (امتد)، وجاءت (أثناء) أيضًا منصوبة لكن ليس على الظرفية، بل على أنها مفعول به، كقول الحطيئة (ت 45) هجري⁽²⁾:

تَلَاعِبُ أَثْنَاءَ الزِّمامِ وَتَتَقَى
غُلَالَةَ مَلَوِيَّ مِنَ الْقِدَّ مُحَصِّدٍ

وجاءت (أثناء) مجرورة ولكن ليس بحرف الجر (في)، ولكن مجرورة بالإضافة إلى قوله أمرئ القيس⁽³⁾:

إِذَا مَا تُرِيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ
تَعَرَّضَ أَثْنَاءَ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ

وشواهد جرـ (أثناء) بالإضافة كثيرة في الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، ومن هنا يؤكد الباحث على خطأ حصر المسألة في وجهين، بل إن معنى (أثناء) وسياقها هو الذي يحدد ما إذا كانت منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة بـ(في) أو غيرها، ويجد الإشارة إلى أن معنى (أثناء) في الأبيات السابقة، هو المعنى الذي ذكر في المعاجم، وهو ثني الشيء رد بعضه على بعض، وقد تثنى وانثنى، وليس الظرفية.

- الشاهد الشعري الذي احتاج به الزعبلاوي ليثبت أنـ (أثناء) جاءت منصوبة في شعر العرب ضعيف، وذلك لسبعين:

• الأول: أنـ الحزين الكناني⁽⁴⁾ الشاعر الأموي قد تنقل في عدد من البلدان⁽⁵⁾، وبالتالي فلا يمكننا أن نحكم على شعره بأنه مما يحتاج به على لغة العرب، وخلال هذا

(1) ازدهت: استخففت، والخفيد: السريع، ابن ميمون، منتهي الطلب من أشعار العرب 3/258.

(2) أثناء الزمام: ما انثنى منه، والملوى: هو السوط، المحصد: أي الشديد، وقد أراد الشاعر: إنـ هذه الناقة الأدماء تتلاعب بالزمام وتحرك رأسها به يميناً ويساراً وكأنها جذلة، إلا أنها تخاف السوط وتتخشى منه، الحطيئة ديوانه 51.

(3) أمرئ القيس، ديوانه 114.

(4) هو عمرو بن عبد وهيب بن مالك بن حرث بن جابر بن راعي الشمس الأكبر بن يعمر بن عبد بن عدي ابن الديل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، قال الزبير بن بكار: إنما سُمّوا رعاة الشمس لأنـ الشمس لم تكن تطلع في الجاهلية إلا وقدورهم تغلي للضييف، الآمدي، المؤتلف والمختلف 110-111.

(5) هو من أهل المدينة، لكنه كان يتقلـ لمدح الخلفاء والأمراء، فقد جاء في المؤتلف والمختلف وفي العمدة في محسن الشعر وأدابه وفي لسان العرب ما يشير إلى ذهابه لمصر، وجاء في الأغاني ما يشير إلى ذهابه للبصرة، انظر: الآمدي، المؤتلف والمختلف 111، والأصفهاني، الأغاني 1/231، والقيرواني، العمدة في محسن الشعر وأدابه 2/138، وابن منظور، لسان العرب 13/111.

الترحال ربما اخالط الشاعر بكثير من العجم، فاختلط لسانه بلسانهم فدخل اللحن في كلامه، ومما يعزز هذا الترجيح السبب الثاني الذي سينذكره الباحث.

- الثاني: لم يجد الباحث - فيما وقف عليه - في شعر العرب ما وردت به (أثناء) منصوبة على الظرفية، أو على ترجيح ذلك، إلا هذا البيت للحزين الكناني، والذي استشهد به الزعبلاوي وبيت آخر لمجنون ليلي، أما باقي أشعار العرب في الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي فلم تأتِ (أثناء) منصوبة على الظرفية، بل جاءت مرفوعة ومنصوبة على غير الظرفية، مجرورة بالإضافة والعلف وحرف الجر (في)، وقد ذكر الباحث آنفًا عدًّا من تلك الأبيات التي جاءت بها (أثناء) على غير الظرفية، أما البيت الآخر الذي حملت فيه (أثناء) على الظرفية، فهو لمجنون ليلي، وهو⁽¹⁾:

مَرِيضَةُ أَثْنَاءَ التَّعَطُّفِ إِنَّهَا تَخَافُ عَلَى الْأَرْدَافِ يَتَّمِّمُهَا الْخَصُّ

وهذا البيت - أيضًا - الذي لم يحتاج به أحد على نصب أثناء على الظرفية، هو موضع شكٍّ، لأن صاحب البيت كما يذكر الجاحظ: "ما ترك الناس شعراً مجھول القائل، فيه ذكر ليلي إلا ونسبوه إلى المجنون"⁽²⁾، ويؤيد هذا ما ذكره الأصمسي، فيقول: "الذى ألقى على المجنون من الشعر وأضيف إليه أكثر مما قاله"⁽³⁾، وقال ابن المعتز: "العامنة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر في المجنون إلى أبي نواس، وكذلك تصنع في مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر ليلي تنسبه إلى المجنون"⁽⁴⁾ فربما لا يكون هذا البيت للمجنون بل لشاعر آخر لا يحتاج بشعره، لكنه نسب إلى المجنون؛ لأن في القصيدة ذكراً ليلي.

ويظنّ الباحث أن (أثناء) تأتي منصوبة على الظرفية، ولكن ليس للأسباب التي ذكرها مجمع اللغة العربية وصلاح الدين الزعبلاوي، بل مرد ذلك إلى تطور اللغة ونموها، فاللغة كائن حي كما أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة، فكلمة (مذياع) مثلاً كانت تطلق على الرجل الذي لا يكتم سراً، لكنها تطلق اليوم على جهاز ينقل الأصوات ويتلقاها عبر موجات كهرومغناطيسية، وغيرها الكثير من الأمثلة لا مجال لذكرها، والدلالة الظرفية الزمنية واضحة في قولنا مثلاً:

(1) ديوان مجنون ليلي 101 .

(2) الأغاني 2/8، وديوان مجنون ليلي 21 .

(3) الأغاني 10/2، وديوان مجنون ليلي 21 .

(4) ديوان مجنون ليلي 21 .

(سقط الخطيب أثناء كلامه) فـ(أثناء) هنا تعني وقت كلامه، ومما يزيد من قوة هذا الطرح أنّ كلمة (أثناء) يمكن أن تتوّب عنها كلمة (خلال) والأخيرة تأتي ظرفًا، ويضيف الباحث بأنه يمكن اعتبارها ظرفًا متصرّفًا يُحکم عليها من خلال السياق إن كانت ظرفًا أم لا، فإن كانت ظرفًا لم يجز أن يسبقها حرف جر، وإن لم تكن ظرفًا جاز أن يسبقها حرف جر.

الفصل الثالث

المجرورات

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي في باب المجرورات في النحو جهودٌ نحوية، وقد تتنوع منهجه في تأصيله للقضايا التي اجتهد فيها، فقد كان في بعض القضايا يورد رأيه دون ذكر حججٍ أو شاهدٍ أو علةٍ يستند إليها لإثبات صحة رأيه، وفي قضايا أخرى يدعم رأيه قياساً على ما قال به القدماء في مسائل مشابهة، وسيعرض الباحث لمسألتين في جهود الزعبلاوي، الأولى: لم يدعم رأيه بالشاهد، والثانية: استخدم فيها القياس.

المسألة الأولى: من القضايا التي اجتهد فيها الزعبلاوي، ولم يستند في جهده على شاهدٍ أو يقيس على مسائل مشابهة، أو يذكر سبباً يدفعه لذلك، مسألة دخول (رب) على الجملة المنفية، وقد أجاز الزعبلاوي ذلك دون تدعيم رأيه بالشاهد، أو ذكر سببٍ دفعه لذلك القول، أو إسناد ذلك الرأي لأحدٍ من العلماء، وفيما يأتي بيانٌ لهذه المسألة.

مسألة (رب)

كان له (رب) في أحكامها اختلافات كثيرة، وتقرعَت منها الكثير من المسائل التي ناقشها العلماء، وقد وصفها عباس حسن بقوله: "ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف في تعدد الآراء فيه"⁽¹⁾ وقد عرض صلاح الدين الزعبلاوي لعددٍ من هذه المسائل، فوافق بعض العلماء وعارض بعضهم، وفيما يأتي بيان ذلك:

(1) الزعبلاوي، النحو الوفي 2/522.

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي عن (رب^١) باعتبارها حرف جر عند الأكثرين^(٢)، وطرح بعض القضايا حول (رب) كان فيها خلافٌ بين العلماء، وأغفل عدداً من القضايا^(٣)، وتركزت نقاط الخلاف التي طرحتها في خمس نقاطٍ، وهي^(٤):

- الأولى: أن مجرور (رب) – إن كان ظاهراً – نكرة موصوفة.
- الثانية: أن (رب) إذا اتصلت بـ(ما) كفتها عن العمل، فلم يعد لها عمل.
- الثالثة: أن (رب) إذا كفت بـ(ما)، تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية على حد سواء، فيجوز قولهما: (ربـما الرجل قادم)، ويجوز: (ربـما قدم الرجل).
- الرابعة: يجوز الزعبلاوي دخول (رب) على الجملة المنفيه.
- الخامسة: يذهب الزعبلاوي إلى أن (رب) ثقید التقليل أو التكثير، ويمكن الحكم من خلال السياق، دون تكثير أحدهما على الآخر في الاستخدام.

وكل تلك القضايا التي طرحتها الزعبلاوي، كانت محل خلافٍ بين العلماء والمحدثين، وفيما يلي عرض لاختلافات العلماء حول هذه المسائل:

ثانياً: رأي القدماء

سيعرض الباحث آراء القدماء في النقاط الخمس التي طرحتها الزعبلاوي، مشيراً إلى وجود قضايا أخرى حول (رب)، لكن الباحث يكتفي بالنقاش حول ما طرحة الزعبلاوي، وفيما يأتي بيان ذلك:

(١) ذكر الزعبلاوي لها لغة واحدة فقط، بقوله: "ـ(ربـ) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة" بينما ذكر المرادي لها سبع عشرة لغة، انظر: المرادي، الجنى الداني 447-448، وذكر ابن هشام لها ست عشرة لغة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/337.

(٢) هي عند البصريين حرف جر، وعند الكوفيين والأخفش اسم، انظر: الإستراباذي، شرح الرضي 4/288، والمرادي، الجنى الداني 439-438، وتبع الرضي قول الكوفيين والأخفش انظر: الإستراباذي، شرح الرضي 4/290.

(٣) من القضايا التي أغفلها الزعبلاوي، تعلق (ربـ) بالفعل أو عدمه، ووجوب تصدير (ربـ)، وكثرة حذف عاملها، وحذف (ربـ) وبقاء عملها.

(٤) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 216.

- النقطة الأولى: مجرور (رب) الظاهر، وقد اختلف القدماء في وجوب وصف مجرور (رب) الظاهر، وانقسموا في ذلك إلى قسمين:

• القسم الأول: ذهب إلى وجوب وصف مجرور (رب) الظاهر، وهو رأي المبرد⁽¹⁾ والرضي⁽²⁾ وابن السراج⁽³⁾ والفارسي⁽⁴⁾ وابن هشام⁽⁵⁾ وأكثر المتأخرين⁽⁶⁾، وقد ذكر المرادي والسيوطى: أن القول بوجوب وصف مجرور (رب) عزي للبصريين، وذكر كل منهما سببا مختلفاً عن الآخر في وجوب وصف مجرور (رب) سبب للبصريين⁽⁷⁾.

• القسم الثاني: ذهب إلى عدم وجوب وصف مجرور (رب) الظاهر، وهو رأي الأخفش⁽⁸⁾ والفراء⁽⁹⁾ والزجاج⁽¹⁰⁾ وابن طاهر⁽¹¹⁾ وابن خروف⁽¹²⁾ وابن عصفور⁽¹³⁾، وأشار المرادي إلى أنه ظاهر مذهب سيبويه⁽¹⁴⁾، وذكر المرادي أن السماع علة من لم يلترم بوصف مجرور (رب)⁽¹⁵⁾، فيما ذكر

(1) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(2) انظر: الإستراباذى، شرح الرضي 4/292.

(3) انظر: الإستراباذى، شرح الرضي 4/292، والمرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(4) انظر: الإستراباذى، شرح الرضي 4/292، والمرادي، الجنى الدانى 450، وهمع الهوامع 4/178.

(5) انظر: ابن هشام، مغنى الليبب 2/328.

(6) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(7) فالمرادي ذكر أن بعضهم يعنون السبب لوصف مجرور (رب) الظاهر، في أن المراد منها التقليل، وكون التكراة موصوفة أبلغ في التقليل، ولأنه لما كثر حذف عاملها ألموها الصفة، لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل، انظر: الجنى الدانى 450، وذكر السيوطى أنه عزي للبصريين أن سبب وجوب وصف مجرور (رب)، أنها أجريت مجرى حرف النفي، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقصى في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك، انظر: همع الهوامع 4/178.

(8) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(9) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(10) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(11) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(12) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450، والسيوطى، همع الهوامع 4/178.

(13) انظر: المرادي، الجنى الدانى 451.

(14) انظر: المرادي، الجنى الدانى 450.

(15) انظر: المرادي، الجنى الدانى 451.

السيوطى أنَّ السبب فى ذلك أنَّ تضمن (ربَّ) معنى القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف⁽¹⁾.

- النقطة الثانية: اتصال (ربَّ) بـ(ما) وكفها عن العمل، وقد ذكر الرضي⁽²⁾ والمرادى⁽³⁾ وابن هشام⁽⁴⁾ والسيوطى⁽⁵⁾ أنَّ (ما) في حال دخلت على (ربَّ) تكون كافية وتكون غير كافية، ولكنَّ الأكثر كفها والقليل إعمالها كقول عَدِيَّ بن الرَّعْلَاءَ⁽⁶⁾:

رَبِّمَا ضَرِبَ بِسَيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةِ نَجَلٍ

- النقطة الثالثة: دخول (ربَّ) المكفوفة بـ(ما) على الجمل بعدها، وقد انقسم النَّحَاة إلى قسمين:

- القسم الأول: ذهب إلى أنَّ (ربَّ) المكفوفة بـ(ما) لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وهو رأي سيبويه⁽⁷⁾ والفارسي⁽⁸⁾ وابن عصفور⁽⁹⁾.
- القسم الثاني: ذهب إلى أنَّ (ربَّ) المكفوفة بـ(ما) تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، وهو رأي المُبَرَّد⁽¹⁰⁾ والزمخري⁽¹¹⁾ وابن مالك⁽¹²⁾ وابن هشام⁽¹³⁾ والسيوطى⁽¹⁴⁾.

- النقطة الرابعة: دخول (ربَّ) على الجملة المنافية، ولم يتسنَ للباحث أن يقف على رأي القدماء يجيز أو يمنع دخول (ربَّ) على الجملة المنافية، سوى ما ذكره السيوطى من أنَّ

(1) انظر : السيوطى، همع الهوامع 178/4 .

(2) الإسْتِرَبَادِيُّ، شرح الرَّضِيِّ 394/4 .

(3) المرادى، الجنى الدانى 456-455 .

(4) ابن هشام، مغني اللبيب 2/333 .

(5) السيوطى، همع الهوامع 230/4 .

(6) انظر : شرح الرَّضِيِّ 294/4 ، والجنى الدانى 456 ، ومغني اللبيب 2/333 ، وهمع الهوامع 4/230 .

(7) سيبويه، الكتاب 115/3 ، الإسْتِرَبَادِيُّ، شرح الرَّضِيِّ 295/4 ، المرادى، الجنى الدانى 456 .

(8) انظر : المرادى، الجنى الدانى 456 ، والسيوطى، همع الهوامع 4/230 .

(9) انظر : المرادى، الجنى الدانى 456 .

(10) انظر : المرادى، الجنى الدانى 456 .

(11) انظر : ابن يعيش، شرح المفصل 4/485 ، والمرادى، الجنى الدانى 456 .

(12) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 818 .

(13) انظر : ابن هشام، مغني اللبيب 2/41 .

(14) انظر : السيوطى، همع الهوامع 4/230 .

(رُبَّ) حرف إثبات وهو ما اختاره أبو حيَّان^(١)، ويُنْتِهِ الباحث إلى أنَّ قول السيوطى باعتبار (رُبَّ) حرف إثبات قد ينحصر في حال كون (رُبَّ) غير مكوفة بـ(ما)، أما إذا كُفَّتْ، فيجوز دخولها على الجملة المنافية، ولم يذكر ذلك السيوطى صراحةً، فهو أشار أنَّ الإثبات أحد معانى (رُبَّ)، دون أن يشير إلى جواز دخولها على النفي في حال كفَّها، ويميل الباحث إلى جواز دخول (رُبَّ) في حال كفَّها بـ(ما) على الجملة المنافية؛ لأنَّ ذلك جاء في لغة العرب، كقول الأخطل^(٢):

غِضَابٌ كَأْنِي فِي بَيْاضٍ أَكْفَهُمْ أَلَا رُبَّمَا لَمْ تَسْتَطِعْنِي الْهَازِمُ
وقول جرير^(٣) :

أَلَا رُبَّمَا لَمْ تُعْطِ زِيَّقًا بِحُكْمِهِ وَأَلَّا إِلَيْنَا الْحُكْمُ وَالْغُلُّ لِأَرْبُّ

ففي البيتين السابقين دخلت (رُبَّ) المكوفة بـ(ما) على الجملة المنافية، أما في حال لم تكن (ربَّ) مكوفة، فلم يقف الباحث على ذلك في لغة العرب في إطار بحثه المتواضع.

- النقطة الخامسة: في المعنى الذي تقيد به (رُبَّ)، وقد اختلف النحاة في تقديرهم لمعنى

(رُبَّ) وكان لهم في ذلك سبعة آراء، وهي:

- الأول: أنها للتقليل دائمًا، وهو رأي أكثر النحاة، وعُزي لسيبويه^(٤)، واختاره ابن الحاجب^(٥).
- الثاني: أنها للتكرر دائمًا، وهو رأي ابن درستويه (ت 347هـ) وجماعة^(٦).
- الثالث: أنها ترد للتكرر كثيراً للتقليل قليلاً، وهو رأي ابن مالك^(٧) واختاره ابن هشام^(٨).

(١) انظر : همع الهوامع 175/4، والجني الداني 440 ولم ينسب المرادي في الجنى هذا القول لأحد .

(٢) الأخطل ، ديوانه ص 322 .

(٣) جرير ، ديوانه ص 809 .

(٤) انظر : الجنى الداني 439-440، ومغني اللبيب 2/320، وهمع الهوامع 174/4-175 .

(٥) انظر : شرح الرَّضي 4/286 .

(٦) انظر : الجنى الداني 440، ومغني اللبيب 2/320، وهمع الهوامع 175/4 .

(٧) انظر : الجنى الداني 440، وهمع الهوامع 175/4 .

(٨) انظر : مغني اللبيب 2/320 .

- الرابع: أنها ترد للنَّفْلِ كثِيرًا، وللنَّكْثِ قليلاً⁽¹⁾، وقد اختاره السيوطي⁽²⁾.
- الخامس: أنها للنَّفْلِ والنَّكْثِ، دون غلبة لأحدهما على الآخر⁽³⁾، وهو الرأي الذي اختاره الزعبلاوي.
- السادس: أنها حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا نَفْلٍ⁽⁴⁾، واختاره أبو حيَان⁽⁵⁾.
- السابع: أنها للتَّكْثِير في موضع المباهة والافتخار، وللنَّفْلِ فيما عدا ذلك⁽⁶⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

سيبين الباحث رأي المحدثين في النقاط الخمس التي تناولها سابقاً، فقد اختلف المحدثون أيضاً كما القدماء في تقديرهم لأحكام (رُبّ)، وفيما يأتي عرض لهذه الآراء.

- النقطة الأولى: في حكم مجرور (رُبّ)، وكان للمحدثين في ذلك مذهبان، هما:
- الأول: لم يشر إلى وجوب وصف مجرور (رُبّ)، لكنهم ذهبوا إلى أن مجرورها لا يكون إلا نكرة، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد عيد⁽⁷⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁸⁾ (ت1423هـ) ويوسف الصيداوي⁽⁹⁾.
- والثاني: ذهب إلى وجوب وصف مجرور (رُبّ) النكرة، وإلى هذا ذهب الشيخ مصطفى غلايبني⁽¹⁰⁾ وعباس حسن⁽¹¹⁾.

(1) انظر: الجنى الداني 440، همع الهوامع 175/4، ونسب السيوطي هذا الرأي لأبي نصر الفارابي وطائفة.

(2) انظر: همع الهوامع 175/4 .

(3) انظر: الجنى الداني 440، وذكر السيوطي أن أبا حيَان نقل هذا الرأي عن بعض المتأخرین، همع الهوامع 175/4 .

(4) انظر: المرادي، الجنى الداني 440، والسيوطى، همع الهوامع 175/4 .

(5) انظر: السيوطى، همع الهوامع 175/4 .

(6) انظر: المرادي، الجنى الداني 440، ونبه السيوطي للأعلم الشنتمري وابن السيد، انظر: السيوطى، همع الهوامع 175/4 .

(7) انظر: عيد، النحو المُصْفَى ص538 .

(8) انظر: الدقر، معجم النحو ص194 .

(9) انظر: الصيداوي، الكفاف ص462 .

(10) انظر: الغلايبني، جامع الدروس العربية 189/3 .

(11) انظر: حسن، النحو الوفي 523/2 .

- النقطة الثانية: اتصال (رب) بـ (ما) وكفها أو عدمه، فقد ذهب الشيخ مصطفى غلايبني إلى أنّ من القليل أن ت عمل (رب) المتصلة بـ (ما) ويبقى الاسم بعدها مجروراً⁽¹⁾، في حين ذهب عباس حسن⁽²⁾ ومحمد عيد⁽³⁾ إلى كفها وعدم جر ما بعدها.
- النقطة الثالثة: دخول (رب) المكوفة بـ (ما) على الجمل بعدها، وقد ذهب أغلب المحدثين إلى جواز دخول (ربما) على الجمل الاسمية والفعلية، كالشيخ مصطفى غلايبني⁽⁴⁾ وعباس حسن⁽⁵⁾ ومحمد عيد⁽⁶⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁷⁾ وفاضل السامرائي⁽⁸⁾، في حين ذهب يوسف الصيداوي إلى أنها تختص بالدخول على الجمل الفعلية، يقول: "وقد تتصل بها (ما) الزائدة، فتختص بالدخول على الجمل ماضوية ومضارعية"⁽⁹⁾، فلم يذكر أنها تدخل على الأسماء أيضاً.
- النقطة الرابعة: دخول (رب) على الجملة المنافية⁽¹⁰⁾، ولم يقف الباحث إلا على رأي الدكتور أحمد مختار عمر في هذه النقطة، وهو يرفض دخولها على الفعل المنفي، معللاً ذلك بأنّ (رب) تدخل على الفعل المثبت، ويصحح ذلك باستبدال (قد) بـ (ربما)، فبدل أن نقول: (ربما لا يكون)، فالصواب عنده أن نقول: (قد لا يكون)⁽¹¹⁾.
- النقطة الخامسة: في معنى (رب)، وقد وجد الباحث فيما وصل إليه من آراء المحدثين، ثلاثة آراء حول معنى (رب)، وهي كالتالي:

(1) انظر : الغلايبني، جامع الدروس العربية 191/3 .

(2) انظر : حسن، النحو الوفي 225-226 ، ذكر عباس حسن رأيين الأول كفها والثاني جواز إعمالها، ولكنّه قال بأنّ الأفضل الاقتصار على الرأي الأول الشائع وهو كفها .

(3) انظر : عيد، النحو المصنفى 540 .

(4) انظر : الغلايبني، جامع الدروس العربية 192/3 .

(5) انظر : حسن، النحو الوفي 526/2 .

(6) انظر : عيد، النحو المصنفى 540 .

(7) انظر : الدقر، معجم النحو 194 .

(8) انظر : السامرائي، معاني النحو 84/3 .

(9) الصيداوي، الكفاف 462 .

(10) أشار الباحث إلى أنّ (رب) حرف إثبات كما ذكر السيوطى، وبنّه الباحث إلى أنّ (رب) غير المكوفة بـ (ما) ربما قد تكون هي المقصودة بأنّها للإثبات، أما في حال كفها، فلا ينطبق ذلك عليها، انظر صفحة 111-112 .

(11) انظر : عمر، معجم الصواب اللغوي 392 .

- الأول: أنّ (ربَّ) للتلطيل أو التكثير حسب ما يدلّ عليه السياق، وأكثر المحدثين على ذلك كالشيخ الغلايبني⁽¹⁾ وعباس حسن⁽²⁾ ومحمد عبد⁽³⁾ ويوسف الصيداوي⁽⁴⁾.
- الثاني: أنّ الغالب في (ربَّ) التكثير، والقليل فيها التلطيل، وذهب إلى ذلك عبد الغني الدقر⁽⁵⁾.
- الثالث: أنّ الكثير في استعمالها للتلطيل، والقليل التكثير، وهو رأي الدكتور فاضل السامرائي⁽⁶⁾ ولكنه ذكر شيئاً جديداً لم يجده الباحث عند غيره، وهو أنَّ (ربَّ) قد تكون لأقل القليل، وهو الواحد⁽⁷⁾.

الخلاصة

- ذكر الدكتور فاضل السامرائي معنى جديداً لـ (ربَّ)، وهو أنها تأتي بمعنى التلطيل لدرجة أن يكون القليل واحداً فقط.
- ذهب الزعبلاوي إلى جواز دخول (ربَّ) على الجملة المنفية، وقد عارض ذلك أحمد مختار عمر.

(1) انظر : الغلايبني، جامع الدراسات العربية 188/3 .

(2) انظر : حسن، النحو الوفي 522/2 .

(3) انظر : عبد، النحو المصفى 538 .

(4) انظر : الصيداوي، الكفاف 462 .

(5) انظر : الدقر، معجم النحو 195 .

(6) انظر : السامرائي، معاني النحو 33/3 .

(7) لم يتسع للباحث أن يقف على قولِ لأحد العلماء، يقول فيه أنَّ (ربَّ) تأتي بمعنى القليل لدرجة أنَّ القليل هذا قد يكون واحداً، ولكن مما أورده العلماء في الاستشهاد على أنَّ (ربَّ) تأتي للتلطيل، قول الشاعر:

أَلَا رَبُّ مُولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذَيْ وَلِدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ
وَذَيْ شَمَةٍ غَرَاءٌ فِي حُرْ وَجْهِهِ مُجَلَّةٌ لَا تُنْقَضِي لِأَوَانٍ

ونذكروا أن المقصود بـ (مولود وليس له أب) عيسى عليه السلام، والمقصود بـ (ذي ولد لم يلد أبوان) آدم عليه السلام، والمقصود بـ (ذي شمة) القمر، فإن اعتبرنا أنَّ الواو قبل (ذي ولد) و (ذي شمة) هي واو (ربَّ)، تكون بذلك جاءت للتلطيل للواحد فقط، وهو : (رب مولود) و (رب ذي ولد) و (رب ذي شمة)، أما إن اعتبرنا الواو في تلك الموضع للعاطف، تكون (ربَّ) للتلطيل ولكن لثلاثة أشياء وهي عيسى وآدم والقمر، وقد ذكر المرادي أنَّ (ربَّ) في البيتين السابقتين تأتي لتقليل الشيء في نفسه، يقول : " قال بعضهم : (ربَّ) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه" الجنى الداني 445، فهل قولهم : (ربَّ لتقليل الشيء في نفسه) مساواً لقول فاضل السامرائي أنها لتقليل الواحد؟ ربما يكون الأمر كذلك .

- وافق الزعبلاوي عدداً من الالفاء في وجوب وصف مجرور (رب) الظاهر، مثل المبرد وابن السراج والفارسي والرضي وابن هشام.
- لم يُشر الزعبلاوي إلى جواز إعمال (رب) المُتصلة بـ (ما)، وقد ذكر ذلك عدد من النحاة كالرضي والمراوي وابن هشام والسيوطى.
- عارض الزعبلاوي كلاً من سيبويه، وأبا علي الفارسي، وابن عصفور، في قولهم: إن (رب) المكفوفة تدخل على الجملة الفعلية فقط، وذهب إلى أنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ووافق بذلك عدداً من العلماء كالمبرد، والزمخري، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطى.
- ذهب الزعبلاوي إلى أنّ معنى (رب) التقليل والتکثير، والحكم في ذلك يرجع إلى السياق، وهو رأي بعض المتأخرین، كما ذكر السيوطى نقاً عن أبي حیان، ويكون بذلك اختيار رأياً من سبعة آراء، ذكرها النحاة لمعنى (رب)، وفيما وقف عليه الباحث فقد ذهب أكثر المحدثين إلى أنّ (رب) للتقليل والتکثير بحسب السياق، في حين ذهب أكثر الالفاء إلى أنها للتقليل.

المسألة الثانية: من المسائل التي اجتهد فيها الزعبلاوي معتمدًا على القياس على ما جاء عند الالفاء، مسألة استخدام (باء المقابلة) وكلمات أخرى كـ (إذاء)، موضع كلمة (لقاء) في بعض العبارات التي تكثر في حديث الكتاب اليوم، وفيما يأتي بيان تلك المسألة.

مسألة لقاء كذا

يكثر في حديث عامة الناس وخاصتهم، قولهم عباراتٍ من قبيل: (فعل فلان كذا لقاء كذا)، وقد استخدمت كلمة (لقاء) بمعنى (إذاء) أو (في مقابل)، فهل لذلك وجهٌ في العربية، وتتناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وفيما يأتي بيان رأيه ورأي غيره في هذه المسألة.

أولاً: رأي الزعبلاوي

يرفضُ الزعبلاوي قول الكتاب: (عمل خالد في كذا لقاء أجر)، ويرى الصواب أن نقول: (عمل خالد في كذا بأجر)، كما يرفض قولهم: (لا يبالي خالد بالمصاعب، لقاء قيامه بالواجب)، وقولهم: (أدى خالد هذا المبلغ إلى صاحبه لقاء عمله)، ويرى الصواب أن نقول: (لا يبالي خالد

بالمصاعب، إِرَاءَ قِيامِه بِالْوَاجِبِ)، وَأَنْ نَقُولُ: (أَدَى خَالِدٌ هَذَا الْمَبْلَغَ إِلَى صَاحِبِه فِي مَقْابِلَةِ عَمَلِهِ)، وَالخَطَا فِي الْعَبَارَاتِ السَّابِقَةِ هُوَ كَلْمَةُ (لَقَاءُ)، إِذَا هِيَ مَصْدَرُ (لَقِيَ)، وَمَعْنَاهُ: كُلُّ شَيْءٍ اسْتَقْبَلَ شَيْئًا أَوْ صَادَفَهُ فَقَدْ لَقِيَهُ، وَلَذَا لَا وجْهٌ لِاستِعْمَالِ (لَقِيَ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَأَمَّا عَنْ تَصْوِيبِه لِلْمَسْأَلَةِ فَقَدْ اسْتَبَدَ (البَاءُ) بِكَلْمَةِ (لَقَاءُ) فِي الْعَبَارَةِ الْأُولَى، فَقَالَ: (عَمَلَ خَالِدٌ فِي كَذَا بِأَجْرٍ) وَهَذِهُ (بَاءُ الْمَقْابِلَةِ)، وَهِيَ بَاءُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَعْوَاضِ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَاةُ هَذَا النَّوْعَ مِنْ مَعْنَى الْبَاءِ، وَمَثَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَعَارَاتٍ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: (اشْتَرَيْتَ بِالْفِي، وَكَافَأْتُ إِحْسَانِي بِضِعْفِهِ، وَهَذَا بِذَلِكَ) فَالْبَاءُ فِي الْعَبَارَاتِ السَّابِقَةِ هُوَ بَاءُ الْمَقْابِلَةِ.

وَأَمَّا فِي الْعَبَارَتَيْنِ الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ فَقَدْ اسْتَبَدَ كَلْمَةُ (إِرَاءُ) بِكَلْمَةِ (لَقَاءُ) الَّتِي لَا وجْهٌ لَهَا هُنَّا، وَ(فِي مَقْبِلٍ) وَ(عَوْضٍ) وَ(بَدَلٍ) وَهَذِهِ الْكَلْمَاتُ تَتَقَوَّلُ فِي مَعْنَاهَا مَعَ الْمَعْنَى الْعَامِ لِلْجَمْلَةِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا^(١).

ثانيًا: رأي القدماء

لَمْ يَتَسَنَّ لِلْبَاحِثِ الْوَقْوفَ عَلَى طَرِيقِ الْقَدْمَاءِ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يَقْفِي الْبَاحِثُ عَلَى نَصٍّ فِي لِغَةِ الْعَرَبِ مِنْ شِعْرٍ أَوْ نَثْرٍ، جَاءَتْ فِيهِ كَلْمَةُ (لَقَاءُ) بِمَعْنَى الْمَقْابِلَةِ وَالْعَوْضِ، كَمَا فِي الْعَبَارَاتِ الَّتِي صَوَّبَهَا الزَّعْبَلَوِيُّ، وَقَدْ ذَكَرَ الْقَدْمَاءُ مِنْ مَعْنَى الْبَاءِ (بَاءُ الْمَقْابِلَةِ)، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْأَعْوَاضِ، وَمَثَلُوا لَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النَّحْل: ٣٢] وَفِي حَدِيثِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ"^(٢)، قَوْلِهِمْ: (كَافَأْتُ إِحْسَانِي بِضِعْفِهِ)، وَإِنَّ مَوْضِعَ الْبَاءِ فِي هَذِهِ الْعَبَارَاتِ يُشَبِّهُ مَوْضِعَ كَلْمَةِ (لَقَاءُ) فِي الْعَبَارَاتِ

(١) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 547-548.

(٢) ذَكَرَ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّ الْبَاءَ هُنَّا لِلْسَّبِبِيَّةِ، وَأَنَّ الْعَمَلَ الصَّالِحَ يَدْخُلُ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/134.

التي ذكرها الزعبلاوي، ومثيلاتها التي تكثر في حديث العامة اليوم، إذن فهذه الباء استخدام فصيح ذكره القدماء يصلح لمثل هذه الصيغة⁽¹⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

من المحدثين من تناول هذه المسألة، وقد اختلفت آراؤهم في ذلك، فمنهم من ذهب إلى عدم جواز استخدام كلمة (لقاء) في مثل هذه العبارات، مثل عبد القدس الأننصاري⁽²⁾، ومنهم من ذهب إلى جواز استخدام كلمة (لقاء) في مثل هذه العبارات، مثل أحمد مختار عمر⁽³⁾ الذي اعتبرها استخداماً صحيحاً⁽⁴⁾ على اعتباره مصدرًا للفعل (لقي)، فكتبه قيل: جازاه ملقياً اجتهاده؛ أي أنّ الجزء والاجتهاد اجتمعاً في وقتٍ واحد، ويشهد على صحة ذلك بورود تلك الصيغة في بعض المعاجم الحديثة كالأساسي والمنجد⁽⁵⁾.

الخلاصة

- اجتهد الزعبلاوي في تصويبه للمسألة باستخدام (باء المقابلة) أو (إزاء) أو (في مقابل) أو (عوض) موضع كلمة (لقاء) .
- خالفه أحمد عمر بجواز استخدام كلمة (لقاء) في هذه الصيغة .

(1) انظر : المرادي، الجنى الداني 41، وابن هشام، مغني اللبيب 2/133-134.

(2) انظر : سليم، اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه 2/457.

(3) انظر : عمر، معجم الصواب اللغوي 640.

(4) لأحمد عمر في تصويبه للمسائل درجات في الصواب والخطأ ، وهي: فصيح وهو أعلى درجات الصحة وموافق لبلغة كلام العرب، وصحيح: وهو أقل فصاحة من الفصيح، ومرفوض: وهو استخدام غير صحيح .

(5) انظر : عمر معجم الصواب اللغوي 640.

المبحث الثاني: مواقف الزعبلاوي النحوية

وافق الزعبلاوي في باب المجرورات النّحاة في بعض القضايا، وقد كان في مواقفاته يدعم رأيه بشهاد من القرآن الكريم والشعر ونصوص المعاجم، وقد اختار الباحث مسألتين لمواقف الزعبلاوي، وفيما يأتي بيان للمسألتين.

المسألة الأولى: تعدية الفعل بحرف لا يتعدى به

يكثر في كلام خاصة الناس وعامتهم تعديتهم الفعل بحرف جر لا يتعدى به، كقولهم: (خفي عليه) والأصل (خفي عنه)، وقولهم: (أحسن به) والأصل (أحسن إليه)، فهل لذلك وجہ في العربية؟ تناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وقد وافق البصريين في حمل ذلك على التضمين، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

تناول الزعبلاوي قضية تعدية الفعل بحرف جر لا يتعدى به في أكثر من عشرين مسألة في كتابه معجم أخطاء الكتاب، وقد خرج الزعبلاوي بهذه المسألة بتضمين تلك الأفعال معاني أفعال أخرى فتعدّت تعديتها، والتضمين⁽¹⁾ كما عزفه الزعبلاوي: "أن تشرب فعلًا معنى غيره فيتعدى تعديته"⁽²⁾ ولم يكتف الزعبلاوي بتخريجه لتلك المسائل من باب التضمين بل كان يورد ما يدعم به رأيه من نصوص قرآنية وشعرية، ونصوص وردت في المعاجم، ونصوص جاءت في أقوال العلماء، ومن هذه المسائل التي صوّبها الزعبلاوي، قوله: أحسن به⁽³⁾، وقولهم:

(1) التضمين مصطلح لغوي موجود في علم النحو، وعلم البلاغة بفرعيه البيان والبديع، وعلم العروض، ومفهوم التضمين في علمي النحو والبيان يتشابه ويحمل تداخلاً كبيراً بين هذين العلمين، ويوضح الشيخ محمد الخضر حسين هذا التداخل بقوله: "فالتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدّي الفعل بنفسه أو تعدّيه بحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل، وعد الوقوف به عند حدٍ ما وضع له" انظر: حسين، دراسات في العربية وتاريخها 211 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 144 .

(3) ذكر الزعبلاوي أنّ الأصل أن يتعدى الفعل (أحسن) بـ (إلى) لكنه ضمّنه معنى (لطف) فتعدّي بحرفه، انظر: معجم أخطاء الكتاب 123 .

احتاجه⁽¹⁾، وقولهم: خفي عليه⁽²⁾، وقولهم: خفيه الأمر⁽³⁾، وقولهم: اختر بين هذا وهذا⁽⁴⁾، وتعديه الفعل (أرجو) بمعنى مفعولين⁽⁵⁾، وتعديه الفعل (رغب) بـ(في) وـ(عن) وـ(إلى) وـ(الباء) كما يأتي متعدياً بنفسه، وكل ذلك على سبيل التضمين⁽⁶⁾.

ثانياً: آراء القدماء

اللغة العربية تزخر بشواهد من القرآن والشعر تعدد فيها أفعال بحروف جر لا تناسبها في ظاهر الأمر، وقد كان للقدماء في تأويلهم لهذه الظاهرة مذهبان، الأول: حمل المسألة على التضمين، وهو مذهب البصريين، والثاني: ذهب إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وهو مذهب الكوفيين، وسيعرض الباحث ما توصل له في هذه المسألة في هذين المذهبين، فاما الكوفيون فقد ذكر ابن عصفور والمراوي أن التضمين مصطلح خاص بالبصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض⁽⁷⁾، وأما عن التضمين فسيناقشه الباحث من جانبيين، هما: الأول: مفهومه والثاني: التضمين بين السماع والقياس.

(1) ذكر الزعبلاوي أن الفعل (احتاج) عدي بنفسه، والأصل أن يتعدى بـ(إلى)، ولكنه ضمّن معنى (تطلب) أو (التمس) فعدي بنفسه، انظر: معجم أخطاء الكتاب 143.

(2) ذكر الزعبلاوي أن الأصل في الفعل (خفي) أن يتعدى بـ(عن)، ولكنه ضمّن معنى الفعل (استعصى) الذي ينعدى بـ(على) فعدي بحرفه، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْنِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ {آل عمران: 5} انظر: معجم أخطاء الكتاب 174.

(3) ذكر الزعبلاوي أن الأصل أن يتعدى الفعل (خفى) بحرف جر، ولكنه ضمّن معنى الفعل (فات) فعدي بنفسه، انظر: معجم أخطاء الكتاب 174-175.

(4) ذكر الزعبلاوي أن الأصل في الفعل اختيار أن يأتي متعدياً، ولكنه جاء لازماً؛ لأنّه ضمّن معنى الفعل (فاضل) أو (قابس)، انظر: معجم أخطاء الكتاب 181-182.

(5) أجاز الزعبلاوي ذلك بتضمين الفعل (أرجو) معنى الفعل (أسأل)، والعدناني يرفض ذلك، انظر: معجم أخطاء الكتاب 221.

(6) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 232.

(7) ذكر ابن عصفور ثلاث طرق للبصريين لتأويل تعدي الفعل بحرف غير مناسب له في الظاهر، الأول: تأويل يقبله اللفظ، والثاني: أن يضمن الفعل معنى فعل آخر يعمل بذلك الحرف، ثم بين أنّ البصريين يرون أنّ تضمين الفعل أولى من التصرف في الحروف بعضها موضع بعض، والثالث: إن لم يكن التأويل مناسباً أو

- الجانب الأول: مفهوم التضمين، ولعل أشمل تعريف استخدمه العلماء للتضمين، هو ما ذكره ابن هشام بقوله: "قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطيونه حكمه، وسمى ذلك تضميناً"⁽¹⁾، ذلك لأنّ ابن هشام استخدم في تعريفه كلمة لفظ، بينما غيره من العلماء اقتصر في تعريفه بالتضمين على الفعل⁽²⁾، والتضمين ليس خاصاً بالأفعال عند بعض العلماء، بل يكون مع الأسماء والأفعال والحراف، كما ذكر الكوفي، فمثلاً تضمين الاسم ما قاله النقاشاني⁽³⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] لا يجوز تعلقه بلفظ (الله) لكونه اسمًا لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم (الله)، كما في قولك هو حاتم من طيء، ومثلاً تضمين الحرف، قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] على تضمين (ما) معنى (إن) الشرطية⁽⁴⁾، لكن هذه الشواهد التي ساقها الكوفي لتضمين الأسماء والحراف لم تؤخذ عند القدماء من باب التضمين، فالمثال الذي ذكره لتضمين الاسم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، فما ذكره ابن هشام في تأويل هذه الآية، جواز تعلق شبه الجملة بلفظ (الله) مع أنه علم، على تقدير أنه المعبود، أو على تقدير فعل مستأنف أو خبر مذوف، لكنه لم يُشر إلى جواز ذلك من باب التضمين⁽⁵⁾، وإن جاز لنا أن نجواز ذلك من باب التضمين، فإنه يكون أقرب للتضمين

=التضمين، اعتقدوا أن ذلك يكون من وضع أحد الحرفين موضع الآخر، أي نيابة الحرف عن الآخر، وزاد المرادي بأنّ هذا الأخير شاذ، انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر 236، والمرادي، الجنى الداني 46.

(1) ابن هشام، مغني الليب 671/6 .

(2) جلّ العلماء في تعريفهم للتضمين ذكروا أنه يكون مع الفعل، كابن جنّي الذي يقول: "واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر باخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إذنًا بأنّ هذا الفعل في موضع ذلك الآخر، فلذاك جيء بذلك الحرف مع ما هو في مع ما هو في معناه" ابن جنّي، الخصائص 2/308، وكذلك خص بعض العلماء الفعل في تعريف التضمين كابن يعيش، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 4/464 .

(3) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله النقاشاني من بلاد خراسان من كتبه تهذيب المنطق والمطول والمختصر ومقاصد الطالبين وشرحه، توفي 793 هجري، انظر: الزركلي الأعلام 7/219 .

(4) انظر: الكوفي، الكليات 266 .

(5) يقول ابن هشام في ذلك: "وقد أجيزة في قوله تعالى: (وهو الله في السموات وفي الأرض) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علما على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيزة تعلقه به (يعلم) وبه (سركم) و (جهركم) وبخبر مذوف قدره الزمخشري بـ عالم" مغني الليب 5/282 .

البلاغي من التضمين النحوي، أما ما ذكره الكَفُوي كمثال لتضمين الحرف، وهو قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فلا تضمين في (ما) لأنّ ما في الأصل شرطية في هذه الآية وغيرها من المواقع، ذكر ذلك المرادي^(١) وابن هشام^(٢). أما عن تضمين الفعل الذي لا خلاف للعلماء حوله، فمن أمثلة تضمين الأفعال التي ذكرها النحاة، قوله تعالى: ﴿أَجِلَ لَكُمْ يَلَةً أَصْيَامٍ أَرَفَثُ إِلَيْنَا بِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالتضمين في هذه الآية تعدية الرفت بـ(إلى) مع أنّ الأصل أن يُعدّى بـ(باء)، لكن عندما تضمن الرفت معنى الإفضاء عُدّى بـ(إلى)، فال فعل (أفضى) يتعدّى بـ(إلى) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١] ومثال التضمين أيضاً قوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ فَنَّ يُكَفَّرُونَ﴾ [آل عمران: ١١٥] صُمِّنَ (يُكفرون) معنى (يحرموه)، ولذلك عُدّى إلى اثنين لا إلى واحد، وفي الآيات السابقة عُدّيت أفعال بحروف لا تتعدّى بها، وأفعال لازمة عُدّيت، وقد حمل الكوفيون ذلك على أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيما ذهب البصريون إلى حمل ذلك على التضمين.

- الجانب الثاني: التضمين بين السماع والقياس، لقد ذكر أبو البقاء الكوفي أنّ مذهب البصريين أنّ التضمين لا يقاس وإنما يُصار إليه عند الضرورة^(٣)، وخلالتناول العلماء للمسألة لم يجد الباحث نصاً صريحاً يقول بسماعية التضمين، ولكن لمس الباحث من خلال تعريف بعض العلماء للتضمين، كابن جنّي وابن يعيش أنّ التضمين أقرب للقياس من السماع، فابن جنّي يقول في التضمين^(٤): "واعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر باخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه فإذاً هذا الفعل بمعنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتمد مع ما هو في معناه"^(٥) ففي هذا التعريف يضع ابن جنّي شرطاً

(١) انظر : المرادي، الجنى الداني 366 .

(٢) انظر : ابن هشام مغني اللبيب 4/37-120 .

(٣) انظر : الكَفُوي، الكليات 1047 .

(٤) لم يسمّه ابن هشام التضمين، ولكنه ذكر ذلك في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض، وقد رفض ابن جنّي ذلك، ووصفه بأنه ساذج، ثم ذكر رأيه في المسألة، وهو أنّ الفعل يتسع فيحمل معنى فعل آخر فيأخذ حرفة، انظر : الخصائص 306-307 .

(٥) ابن جنّي، الخصائص 2/308 .

للتضمين، وهو أن يحمل الفعل في معناه معنى فعل آخر، فإذا تحقق هذا الشرط عدّي الفعل الأول بحرف الثاني، وهذا بحد ذاته يُعدّ قياساً، إذ إنه كما صَلَحَ في الشواهد التي سُمعَ فيها بهذا الشرط يصلح في أفعال أخرى ينطبق فيها ذلك الشرط، وقد ذكر ابن يعيش تعريفاً مشابهاً لتعريف ابن جني⁽¹⁾.

ومما يدعم القول بقياسية التضمين أنّ ابن جني ذكر أن للتضمين باباً واسعاً في اللغة، لو جمِعَ أكثره لا جمِيعه لجاء كتاباً ضخماً⁽²⁾، وفي هذا دلالة على سعة هذا الباب في اللغة العربية، ما يعززُ القول بالقياس في هذا الباب.

ثالثاً: آراء المحدثين

انقسم المحدثون إلى عدّة نماذج في تناولهم لمسألة تعدّي الفعل بحرف لا يتعدّى به، فكانوا على النحو الآتي:

- منهم من ذهب مذهب البصريين وحمل ذلك على التضمين كمجمع اللغة العربية⁽³⁾ وعبّاس حسن⁽⁴⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁵⁾، وجميعهم ذهبوا إلى قياسية التضمين⁽⁶⁾.
- ومنهم من ذهب إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وكانوا على ثلاثة أقسام:

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 4/464.

(2) انظر: ابن يعيش، الخصائص 2/310.

(3) انظر: حسن، النحو الافي 2/594.

(4) ذكر عباس حسن الكثير من آراء النحاة حول التضمين، ثم أورد محضراً لمجمع اللغة العربية وقرارته بشأن التضمين، انظر: النحو الافي 2/564-594.

(5) انظر: الدقر، معجم النحو 105-125.

(6) مجمع اللغة العربية ذهب إلى قياسية التضمين بثلاثة شروط، وهي: الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين، والثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها الليس، والثالث: ملاعمة التضمين للذوق العربي، على ألا يُلْجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي، انظر النحو الافي 2/594، وعباس حسن يقول: "فحن ثبتت القولين بالسماع والقياس، ولكن نرجح قياسيته، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها" النحو الافي 2/853.

- الأول: ذهب إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، كشوفي ضيف⁽¹⁾ ومحمد عيد⁽²⁾.
- الثاني: يقر بنيابة الحروف عن بعضها ويقر بالتضمين لكنه يميز بينهما، وهذا رأي فاضل السامرائي، فالاصل ألا تتوب حروف الجر عن بعضها، ولكن بعض الحروف تقترب معانيها من بعضها فتتعارض الحروف على هذا المعنى، فمثلاً قد يتواضع في معنى الإلصاق للباء فيستعمل للظرفية، فتفعل أقامت بالبلد أو في البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد فلا يتماثلان تماماً، ويكثر ذلك في اللهجة العامية⁽³⁾، ونيابة الحروف هذه غير قياسية في عمومها، ولكن مع ذلك يقر بوجود التضمين، ويميز بينه وبين نiability الحروف عن بعضها، فشرط نiability الحروف أن تقارب في المعنى، أما التضمين فهو مرتب بالفعل حين تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فتتعدى الأولى بحرف جر الثانية، كما يذهب إلى قياسية التضمين⁽⁴⁾.
- الثالث: ذهب إلى جواز نiability الحروف عن بعضها، وذهب إلى جواز التضمين ولكن دون أن يميز بينهما، وهو ما ذهب إليه أحمد مختار عمر، فهو يجيز تعدية عدد من الأفعال بحرف غير الذي تتعدى به، مستشهدًا على ذلك بإجازة أهل اللغة لنيابة حروف الجر عن بعضها وإجازتهم للتضمين، فالأسلوب صحيح موجود عند النحاة ولم يذكر أنه يميل إلى إحدى الطريقتين نiability الحروف عن بعضها أو التضمين، فبأي منهما تصح العبارة، ولكن يبدو أن أحمد مختار عمر لم يحتفل بالمسألة جيدًا كما طرحتها النحاة؛ لأنّه يجعل تعدية الفعل بغير الحرف الذي يتعدى به، سواء حمل على التضمين أو نiability الحروف عن بعضها، استخداماً صحيحاً غير فصيح، أما الاستخدام الفصيح فهو تعدية الفعل بالحرف الذي يتعدى به، وهذا كلام غير دقيق؛ لأنّ

(1) يقول شوفي ضيف: إن النحاة بعد ابن جي بدؤوا يتجهون إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وتركوا التضمين، انظر: تيسيرات لغوية 91-92.

(2) انظر: عيد، النحو المُصفى 532-533.

(3) يقول فاضل السامرائي: " ونقول في الدارجة: (جه على وكلمني)، ونقول (جاني) والمعنى: جاء إلى، وجاعني، ولا يقصد المتكلم فرقاً بين الاستعملين" السامرائي، معاني النحو 8/3.

(4) يتبع في ذهابه لقياسية التضمين لقرار مجمع اللغة العربية، انظر: السامرائي، معاني النحو 3/6-14.

التضمين له فائدة وهو أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فتحمل معنيهما، فإن كان المقصود التضمين فتعدية الفعل بحرف الفعل الآخر أفسح من بقاء الفعل على حرفه، وإن لم يقصد التضمين فمن الخطأ تعدي الفعل بحرف جر لا يناسبه ، وقد جاءت كثير من الشواهد على ذلك في القرآن الكريم، فهل نقول أنَّ كلاماً جاء في القرآن غيرُ صحيح⁽¹⁾.

ومن المحدثين من عالج بعض المسائل التي كانت تتوافق في جوهرها مع التضمين، لكنه لم يُشر إلى التضمين، أو أنه صوب المسألة بناءً على التضمين، كالدكتور مصطفى عبد الججاد، فهو يُخطئ من يقول: (فلان تخرج من الكلية)، والصواب: (تخرج في الكلية)؛ لأنَّ المقصود تعلم وتأدب في الكلية، وليس المقصود الخروج منها⁽²⁾، وفي كلامه هذا توافق مع مفهوم التضمين، إذ عدَّ الفعل تخرج بـ (في)، لأنَّ الفعل يحمل معنى تأدب وتعلم، فأنت تقول: تعلمت في كذا، ولذلك عدَّ الفعل (تخرج) بحرف جر الفعل (تعلم) أو (تأدب)، ويظهر كذلك في تخطيته لقولهم: (خرج فلان على القانون)؛ لأنَّ الخروج هنا يستلزم المجاوزة، فالصواب أن يُعدَّ بـ (من)، أما (على) فتجوز في مثل قولهم: (خرج فلان على الدولة)؛ أي: ثار عليها، فهو لم يستخدم مصطلح التضمين، ولكن ذلك واضح في هذه المسألة، بتضمين (خرج) معنى (ثار) فتعدَّى بتعديته⁽³⁾.

ويميل الباحث إلى رؤية البصريين في هذه المسألة، وهو حمل المسألة على التضمين؛ لأنَّ التضمين مرتبٌ بالفعل ولو فائدة واضحة، وهي اجتماع معنى فعلين في فعل، وهذا المفهوم يُتيح لنا قياس هذه المسألة على كل فعل اتضحت فيه هذه الفائدة، أما نيابة الحروف عن بعضها فما الضابط في قولهم: إنَّ الحرف ناب عن الآخر هنا؟ إذ لا علة لديهم سوى أن نقول: سمعَ ذلك عن العرب، ولكن لماذا قالت العرب كذلك؟ وهل نكتفي ببعض النماذج التي جاءت في لغة العرب؟

(1) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 1 - 1003-1002-1001-1000-997-996-995-404 . 1005-1004

(2) انظر : عبد الججاد، قُل ولا نقل 1/36.

(3) انظر : عبد الججاد، قُل ولا نقل 1/55.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي رأي البصريين في هذه المسألة وخالف الكوفيين، ومن المحدثين وافق عباس حسن وخالف شوقي ضيف ومحمد عيد.
- ذكر أبو البقاء الكفوبي أنّ من أنواع التضمين تضمين الحرف، وهو ما لم يقف عليه الباحث عند غيره من العلماء.
- أحمد مختار عمر يعدّ تعدية الفعل بحرف جر غير الذي يتعدّى به استعمالاً صحيحاً غير صحيح، وهذا ينافي ما جاءت به لغة العرب والقرآن الكريم، فإذا اجتمع معنى فعلين في فعل، فالألفاظ تعدية الأول بحرف جر الثاني.
- من المحدثين من عالج بعض المسائل على التضمين، لكن دون إشارته للمصطلح.

المسألة الثانية: مسألة (تفرج) بمعنى شاهد

يشيع في كلام عامة الناس وخاصتهم استخدام كلمة (تفرج) ومشتقاتها الاسمية والفعلية، بمعنى شاهد، وهناك من يرفض استخدامها بهذا المعنى، مُعِللاً ذلك بأنها لم ترد في كلام العرب بهذا المعنى، كما يوجد اختلافٌ في تعدية الفعل (تفرج) بحروف الجر (على) و(ب) و(في)، وقد ناقش الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي عن هذه المسألة من جانبين، الأول: استخدام مادة (تفرج) معهنياً، بمعنى المشاهدة والتّمتع، والثاني: اختلاف حروف الجر مع الفعل (تفرج)، وفيما يأتي بيان الجانبين:

الجانب الأول: يذكر الزعبلاوي أنَّ كثيراً من النقاد⁽¹⁾ يُخطئون استخدام (تفرج عليه) بمعنى تأمله وأجال النظر فيه، والسبب في ذلك أنَّهم لم يجدوا في المعاجم ما يؤيد صواب هذا الاستخدام، لكنَّ الزعبلاوي يجيز هذا الاستخدام، وذلك بناءً على الأمور الآتية:

(1) المقصود بالنّقاد هنا النّقاد اللغويون، وقد استخدم الزعبلاوي هذا اللّفظ كثيراً بهذا المعنى .

- ذكر أنّ الأصل في معنى كلمة (فَرَجْتُ): فتحت وأوسعت في المجلس، ثم يشير إلى التدرج المجازي لمعنى مادة (فرج)، فأصبحت تُستخدم بمعنى اكتشاف الكرب والهم، ثم ذكر أنّ (التفرج) تأتي بمعنى الترّه والترويح عن النفس، مستشهاداً على ذلك بقول الخفاجي (ت1069هـ) : " الفُرْجَةُ: الذهاب للترّه، قال الأرجاني: رياضٌ لعين الناظر المتفرج "⁽¹⁾، ويعلّق الزعبلاوي على هذه العبارة، بقوله: " ومن ثُمَّ كان قوله: (تفرجت) نحو قوله: تنزَّهْتُ واستمتعْتُ، وكلَّ ناظرٍ إِلَى مَا يشوقه ويستهويه، فهو متفرج متذَّهَّبٌ مستمتع "⁽²⁾، ويستشهد على ذلك أيضاً، بقول أحمد المقدسي (ت620هـ): " ومن أراد أن ينظر في سير القوم ويتفرج في بساتين مجاهداتهم، فلينظر في كتابي المسمى بـ (صفة الصفوة)" ⁽³⁾ وقد جاء الفعل (تفرج) في هذه العبارات بمعنى التأمل والمشاهدة ⁽⁴⁾.

- ذكر أنّ (المتفرج) تأتي في موضع (المُشَاهِد)، وذلك بتقدير حذف المضاف ⁽⁵⁾، فيكون تصحيح قولهم: (شهد الحفل كثيرٌ من المتفرجين)، بتقدير العبارة: (شهد الحفل كثيرٌ من الحضور المُتفرجين)، وقد استغني عن الإضافة التي أنت للتخصيص لاستهار المضاف ⁽⁶⁾.

الجانب الثاني: تعدية الفعل (تفرج) بحرف الجر (على)، وقد ذكر الزعبلاوي أنّ المعجم الوسيط يجيز تعديته بحرفي الجر (الباء) و(على)، فقد جاء في المعجم الوسيط: "يُقال: تفَرَّجَ الرَّجُلُ بِكَذَا، وَعَلَيْهِ: تَسْلَى بِمَشَاهِدِهِ يَطْرَحُ هَمَّهُ" ⁽⁷⁾، أمّا الزعبلاوي فقد ذهب إلى أنّ تعدية الفعل (تفرج) بحرفي الجر (ب) و(في) صحيح، أمّا تعديته بـ (على) فلا يمكن تخريجه إلا من باب التضمين، وقد ذكر مثلاً على ذلك جاء في كلام المؤرخ ابن

(1) الخفاجي، شفاء الغليل 235، والأرجاني هو: أحمد بن محمد بن الحسين، أبو بكر، ناصح الدين، شاعر في شعره رقة وحكمة، (ت544هـ)، انظر: الزركلي، الأعلام، 215/1.

(2) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 460 .

(3) المقدسي، مختصر منهاج القاصدين، 4/ 146 .

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 459-460 .

(5) ذكر النّحّاة أَنَّه يجوز أن يُحذف المضاف بشرط أن يكون معلوماً من السياق، وفي هذه الحالة يحل محله المضاف إليه، ويكون له حالتان: الأولى أن يعرب المضاف إليه إعرابه، والثانية: أن يبقى المضاف إليه على جرّه، انظر: سيبويه، الكتاب 66/1، وابن هشام، أوضح المسالك 3/167 .

(6) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 460 .

(7) المعجم الوسيط 678-679 .

كثير نصّه: (وخرج النّاس للفرجَة عليه) فقدّره بالترجّل للاطّلاع عليه وذلك بتضمين الفعل (ترجّل) معنى الفعل (اطّلاع)⁽¹⁾.

ثانيًا: رأي القدماء

لم يتّسّن للباحث الوقوف على رأي القدماء يصرّح بأنّ الفعل (ترجّل) يأتي بمعنى التأمل والمشاهدة، وإن كان قد جاء بمعنى (التنزه) عند بعض المتأخرين كالخلفاجي في شفاء الغليل، والمقدسي في مختصر منهاج القاصدين، كما أورد الزعبلاوي عنّهما⁽²⁾، ولكنّ الباحث لم يقف على قولٍ أو بيت شعرٍ قديم من عصر الاحتجاج، جاء فيه (ترجّل) بمعنى نظر وتأمل كما يستخدمه النّاس اليوم، أمّا من حيث تعرّبة الفعل (ترجّل) بحروف الجر، فقد وقف الباحث على كثير من المواضع في الشعر العربي تعدى فيه الفعل (ترجّل) بأكثر من حرف جر، كـ (عن) وـ (من)، لكنّها لا تصلح للاحتجاج بها، لأنّها لم تكن بمعنى التأمل والنظر، بل كانت بمعنى زوال الكرب أو بمعنى غيره من المعانى التي ذكرتها المعاجم القديمة، أمّا بالنسبة للتعرّبة للفعل (ترجّل) الذي بمعنى (تأمل) وـ (شاهد)، فقد جاء عند بعض المتأخرين بهذا المعنى، متعدّياً بـ (في) كما جاء في نصٍ للمقدسي الذي يقول: " ومن أراد أن ينظر في سير القوم، ويترجّل في ساتين مجاهداتهم "⁽³⁾ وجاء متعدّياً بـ (على)، كقول ابن كثير: " وخرج النّاس للفرجَة عليه"⁽⁴⁾.

ثالثًا: رأي المحدثين

الجانب الأول: استعمال الكلمة (ترجّل) ومشتقاتها بمعنى المشاهدة والتأمل، فقد ذهب كلّ من أسعد داغر⁽⁵⁾ ومحمد العدناني⁽⁶⁾ إلى عدم جواز ذلك، وحجة رفضهم كما قال أسعد داغر آنه " لم يُنقل ترجّل بمعنى شاهد، عمن توثق بعيبيته" ، ومن المحدثين من ذهب إلى جواز هذا الاستخدام كأحمد مختار عمر الذي يحتاج على صحة هذا الاستخدام بأن بعض المعاجم

(1) انظر : معجم أخطاء الكتاب 460 .

(2) ذكر الباحث ذلك في الصفحة السابقة، وأورد نصّاً لكلٍّ منهما جاءت فيه (ترجّل) بمعنى (تنزه) .

(3) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 460 .

(4) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 460 .

(5) انظر : تذكرة الكاتب 114 .

(6) نقل الزعبلاوي ذلك عنه، ولم يجد الباحث ذلك في كتابيه معجم الأخطاء الشائعة، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 460 .

الحديثة كالوسط والأساسي قد أوردته بهذا المعنى، بالإضافة لمجمع اللغة العربية الذي أجازه على سبيل المجاز⁽¹⁾.

أما الجانب الثاني: وهو تعدية الفعل (تفرج) بحرف الجر (على) فلم يقف الباحث على رأي للمحدثين في ذلك سوى ما ذكره الزعبلاوي، الذي صحّحه من باب التضمين، وما جاء في معجم الوسيط الذي أجاز ذلك⁽²⁾.

ويُمْيلُ الباحث إلى جواز استخدام الفعل (تفرج) ومشتقاته بمعنى (شاهد) و(تأمل)، وذلك دون النّظر إلى استخدام العرب لهذه الكلمة بهذا المعنى أو عدم استخدامهم لها، فاللغة العربية حيّةٌ ناميةٌ وليس من الغريب أن تكتسوا أفالاظها معانٍ جديدة لم تكن معهودةً من قبل، طالما أنه يمكن تأويل استخدام هذا اللّفظ بهذا المعنى، ويمكن تأويل ذلك من خلال الرابط المشترك بين المعنى الأصل لجذر الكلمة (فرج)، والمعنى المستخدم هنا وهو المشاهدة، فالمعنى الأصل للكلمة هو الخلل بين شيئين؛ أي الفتحة، والتّاطر إلى المعاني التي جاءت عليها مشتقات هذه الكلمة، يجدر أنّ كلاً منها يحمل معنى الخلل بين شيئين، وهذه بعض الكلمات التي جاءت في مادة (فرج) في لسان العرب، يثبت الباحث أنّها تحمل المعنى الأصل للكلمة، بالإضافة لما تحمله من معنى يميّزها عن غيرها، فالتفاريج: فتحات الأصابع، وكذلك ثقال لخروق الدرّابزين، وفوج الوادي ما بين عدوتيه، والفرجة: الخلل الذي يكون بين المصلين، والفرج: الثغر المخوف وهو موضع المخافة، والفرج: انكشاف الكرب وذهاب الغم، وإن كان معنى الخلل والفتحة واضحًا في الكلمات المذكورة آنفًا، إلا أنّه غير واضح في الأخيرة منها، وهي التي بمعنى انكشاف الهم؛ ذلك لأنّ معنى الخلل؛ أي: الفتحة في الكلمات السابقة محسوس تراه بعينك، أمّا الخلل في الكلمة (الفرج) التي بمعنى زوال الهم، فالخلل فيها غير محسوس، لكنه موجودٌ معنوياً، فاللهُم ضيقٌ يغلق الصدر ويسدُّ منافذه، و(الفرج) بمثابة الفتحة التي تشقُّ الصدر وتُنفِّس عنه همومه، أما (تفرج) التي بمعنى شاهد وتأمل، فالمشاهدة لا تتمُّ إلا بفتح العين التي يغلقها جفنان، فإن فتحت الجفنان يمكنك أن ترى وتشاهد، وإن لم تفتحهما لن ترى شيئاً، فبذلك تشتراك الكلمة (تفرج) التي بمعنى شاهد، مع المعنى الأصل لمادة الكلمة (فرج) بالإضافة لما تحمله هي من معنى المشاهدة، كما يمكن تأويل استخدام (تفرج) بمعنى (شاهد) على أنّه مأخوذ من (الفرج) وهو انكشاف الغم وزواله، ويمكن تقدير ذلك بأن تكون (الفرجة) على شيءٍ جميل مما

(1) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي . 574

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 460

يُريح النفس ويُخفِّف عنها عناءها، ويمكن تأويل ذلك من خلال الربط بين (تفرّج) بمعنى شاهد، و (الفَرْج) زوال الهم، بأن تكون (الفُرْجَة) وسيلةً لـ (الفَرْج) فمشاهدة الأماكن الجميلة أو رؤية شخصٍ تُحبه يُخفِّف الهم والعناء، ويمكن القول أنّه من هنا، أصبحت تُستخدم كلمة (تفرّج) بمعنى المشاهدة، فكل ما تشاهد ويفرق عنك همك فهو (فُرْجَة)، وينحصر بذلك معنى (تفرّج) بمشاهدة الأشياء الجميلة التي تُريح النفس كمناظر الطبيعة الخلابة، أما مشاهدة الأشياء التي تُئْمِن النفس كالحروب والانفجارات والقصف ومشاهد الفقر والقمامات، فالأفضل لا نستخدم معها (تفرّج) بل (شاهد).

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي المعجم الوسيط في جواز استخدام (شاهد) بمعنى (شاهد)، ووافقه في الرأي أحمد عمر دون أن يشير أحمد عمر إلى رأي الزعبلاوي .
- عارض الزعبلاوي كلاً من أسعد داغر ومحمد العدناني في استخدام (تفرّج) بمعنى (شاهد).

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي في بعض المسائل التي طرحها في كتابه رأيٌ معارضٌ لغيره من اللغويين سواءً القدماء أو المحدثون، إلا أنّ الباحث لم يلمس له في معارضته البعض التّحاة، ووقفه على آرائهم ومناقشتها، بل كان اتباعاً لرأي آخر آثره الزعبلاوي دون الإشارة إلى الرأي الذي عارضه، وقد اختار الباحث مسألتين عارض فيهما الزعبلاوي التّحاة، وفيما يأتي بيان ذلك.

المسألة الأولى: لام التقوية

يشيع في كلام الكتاب دخول لام على مفعول فعلٍ متعدِّ، كقولهم: (أعطيت لفلانِ راتبه) وقد تدخل على مفعول عامِلٍ مشتق، كقولهم: (هذا سابقٌ لأوانه)، وقولهم: (أنا مُصدِّقٌ لما تقول)، مما حكم هذه اللام؟ وهل في العربية وجّه لهذا القول؟ هذا ما سيعرضه الباحث مبيناً رأي الزعبلاوي والقدماء والمحدثين في هذه المسألة.

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدّث الزعبلاوي عن لام التقوية في أربع مسائل مستقلة⁽¹⁾، وهي حرف من حروف الجر يتقّدم المفعول به، ويؤتى به لتقوية العامل إذا ضعف، ويضعف العامل في حالتين، الأولى: إذا كان العامل فعلاً تأخر عن مفعوله، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وإذا لم يتّأخر العامل لم يجز دخول لام التقوية، سوى ما ذكر شنوداً في شعر ليلى الأخيلية⁽²⁾ والحالة الثانية: أن يكون العامل مشتقاً كاسم الفاعل والمصدر وصيغ المبالغة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لَا مُنْتَهِيهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨] وفي هذه الحالة لا يُشترط تأخر العامل عن مفعوله لدخول لام التقوية⁽³⁾.

وبناءً على هذه المسألة وأحكامها، فإن الزعبلاوي يخطئ قولين مشهورين للكتاب، هما:
الأول: يخطئ قولهم: (هذه الإدارة تتبع لوزارة كذا) و(هذه القرية تتبع لناحية كذا)⁽⁴⁾، والثاني: يخطئ قولهم: (أعطيت لفلان راتبه) وقد أُعطي له راتبه⁽⁵⁾، ووجه الخطأ في هذه الأقوال أن اللام قد دخلت على المفعول الذي تأخر عن فعله، وفي هذه الحالة لا تدخل لام التقوية على المفعول.

كما أنّ الزعبلاوي يصوّب مسألة ترد على ألسنة الكتاب، يزعم البعض⁽⁶⁾ تخطيتها، وهي قولهم: (البرد ضارٌ لي) و(مضيرٌ لي)، فهذه لام التقوية ولا بأس من تأخر المفعول عن عامله، لأنّ العامل مشتقٌ هنا⁽⁷⁾.

(1) خصّص مسألة للحديث عن أحكام لام التقوية، وثلاث مسائل للحديث عن الأخطاء اللغوية المتعلقة بها .

(2) سيذكر الباحث البيت لاحقاً عند ذكر رأي القدماء، ويزيد من توضيح المسألة .

(3) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 537-536 .

(4) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 70 .

(5) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 407 .

(6) الذي اعرض على دخول اللام في المفاعيل هو إبراهيم اليازجي، وليس شرطاً أن تكون عبارته: (البرد ضارٌ لي) من العبارات التي خطأها اليازجي، ولكن جاء في النحو الوفي أنّ إبراهيم اليازجي يُنكر دخول اللام في مثل هذه المواضع، انظر: النحو الوفي 476/2 حاشية 1 .

(7) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 352 .

ثانياً: رأي القدماء

لم يجد الباحث للقدماء اختلافاً حول هذه المسألة في جوهرها⁽¹⁾، فهي أحد أنواع لام الجر الزائدة للتوكيد⁽²⁾، ولكن كان للمسألة جانبان، جانبٌ فيه اتفاق بين العلماء، والآخر فيه اختلاف بينهم، أما الاتفاق بين العلماء، فينصّ على أنَّ لام التقوية تُزداد لتقوية عاملٍ ضعُف لأحد سببين⁽³⁾:

الأول: لأنَّ العامل عن المفعول به، وذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِرَءَايَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وفي الآيتين الكريمتين السابقتين زيدت اللام للمفعول به (ربهم) و(الرؤيا)، وذلك لتقوية عامليهما (يرهون) و(تعبرون)؛ لأنَّهما ضعُفاً بتأخرهما عن معموليهما.

والثاني: لفرعية العامل في العمل، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وصيغ المبالغة وغيرها، وهذه لا يُشترطُ فيها تأثيرُ العامل عن المفعول به، وذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، فقد دخلت لام التقوية على المفعول (ما) في الآيتين السابقتين، لفرعية عامليهما (مُصدِّقاً) و(فعال)، وقد اجتمع تأثير العامل وفرعيته، في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَهِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

وأما جانب الخلاف في هذه المسألة، فقد تلخص في نقطتين، هما:

(1) سماها المبرد لام الإضافة، ولم يسمّها المرادي لام التقوية، مع ذكره أنها مقوية للعامل، وأقدم من ذكر لام التقوية بالاسم في كتاب مغني الليب لابن هشام، انظر: المبرد، المقتضب 2/36، والكامن في اللغة والأدب 2/399، والمرادي، الجنى الداني 105-106، وابن هشام، مغني الليب 3/190.

(2) من القدماء من اعتبرها زائدة كالمرادي وابن هشام والأشموني ومنهم من اعتبرها من أحد المعاني التي تأتي لها اللام كالسيوطى، انظر: الجنى الداني 105، مغني الليب 3/190، همع الهوامع 4/205، حاشية الصبان 321/2.

(3) انظر: الجنى الداني 105-106، مغني الليب 3/190-196، همع الهوامع 4/205-206، وحاشية الصبان 321/2-322.

- النقطة الأولى: مسألة تقوية الفعل الذي تعدد لمفعولين بلام التقوية، فقد نسب النّحة إلى ابن مالك قوله: " لا يُفْعَلْ ذَلِكَ بِالْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنَ؛ لَأَنَّهَا إِنْ زَيَّتْ فِي مَفْعُولِيهِ لَزِمٌ مِنْهُ تَعْدِيَةً فَعْلٌ وَاحِدٌ إِلَى مَفْعُولِينَ بِحِرْفٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ زَيَّتْ فِي أَحَدِهِمَا فَيُلَازِمُ تَرجِيحَ مِنْ غَيْرِ مُرجَحٍ، وَإِيمَانَ غَيْرِ الْمَقْصُودِ " ⁽¹⁾ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْفَعْلَ الَّذِي يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولِينَ، لَا تَلْحُقُ لَامُ التَّقْوِيَةِ أَيَّاً مِنْ مَفْعُولِيهِ؛ لِسَبَبِيْنِ: الْأَوَّلُ: لَأَنَّ زِيادةَ اللامِ فِي الْمَفْعُولِينَ تَعْنِي أَنَّ الْفَعْلَ تَعَدَّ لِمَفْعُولِينَ بِحِرْفٍ وَاحِدٍ، وَالثَّانِي: إِنَّ زِيادةَ اللامِ فِي أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ دُونَ الْآخَرِ يَجْعَلُنَا نَرْجُحُ لَمَّا وُضِعَتِ اللامُ مَعَ هَذَا الْمَفْعُولِ دُونَ الْآخَرِ وَنَتَوَهُمُ غَيْرُ الْمَقْصُودِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ أَنَّ أَبَا حِيَانَ وَافَقَهُ فِي ذَلِكَ ⁽²⁾، وَقَدْ عَقَّبَ بَعْضُ النَّحَّاءِ ⁽³⁾ عَلَى قَوْلِ ابنِ مَالِكِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْفَعْلِ الَّذِي مَفْعُولُاهُ مَذْكُورٌ سَوَاءً تَقْدَمَا عَلَى الْعَامِلِ أَوْ تَأْخِرَا عَنْهُ، فَإِذَا حُذِفَ أَحَدُ الْمَفْعُولِينَ أَوْ تَقْدَمَ جَازَ أَنْ تَدْخُلَهُ لامُ التَّقْوِيَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْفَارَسِيُّ ⁽⁴⁾ ، وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مِنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُلٌّ وِجْهٌ هُوَ مُوَلِّهٌ ﴾ [البقرة: ١٤٨] ⁽⁵⁾، بِإِضَافَةِ (كُلَّ)، فَالْمَعْنَى عِنْدَهُ: (اللهُ مُوَلٍ كُلَّ ذِي وِجْهٍ وَجَهَتِهِمْ)، وَدَخَلَتِ اللامُ التَّقْوِيَةَ عَلَى أَحَدِ مَفْعُولِي (مُوَلٍ) وَهُوَ (كُلَّ) عِنْدَمَا تَقْدَمَ (كُلَّ) عَلَى الْعَامِلِ،

(1) لم يعثر الباحث على كلام ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية، وجاء النص في الجنى الداني 106، ومعنى الليبيب 193/3-194/3، وحاشية الصبان 2/322.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 4/205.

(3) انظر: ابن هشام، مغني الليبيب 194/3-195/3، والسيوطى، همع الهوامع 4/205-206، والصبان، حاشيته على شرح الأشموني 2/322.

(4) انظر: الفارسي، الحجّة للفراء السابعة 2/241، وابن هشام، مغني الليبيب 3/194، والسيوطى، همع الهوامع 4/205، والصبان حاشيته على شرح الأشموني 2/322.

(5) ذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب محقق مغني الليبيب أنَّ هذه قراءة ابن عباس وابن عامر، وهذا غير صحيح، فهي قراءة شاذة لم تُنْسَب لأيِّ منهما، وربما الذي سبب الغلط عند المحقق أنَّ العلماء نسبوا لابن عباس وابن عامر في نفس الآية قراءة: (هو مولاها)، فالتبسم عليه ذلك، ولقد خطأ الطبرى هذه القراءة، واعتبرها لحنًا لا يجوز القراءة به، لأنَّها إذا قرئت بالإضافة كان الخبر غير تمام، وكان الكلام لا معنى له، وقد ذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب أنَّ ابن عطية وأبا حيان رداً على الطبرى ذلك، وهذا غير صحيح، فابن عطية نقل كلام الطبرى في هذه المسألة دون تعليق، قال ابن عطية: " وحکى الطبرى أنَّ قوماً قرءوا ﴿ وَلَكُلٌّ وِجْهٌ ﴾ بالإضافة (كُلَّ) إلى وجهة، وخطأها الطبرى " أما أبو حيان فقد ذكر أنها قراءة شاذة ولم يرد على من اعتبرها لحنًا، انظر: الطبرى، تقسيم الطبرى 3/195، أبو حيان، البحر المحيط 1/611، ابن عطية، المحرر الوجيز 1/224، ابن هشام، مغني الليبيب 3/196 حاشية رقم 4.

وَحُذِفَ المضاف والمفعول الثاني، كما ذكر ابن هشام أنّ اللام دخلت على أحد المفعولين مع تأخيرهما عن العامل شذوذًا، كقول ليلي الأخيلية⁽¹⁾:

أَحَاجُ لَا تُعْطِي الْعَصَاهُ مُنَاهٌ
وَلَا اللَّهُ يُعْطِي الْعَصَاهُ مُنَاهٌ

فال فعل (يعطي) تدعى لمفعولين، هما: (العصاة) و(منها)، وقد دخلت لام التقوية على أحد المفعولين، وهو (العصاة) مع أنّ المفعولين تأخراً عن عاملها، وقد وصفه ابن هشام بأنه شاذ لقوه العامل⁽²⁾.

- النقطة الثانية: مسألة دخول لام التقوية على مفعول متاخر عن فعله، فقد ذكر المبرد أن حذف لام التقوية أحسن إن تأخر المفعول عن عامله⁽³⁾، لكنه مع ذلك اعتبر بقاء لام التقوية مع تأخر المفعول عن عامله، استعمالاً حسناً⁽⁴⁾، وهذا يخالف ما ذهب إليه العلماء من وجوب تأخر الفعل عن مفعوله ليقوى بلام التقوية⁽⁵⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

من المحدثين من اتفق مع ما جاء به القدماء في مسألة جواز دخول لام التقوية على المفعول به، والشروط التي ذكرها القدماء لذلك، ولم يقف الباحث على اختلاف لهم مع القدماء، سوى أنهم ذهبوا في تصنيفهم للام التقوية بذكرها كأحد المعاني التي تأتي لها اللام، فيما ذهب

(1) البيت في ابن هشام، مغني الليب 3/196، والسيوطى، همع الهوامع 4/206.

(2) انظر: ابن هشام، مغني الليب 3/196.

(3) انظر: المبرد، المقتضب 2/36.

(4) انظر: المبرد، الكامل في اللغة والأدب 2/399.

(5) قد يكون المبرد خلط بين لام التقوية والتي يُشترط فيها تقدم المفعول على فعله، واللام المعتبرة بين الفعل المتبعي ومفعوله والتي لا يُشترط فيها ذلك، ذلك أنّ ابن هشام ذكر عند حديثه عن اللام المعتبرة بين الفعل المتبعي ومفعوله - وهي إحدى أنواع اللام الزائدة - : "وليس منه **رَدَفَ لَكُمْ**" {النمل: ٧٢} خلافاً للمبرد ومن وافقه، بل ضمن **(ردف)** معنى **(اقتراب)** وكان المبرد قد ذكر هذه الآية وشواهد لآيات أخرى عن لام التقوية في حديثه عن لام الإضافة التي تستعمل لصلة الفعل، ف بذلك يكون ما صنفه ابن هشام في نوعين تحت بند واحد وهو اللام الزائدة، والنوعان هما: اللام المعتبرة، ولام التقوية، كانا عند المبرد نفس الشيء تحت اسم لام الإضافة مع اختلاف حكم كلٍّ منها، انظر: الكامل في اللغة والأدب 2/399، ومغني الليب 3/183.

. 184

أكثر الالفاظ سوى السيوطي إلى تصنيفها زائدة⁽¹⁾، ومن هؤلاء المحدثين الذين عرضاً لهذه المسألة، عباس حسن⁽²⁾ ومصطفى الغلايبي⁽³⁾ ويوسف الصيداوي⁽⁴⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁵⁾، ومن المحدثين الذين عرضاً لهذه المسألة وكانت لهم آراء خالفت في بعضها آراء الالفاظ، محمد العدناني، وأحمد مختار عمر، وأما محمد العدناني فأبرز ما تناوله حول هذه المسألة يتمثل في ثلاثة نقاط، وهي:

- النقطة الأولى: أجاز دخول لام التقوية على المفعول به الذي عامله تعدى لمفعولين، دون أن يُحذف أحدهما أو يتقدّم⁽⁶⁾، مستشهاداً على صحة ذلك بورود ذلك في شعر ليلي الأخيلية في مدحها للحجاج، بقولها⁽⁷⁾:

أَحَجَاجُ لَا تُعْطِي لِلْعُصَاءِ مَنَاهَا وَلَا اللَّهُ يُعْطِي لِلْعُصَاءِ مَنَاهَا

وقد سبق أن وضح الباحث هذا البيت، لكن العدناني لم يذكر هنا أن ابن هشام وصف دخول اللام بالشاذ لقوة العامل في هذا البيت، ويشهد على صحة ذلك أيضاً بقول الصفار النحوي (ت 341هـ)⁽⁸⁾:

لِمَنْ لَا يَرَى يَوْمًا عَلَيَّ لَهُ فَضْلًا وَلَكِنِّي أُعْطِي صَفَاءَ مَوَدَّتِي

(1) الخلاف في طريقة التصنيف، فالالفاظ في تصنيفها ذهبوا لاعتبارها زائدة ومن أقسام الزائدة لام التقوية، وظهر ذلك جلياً في مغني اللبيب 3/190، بينما ذهب المحدثون في تصنيفهم إياها بأنها أحد معاني حرف الجر اللام، فكانت الزيادة عندهم معنى مستقلاً والتقوية معنى مستقل، وقد أشار عباس حسن إلى ذلك وقد اعترض على التصنيف المستقل للام التقوية، مع أنه صنفها تصنيفاً مستقلأً، يقول عباس حسن: "تضييق اللام بمعنى (التقوية) على الوجه الذي يقوله كثير من النحاة، تخصيص لا مسوغ له، فليس (لام التقوية) نوعاً مستقلاً يخالف (اللام الزائدة) في قليل أو كثير" وقد علل ذلك بأنها يمكن حذفها فلا تؤثر على المعنى فهي تأتي لنقوية العامل، ويمكن حذفها فلا تؤثر على المعنى، انظر: النحو الوفي 475/2 حاشية 2.

(2) انظر: حسن، النحو الوفي 475/2-476.

(3) انظر: الغلايبي، جامع الدراسات العربية 184/3.

(4) انظر: الصيداوي، الكفاف 517.

(5) انظر: الدقر، معجم النحو 304.

(6) انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 595.

(7) سبق تخریج البيت.

(8) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصفار أبو علي، عالمة بالنحو باللغة، مذكور بالثقة والأمانة، الحموي، معجم الأدباء 732/2.

وفي هذا البيت دخلت اللام على المفعول به الثاني (من) مع تأخر المفعولين عن العامل، ويشير الباحث إلى أن الصفار من يقع خارج عصر الاستشهاد باللغة.

- النقطة الثانية: ذكر العدناني أن العامل إن كان متاخراً عن المفعول، أو كان العامل مُشتقاً، فإن اللام تدخل على المفعول به اطراداً وقياساً⁽¹⁾، وهذا الكلام غير دقيق، فاما اطراداً فهو صحيح وقد قال العلماء ذلك⁽²⁾، وأما القياس فلم يقف الباحث على قول واحدٍ للقدماء ذكر فيه أن لام التقوية تدخل على المفعول به قياساً.

- النقطة الثالثة: يجيز العدناني دخول لام التقوية على المفعول به الذي يتاخر عن عامله مستشهاداً على ذلك بإجازة المبرد لذلك، فقد وصف المبرد دخول لام التقوية على المفعول به المتاخر عن عامله بأنه عريٌّ حسن، ولذلك يجيز العدناني قولهم: (اعطيت لياسِرِ قلماً)⁽³⁾.

ومن العبارات التي صوبها العدناني بناءً على هذه المسألة، تصويبه لقولهم: (إني آخذ لما تختار لي من الكتب)، وقولهم: (أنا شاربٌ لما تشاء من العصير)، وقولهم: (أنا راضٍ بشربي لما تشاء من العصير)، فاللام التي سبقت المفاعيل في الجمل السابقة هي لام التقوية، وقد خطأ البعض تلك العبارات فصوبها العدناني⁽⁴⁾.

أما أحمد مختار عمر فإنه يخالف القدماء بإجازته دخول لام التقوية على أحد مفعولي فعلٍ يتعدى لمفعولين، دون حذف أحد المفعولين أو تقدمه، ويُعلل ذلك بأن المفعول الثاني تقدم على المفعول الأول، فجاز دخول لام التقوية على المفعول الأول المتاخر؛ لأنها في هذه العبارة: (منح المدرس الجوائز لطلابه) عينت الممنوح له⁽⁵⁾، ووجه الخلاف في ذلك أن القدماء قد أجازوا دخول لام التقوية على أحد المفعولين في حال حذف أحدهما أو تقدمه، فإنهما تدخل علىباقي في حال الحذف، وعلى المتقدم منها في حال تقدم أحد المفعولين⁽⁶⁾، أما أحمد مختار عمر فإنه يدخل لام التقوية على المفعول المتاخر وليس المتقدم، فترتيب العبارة هو:

(1) انظر : العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 595-596 .

(2) انظر : المرادي، الجنى الداني 105 .

(3) انظر : العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 596 .

(4) انظر : العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 595-596 .

(5) انظر : عمر، معجم الصواب اللغوي 730 .

(6) وضح الباحث ذلك سابقاً في رأي القدماء انظر: ص129-130 .

(منح المدرس طلابه الجوائز) فتقديم المفعول الثاني وتأخر الأول فدخلت لام التقوية على المفعول المتأخر، فأصبحت العبارة: (منح المدرس الجوائز لطلابه).

ولكن بالنظر إلى هذه العبارة، فمن الصعب قبولها من دون هذه اللام، فلا تستطيع أن تقول: (منح المدرس الجوائز طلابه)، فنكون في ذلك بين خيارين، إما أن يعود كل مفعول لمكانه، فستقيم العبارة من دون اللام، فنقول: (منح المدرس طلابه الجوائز)، أو نبني على الجملة كما هي وندخل اللام، فنقول: (منح المدرس الجوائز للطلاب)، ولكن يظن الباحث أن هذه اللام حينئذ ليست لام التقوية، ودليل الباحث أن لام التقوية يجوز حذفها أو إثباتها فلا تؤثر على سلامة العبارة، أما هذه اللام فإن حذفها يؤثر على سلامة العبارة فيُستبعد أن تكون لام التقوية.

ومن العبارات التي صوبها أحمد مختار عمر بناءً على هذه المسألة قولهم: (كانت تجربتي للمشروع ناجحة)⁽¹⁾، وقولهم: (هذا سابق لأوانه)⁽²⁾، وقولهم: (فهمك للكلام غير دقيق)⁽³⁾، وقولهم: (مصدق لما تقول)⁽⁴⁾ ، وقولهم: (منح المدرس الجوائز لطلابه)⁽⁵⁾، فاللام في المفاعيل في العبارات السابقة (المشروع) و(الأوانه) و(الكلام) و(لما) و(طلابه)، هي لام التقوية ولا غلط في إثباتها كما يظن البعض.

ومن المحدثين من أضاف لطائف جميلة لهذه المسألة، كقول مكي الحسني: إن لام التقوية أكثر ما تزداد في الصفات⁽⁶⁾، مستشهاداً على صحة ذلك بأن أكثر ما وردت به لام التقوية في القرآن الكريم جاء مع الصفات، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢] و قوله: ﴿حَفِظَتُ لِلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤] و قوله تعالى: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّلُونَ لِلسُّحْنَ﴾ [المائدة: ٤٢] و قوله تعالى: ﴿نَزَاعَةً لِلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦] و قوله تعالى: ﴿لَوَاحَةً لِلْبَشَرِ﴾

(1) انظر : عمر ، معجم الصواب اللغوي 209 .

(2) انظر : عمر ، معجم الصواب اللغوي 429 .

(3) انظر : عمر ، معجم الصواب اللغوي 589-590 .

(4) انظر : عمر ، معجم الصواب اللغوي 705 .

(5) انظر : عمر ، معجم الصواب اللغوي 730 .

(6) ربما يقصد مكي الحسني بالصفات، المشتقات عموماً كاسم الفاعل وصيغ المبالغة والمصدر، فقد تتبه الباحث لهذه اللفتة أثناء بحثه لهذه المسألة .

[المدثر: ٢٩]، ومن العبارات التي صوّبها مكي الحسني بناءً على هذه المسألة، قولهم: (أستحسن مساعدتك لضعفك)، وقولهم: (أنا فاعل للشيء)^(١).

الخلاصة

- يوافق الزعبلاوي جمهور النحاة في اشتراط تأخر الفعل عن مفعوله، لجواز دخول لام التقوية على المفعول، ويعارض بذلك المبرد من القدماء، والعدناني من المحدثين الذين أجازا ذلك.
- المبرد سمي لام التقوية لام الإضافة، وأول من سمّاها لام التقوية – في حدود اطلاع الباحث- ابن هشام في مغني الليب.
- خلط المبرد بين لام التقوية واللام المعتبرة بين الفعل ومفعوله، مع الإشارة إلى أن النوعين عند ابن هشام يقعان تحت بند اللام الزائدة.
- لمحقق مغني الليب الدكتور عبد اللطيف الخطيب بعض الأخطاء في تحقيقه، فقد ذكر أن قراءة قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مُولِّهَا﴾ بإضافة (كل)، وأن هذه قراءة ابن عباس وابن عامر، وهذا غير صحيح، فهي قراءة شاذة لم تُنسب لأيٍّ منهما، وربما الذي سبب الغلط عند المحقق أن العلماء نسبوا لابن عباس وابن عامر في نفس الآية قراءة ﴿هُوَ مُولِّهَا﴾ (هو مولاها)، بقراءة الياء ألفاً فالتبس عليه ذلك، والخطأ الآخر الذي أخطأه الدكتور عبد اللطيف الخطيب أن ابن عطية وأبا حيان رداً على الطبرى تخطئه لقراءة الآية السابقة بإضافة (كل)، وهذا غير صحيح، فابن عطية نقل كلام الطبرى في هذه المسألة دون تعليق، وأبو حيان ذكر أنها قراءة شاذة ولم يرد على من اعتبرها لحناً.
- اختلف القدماء في تصنيف لام التقوية، فمنهم من اعتبرها زائدة، ومن أنواع الزائدة زيادة للتقوية كالمرادي وابن هشام، وقد ظهر هذا التصنيف واضحاً في مغني الليب، بينما ذهب السيوطي في الهمم إلى اعتبارها معنىًّا مستقلاً، وقد ذهب المحدثون في تصنيفهم لها إلى اعتبار لام التقوية مستقلة عن الزائدة.
- نسب العدناني رأياً غير موثوق للقدماء، وهو قوله أن لام التقوية تدخل على المفعول به اطراداً وقياساً، في حال كان العامل متاخراً عنه أو كان مشتقاً، والذي وجده الباحث عند النحاة، أن اللام تدخل اطراداً لا قياساً.

(١) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية 180-181.

- يوجد توافق بين صلاح الدين الزعبلاوي وتلميذه مكي الحسني الذي أسمه في طبع كتابه معجم أخطاء الكتاب، وربما يكون هذا التوافق تأثراً به.
- كان للمحدثين بعض الاجتهادات في هذه المسألة، وهي:
 - إجازة العدناني لما وصفه ابن هشام بالشاذ، وتقوية فعل تعدى لمفعولين دون حذف أحدهما أو تقدمه.
 - أجاز أحمد مختار عمر دخول لام التقوية على المفعول به المتأخر لفعل تعدى لمفعولين، والنهاية يجيزون دخولها على المتقدم.
 - ما ذكره مكي الحسني أن أكثر ما ثرّاد به لام التقوية مع الصفات.

المسألة الثانية: تعدية (نَمْ) بـ (عن) أو (على)

يكثُر في كلام خاصة الناس وعامتهم تعدد الفعل (نَمْ) بـ (على) أحياناً وبـ (عن) أحياناً، فهل يجوز تعدد هذا الفعل بأكثر من حرف جر؟ تناول الزعبلاوي هذه المسألة بالبحث، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

يُحَطِّي الزعبلاوي من يستخدم التركيب (نَمْ عن) في كلامه، ويرى أن الصواب أن نقول: (نَمْ على)؛ أي أن الخطأ في استخدام حرف الجر، فالحرف المناسب مع الفعل (نَمْ) هو (على) لا (عن) كما يرى الزعبلاوي، فيقول: " يأتي (نَمْ) متعدياً كما مر ويأتي لازماً أيضاً، والكتاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا استعملوا الفعل مجازاً فقالوا: (وهذا ينم عن كذا) إذا دل عليه دليل لم يصيروا، لأن أصل التعدية للفعل اللازم أن تكون بـ (على) لا بـ (عن)"⁽¹⁾.

والمقصود بقوله: (إذا استعملوا الفعل مجازاً) ألا يستعمل الفعل لمعناه الحقيقي، فالفعل (نَمْ) ومعناه نقل النمية يأتي مجازاً بمعنى (دل) قوله: (نَمْ حديثه على حسن خلقه) معناه (دل حديثه على حسن خلقه)، وكأنه ضمن الفعل (نَمْ) معنى الفعل (دل) الذي يتعدى بـ (على).

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 625

والزعبلاوي في هذه المسألة لا يستند على صحة رأيه برأي أيٍ من علماء النحو لا الكوفيين ولا البصريين، بل استند في ذلك إلى مواد بعض المعاجم العربية القديمة كالصالح والأساس والمفردات "ففي الصاح": ومنه قولهم: أَسْكَتَ اللَّهُ نَامَتِهِ، ويقال أيضاً: نَامَتِهِ؛ أي ما ينم عليه في الحديث، وفي الأساس: نَمَ عَلَى الرَّجُلِ، ومن المجاز: نَمَتْ عَلَى الْمَسْكِ رَائِحَتِهِ، فكان رائحة المسك قد وشت به ودللت عليه، وفي المفردات: والنمام - بتشدید الميم - نبت ينم عليه رائحته⁽¹⁾ فنجد أن الفعل (نم) قد تعدد بحرف الجر (على) في المعاجم السابقة وكذا في لسان العرب، وبالتالي استتبط الزعبلاوي أنه لا يجوز أن يتعدى الفعل (نم) بغير ما ورد في المعاجم القديمة.

ثانياً: آراء القدماء

لم يقف الباحث على رأي للنحاة قديماً بخصوص الفعل (نم) وتعديته بـ(عن)، ولكن تناول القدماء مسألة تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدى به، وقد تناول الباحث ذلك سابقاً، فوجد أن النحاة يجيزون تعدي الفعل بحرف جر غير مناسب له في الظاهر، ومنهم من حمل ذلك على أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهو مذهب الكوفيين، ومنهم من حمل ذلك على التضمين وهو مذهب البصريين⁽²⁾.

وشرط تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدى به، أن يحمل الفعل معنى فعل آخر فيتعدى بحرف الآخر، وبذلك يمكن قياس ذلك على الفعل (نم) بتضمينه معنى الفعل (كشف) الذي يتعدى بـ(عن).

ثالثاً: آراء المحدثين

عرض الباحث آراء المحدثين في تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدى به، وقد أجازوا ذلك⁽³⁾، ومن المحدثين من تناول هذه المسألة بالذات وهي تعدي الفعل (نم) بـ(على)، كأحمد مختار عمر الذي يجيز كلا الاستعمالين (نم عن) و(نم على)، فيقول: "نم كلامه على حزن

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 625، وانظر: أساس البلاغة 2/306.

(2) ارجع إلى مسألة تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدى به ص 118.

(3) ارجع إلى مسألة تعدي الفعل بحرف جر لا يتعدى به 119-121.

عميق (فصيحة)، نم كلامه عن حزن عميق (صحيحة)⁽¹⁾ وبالتالي فالاستخدامان صحيحان، لكن تعدى الفعل (نم) بحرف الجر (على) أفسح من تعديه بحرف الجر (عن)، ولا حرج في استخدام أيٍّ منها.

ويُرجع أحمد مختار عمر ذلك إلى الأسباب الآتية⁽²⁾:

- 1- أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن البعض، وهو رأي الكوفيين.
- 2- أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدي تعديته - وهو رأي البصريين - فيمكن تصحيح تعدية الفعل (نم) بـ(عن) على تضمينه معنى الفعل (كشف)، فعندما نقول: (نم جوابه عن ذكائه) كأننا قلنا: (كشف جوابه عن ذكائه).
- 3- أن مجمع اللغة المصري أجاز الاستخدامين التعدية بـ(عن) والتعدية بـ(على). ومن الأمثلة التي أوردها أحمد مختار عمر على تعدية فعل يتعدى بـ(على) لكنه عدّي بـ(عن)، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ {محمد: ٣٨} قال القرطبي: (أي على نفسه) ، وقول عمر بن أبي ربيعة⁽³⁾:

أَرْدَثُ فِرَاقَهَا وَصَبَرَتُ عَنْهَا ...

فكل من الفعلين (يَبْخَلُ) و (صَبَرَ) يتعدى بـ(على) لكنهما تعديا بـ(عن).

ويلاحظ الباحث من كلام أحمد مختار عمر ميله لرأي البصريين، فهو يستشهد بأمثلة حملها على التضمين، ولم يحملها على نيابة الحروف عن بعضها.

ويميل الباحث إلى جواز الرأيين، رأي أحمد مختار عمر وهو القبول بتعدية الفعل (نم) بحرف الجر (عن) حملًا على تضمين الفعل (نم) معنى الفعل (كشف)، ورأي الزعبلاوي وهو القول بتعدية الفعل (نم) بـ(على) حملًا على تضمين الفعل (نم) معنى الفعل (دل)، لكن دون تخطئة تعديته بـ(عن)، وربما كانت تخطئة الزعبلاوي لتعدية الفعل (نم) بـ(عن) لسببين، هما:

(1) عمر، معجم الصواب اللغوی 769 .

(2) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوی 769 .

3 الشطر الثاني للبيت: (ولو جُنَّ الْفُؤَادُ بِهَا جُنُونًا)، عمر بن ربيعة، ديوانه ص 228 .

- أن الزعبلاوي - هنا - لم ينتبه لما انتبه له أحمد مختار عمر، ولذلك لم يُجز تعدية (نـ) بـ (عن)، فالزعبلاوي ضمن (نـ) معنى (دلـ) الذي يتعدى بـ (على) ولذلك عدـاه بتعدـيته، وأحمد مختار عمر ضمن (نـ) معنى (كشفـ) الذي يتعدى بـ (عن) ولذلك عدـاه بتعدـيته، لذلك علينا ألا ننسـع في تخطـئة مثل هذه الحالـات، ونحاـول فـهم السـيـاق الذي جاءـت بهـ، فـكلـ من الزـعـبلـاوي وأـحمد عمر رـأـيه صـحـيـحـ، والـفـيـصـلـ للـحـكـمـ بيـنـهـماـ فيـ اختـيـارـ الحـرـفـ المـنـاسـبـ ليـتـعدـىـ بـهـ، هوـ السـيـاقـ الذيـ جاءـ بـهـ الفـعلـ.

- أن الزـعـبلـاويـ استـشـهـدـ فيـ تـأـصـيلـهـ لـهـذـهـ المـسـأـلةـ بـنـصـوصـ المـعـاجـمـ، وـلـكـ هـلـ منـ الصـوـابـ أـنـ نـحـتـكمـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ المـسـأـلةـ لـلـمـعـاجـمـ؟ـ هـلـ تـتـسـعـ لـغـةـ المـعـجمـ لـتـشـمـلـ جـمـيعـ الصـيـغـ وـالـحـرـوفـ التـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـعـدـىـ بـهـ الـفـعـلـ؟ـ هـلـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـاسـ عـلـىـ ذـلـكـ؟ـ قـدـ يـخـتـلـفـ حـرـفـ الـجـرـ مـعـ الـفـعـلـ نـفـسـهـ، وـذـلـكـ حـسـبـ ماـ يـقـضـيـ المـعـنىـ، فـنـقـولـ:ـ (ـتـقـدـمـ الـطـالـبـ إـلـىـ مـدـرـسـتـهـ)ـ وـنـقـولـ أـيـضاـ:ـ (ـتـقـدـمـ الـطـالـبـ فـيـ مـسـتـوـاـهـ الـدـرـاسـيـ)ـ،ـ فـالـفـعـلـ (ـتـقـدـمـ)ـ مـرـةـ تـعـدـىـ بـحـرـفـ الـجـرـ (ـإـلـىـ)ـ وـمـرـةـ تـعـدـىـ بـحـرـفـ الـجـرـ (ـفـيـ)ـ وـالـمـعـنىـ هـوـ الـذـيـ حـدـدـ الـحـرـفـ الـمـنـاسـبـ،ـ فـهـلـ كـانـ الـمـعـجمـ سـيـضـبـطـ وـبـيـنـ هـذـاـ الـاستـخـادـ وـذـاكـ؟ـ وـأـسـتـحـضـرـ هـنـاـ قـوـلـ الـإـمـامـ الشـافـعـيـ:ـ "ـلـاـ يـحـيـطـ بـالـلـغـةـ إـلـاـ نـبـيـ"ـ⁽¹⁾ـ،ـ فـهـلـ سـيـحـيـطـ بـهـ مـعـجمـ؟ـ خـاصـةـ أـنـنـاـ لـاـ نـتـحدـثـ عـنـ تـقـعـيـدـ مـسـأـلةـ نـحـوـيـةـ بـلـ اـخـتـيـارـ حـرـفـ الـجـرـ الـمـنـاسـبـ الـذـيـ يـخـتـلـفـ حـسـبـ ماـ يـقـضـيـ سـيـاقـ الـمـعـنىـ.

وـيـنـبـهـ الـبـاحـثـ إـلـىـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ الأـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـباـرـ فـيـ تـتـاوـلـنـاـ لـهـذـهـ المـسـأـلةـ،ـ التـفـرـيقـ بـيـنـ مـسـتـوـيـاتـ الـاستـعـمالـ الـلـغـويـ،ـ الـمـسـتـوـيـ الـفـصـيـحـ الـواـجـبـ عـلـىـ شـرـائـجـ اـجـتمـاعـيـةـ بـعـيـنـهاـ كـالـدـعـاـةـ وـالـمـعـلـمـيـنـ وـالـإـعلامـيـنـ وـالـمـتـقـنـيـنـ وـالـوـجـهـاءـ وـالـأـعـيـانـ،ـ وـالـمـسـتـوـيـ الـعـامـيـ لـعـوـامـ الـنـاسـ،ـ فـيـ الـمـسـتـوـيـ الـفـصـيـحـ يـنـبـغـيـ الـانتـباـرـ فـيـ اـسـتـخـادـ حـرـفـ الـجـرـ الـمـنـاسـبـ مـعـ الـفـعـلـ (ـنـ)ـ حـرـفـ الـجـرـ (ـعـنـ)ـ أـمـ (ـعـلـىـ)ـ وـإـنـ حـمـلـ عـلـىـ التـضـمـنـ أـوـ لـاـ،ـ أـمـاـ فـيـ الـمـسـتـوـيـ الـعـامـيـ فـلـاـ يـهـمـ ذـلـكـ وـلـاـ فـرقـ،ـ فـكـلـاـهـماـ جـائزـ.

الخلاصة

- يـخـالـفـ الـزـعـبـلـاويـ أـحـمدـ مـخـتـارـ عمرـ فـيـ إـجـازـتـهـ لـتـعـدـيـةـ (ـنـ)ـ بـ (ـعـلـىـ)ـ.

(1) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى . 174/12

- الحكم في اختيار حرف الجر المناسب ليتعدّى به الفعل، هو السياق والاهتمام بدقيق المعاني، وهذا شأن خاصة الناس، أما عامة الناس فلا ضير في استخدامهم طالما لم يخرجوا بذلك عن المألوف.

الفصل الرابع

قضايا أخرى

يتناول هذا الفصل قضايا لم يتطرق لها الباحث في الفصول الثلاثة الأولى، وهي: المرفوعات، والمنصوبات، وال مجرورات، فهذا الفصل يتناول بالبحث مسائل من أبواب أخرى في النحو، كال مجرومات والتتابع، ويمثل هذا الفصل الحقة الأخيرة في سلسلة هذا البحث، وقد كان الهدف منه ألا يستثنى الباحث في هذه الدراسة أيّاً من أبواب النحو، وعلى خلاف الفصول السابقة.

المبحث الأول: جهود الزعبلاوي النحوية

يعرض الباحث لمسأليتين كان للزعبلاوي جهود بهما في هذا الباب، المسألة الأولى: اجتهد فيها الزعبلاوي بالقول بعدم جواز العطف ب (أو) بعد همزة الاستفهام، وقد ذكر ذلك الرأي دون أن يدعمه بالشواهد والأدلة، والثانية: اجتهد بعدم جواز حذف العاطف أو حذف العاطف وإثباته قبل المعطوف الأخير وفيما يأتي عرض لمسأليتين:

المسألة الأولى: العطف بعد همزتي التسوية والاستفهام ب (أو)

أولاً: رأي الزعبلاوي

لا يجوز صلاح الدين الزعبلاوي العطف ب (أو) بعد همزة الاستفهام، والصواب العطف ب (أم)⁽¹⁾، وإن لم تسبق بهمزة الاستفهام جاز العطف ب (أو) وجاز العطف ب (أم) أيضاً على تقدير الهمزة⁽²⁾.

ويعتقد الباحث أن خطأ قد يكون طباعياً أو زلة قد وقع فيها الزعبلاوي، عندما لم يجز العطف ب (أو) بعد همزة الاستفهام، وربما كان يقصد همزة التسوية، لعدة دلائل تظهر في كلام الزعبلاوي، يقول الزعبلاوي: " ويسأل الكتاب: أيصح قيام (أو) مقام (أم) في هذا الموضوع؟ أقول: لا بد من (أم) كلما سبقتها همزة الاستفهام، وتسمى (أم المعادلة)، فإن لم تسبقها همزة الاستفهام، عطف الثاني ب (أو) إذا جاء بعدها فعلان؛ تقول: (سواه علىي قمت أو

(1) تسمى (أم) المتصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر، وتسمى (المعادلة) لمعادلتها الهمزة في إفادتها للتسوية والاستفهام، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 1/267-268 .

(2) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 294-295 .

قعدت)؛ لأنّه على تقدير الشرط، وتأويله: (إن فعلت هذا أو هذا فالأمران سواء) ⁽¹⁾ فثلاثة دلائل في كلام الزعبلاوي تثبت أنّ مقصده في كلامه همزة التسوية، وهي:

- الأول: المثال الذي ذكره ينطبق على همزة التسوية لا الاستفهام.
- الثاني: عند حذف الهمزة والعلف بـ (أو) ذكر الزعبلاوي أنّ ذلك يكون على تقدير الشرط، وهذا يكون مع همزة التسوية لا الاستفهام.
- والثالث: قول الزعبلاوي: (ويسأل الكتاب: أيسّح قيام (أو) مقام (أم) في هذا الموضوع؟) فالموضوع الذي تحدث عنه الزعبلاوي (سواء) مع همزة التسوية والاستفهام، وليس الاستفهام وحده.

ثانياً: رأي القدماء

لقد وقف الباحث على ثلاثة آراء للقدماء حول هذه المسألة، ولا يحصر الباحث آراء القدماء في ذلك، بل هذا ما وصل له جهده، وهذا عرضٌ لهذه الآراء:

- الأول: ذهب جمهور القدماء إلى منع العطف بعد (سواء) ⁽²⁾ بـ (أو) إذا سُبّقت بهمزة التسوية، كسيبوبيه ⁽³⁾ والسيرافي ⁽⁴⁾ والرضي ⁽⁵⁾ وأبن هشام ⁽⁶⁾ وأجازوا العطف بـ (أم) فقط،

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 294 .

(2) ومثلها (لا أبيالي) في المنزلة والمقصود باللفظين التسوية، وقد استخدم القدماء هذين اللفظين في أمثلتهم وأي لفظ يؤدي نفس المعنى ينطبق عليه ما ينطبق عليهما .

(3) يقول سيبوبيه: "فاما إذا قلت: ما أبيالي أضربت زيداً أم عمراً، فلا يكون هنا إلا (أم)" الكتاب 3/180 .

(4) جاء في حاشية الخضري عند حديثه عن همزة التسوية: "نقل الدمامي عن السيرافي أنّ (أو) لا تمنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها" الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2/625 .

(5) يقول الرضي في منع العطف بـ (أو) بعد الهمزة وجواز العطف بـ (أم): "ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقل: (لا أبيالي قمت أو قعدت)، ولا (لأضربيتَه قام أو قعد)، لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هنا، وليس في الهمزة مع (أو) تسوية" الإسترابادي، شرح الرضي 4/414 .

(6) يقول ابن هشام: "إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً" مغني الليب 1/280، ويبعد أنّ بعض المتأخرین أول كلام ابن هشام على غير المراد منه، فعرض لخطئة ابن هشام لقول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا)، وخلص من ذلك إلى أنّ ابن هشام لا يُجيز العطف بـ (أو) مع عدم وجود الهمزة، فالخضري يقول: "ولذا لحن في المغني قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا) وصوابه: أم، لكن نقل الدمامي عن السيرافي أنّ (أو) لا تمنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها، قال: وهذا نصّ صريح

فلا يجوز عندهم (سواءً عندي أقمت أو قعدت)، وصوابه العطف بـ (أم)، أما إذا حذفت الهمزة فيجوز العطف بـ (أو) فيجوز قوله: (سواءً عندي قمت أو قعدت). أما إذا سُبّقت بهمزة استفهام فـ إِنْ يجيزون العطف بـ (أم) وـ (أو) حسب ما يقتضي المعنى، فإن كانت بمعنى أيهما عطفنا بـ (أم)، وإن كانت بمعنى أحدهما عطفنا بـ (أو)⁽¹⁾.

- الثاني: ذهب إلى عدم جواز العطف بـ (أو) بعد (سواء)، حتى لو لم تكن الهمزة موجودة، ذهب إلى ذلك أبو علي ونقله عنه الرضاي بقوله: " وقال أبو علي: لا يجوز (أو) بعد سواء، فلا تقول: (سواء على قمت أو قعدت)، قال: لأنّه يكون المعنى: سواء على أحدهما"⁽²⁾.

=**يصح قول الفقهاء** " حاشية الخضري 625/2، فالخضري لم يذكر أن ابن هشام لا يمنع العطف بـ (أو) إذا لم تسبق بهمزة التسوية، بل حمل كلامه على أنه لا يجيز العطف بـ (أو) حتى لو لم تسبق بهمزة، وهذا غير صحيح بظاهر كلام ابن هشام نفسه، الذي يقول في بداية حديثه عن المسألة: " إذا عطفت بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً " مغني اللبيب 1/280، والظاهر في حديث ابن هشام أن منع (أو) محصور بوجود الهمزة فإن حذفت جاز (أو)، والخضري لم يذكر ذلك بل ذكر رأي السيرافي الذي يوافق رأي ابن هشام في جواز العطف بـ (أو) إذا لم تسبق بهمزة التسوية، والخضري بذلك يوهمنا بأن ابن هشام يمنع ذلك، وهو لم يحاول تأويل كلام ابن هشام كما فعل صاحب حاشية الأمير الذي قال: إن ابن هشام قلل الهمزة هنا لذا لم يجز العطف بـ (أو)، يقول محمد الأمير: قوله: (أولع الفقهاء) بالبناء للمفعول وظاهر المصنف اندرج هذا في الموضوع أي ما بعد الهمزة، مع أنه لا همزة في كلام الفقهاء، فكانه يرى تقديرها " حاشية الأمير 42، وقد سار بعض المعاصرين على نفس النهج، فقد نسبت الدكتورة عزيزة فوال بابتي إلى ابن هشام منعه للعطف بـ (أو) حتى مع حذف الهمزة، انظر: بابتي، المعجم المفصل في النحو العربي 277 .

(1) يجيز سبيويه العطف بـ (أم) وـ (أو) بعد همزة الاستفهام، لكنه يفرق بينهما، فالعطف بـ (أم) يعني (أيهما) أي تعيين أحد المعطوفين، والعطف بـ (أو) يعني (أحدهما) وجوابه نعم ولا، يقول سبيويه: " وتقول: أتجلس أو تذهب أو تحثّن؟ وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال، فاما إذا أدعّيت أحدها فليس إلا أتجلس أم تذهب أم تأكل؟ كأنك قلت: (أي) هذه الأفعال يكون منك " الكتاب 3/180، وكذا الرضاي يقول: " واعلم أن الفرق بين (أو) وـ (أم) المتصلة في الاستفهام، أنَّ معنى قوله: (أزيداً رأيت أو عمرًا؟) أحدهما رأيت؟ وجوابه: لا أو نعم، ومعنى قوله: (أزيداً رأيت أم عمرًا؟) أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عمرًا " شرح الرضاي 4/414، أما ابن هشام فلا يفرق بينهما في المعنى، ويرى أنه يمكن أن تجيب بالتعيين إذا عطفت بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، يقول ابن هشام: " وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً وكان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا) وذلك أنه إذا قيل: أزيدٌ عندك أو عمرو؟ فالمعنى: أحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صَحَّ لأنَّه جوابٌ وزيادة " مغني اللبيب 1/282 .

(2) الإسْتِرَابَادِيُّ، شرح الرضاي 4/413 .

- الثالث: ومن المتأخرین من أجاز دخول (أو) مطلقاً حتى مع وجود همزة التسویة كصاحب حاشیة الامیر على معنی اللبیب^(۱).

وظهر صنف رابع لم يشر إلى جواز العطف بـ (أو) أو منعه في هذا الأسلوب، كابن عقیل^(۲) فقد ذکر أن (أم) المعادلة تأتي بعد همزة التسویة وهمزة الاستفهام، وقد تأتي (أم) مع حذف الهمزة المقدرة عند أمن اللبس، كقراءة ابن محیصن لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ۶] بحذف الهمزة من (أنذرتهم)، دون أن يشير إلى جواز العطف بـ (أو) أو عدم جواز ذلك في هذا الموضع.

تنبيه:

ظهر بعض الغموض عند الخضري في تناوله للمسألة، فقد ذکر أنه على إعراب الجمهور لا تصح (أو) مطلقاً، وأن إعراب الرضي يجيز استخدام (أو) مطلقاً، ولا يقتصر جوازها على حذف الهمزة، يقول الخضري: " وعلى إعراب الجمهور لا تصح (أو) مطلقاً لمنافاتها التسویة، إلا أن يدعى انسلاخها عن الأحد ك (أم)، وعلى إعراب الرضي، تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقرر كالثابت، على أن التسویة كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة، وإنما سُميت همزة التسویة لوقوعها بعدها يدل عليها، وحيثند فالإشكال في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بإنصاف"^(۳)، فالجمهور يعرب (سواء) خبراً مقدماً للمبتدأ المؤخر المؤول بالمصدر، أما الرضي فيعرب (سواء) خبراً لمبتدأ محدود تقديره: الأمران سواء^(۴)، ولكن الرضي مع إعرابه هذا لم يقل بجواز دخول (أو) مطلقاً حتى مع حذف الهمزة، فعند وجود الهمزة فالرضي يمنع دخول (أو) ودليل ذلك قوله: " ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقل: (لا أبالي أقمت أو قعدت)، ولا (لأضربني أقام أو قعد)؛ لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسویة المطلوبة

(۱) يقول صاحب حاشیة الامیر: " قوله: لم يجز قیاساً یشیر إلى ما خالف القياس من القراءة الشاذة الآتية وبعد فاتحیق كما أفاده الشارح الجواز وإن كانت (أو) لأحد الشیئین والتسویة إنما تكون بين متعدد، فـ (أم) كذلك لأحد الشیئین فالذی یصححها یصحح (أم) الامیر، حاشیته على معنی اللبیب 42/1، والمقصود بالقراءة الشاذة، القراءة التي أوردها ابن هشام لقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ۶] باستخدام (أو) بدل (أم)، وصاحب الحاشیة یرى أن (أو) مثل (أم) فالذی یصحح (أم) یصحح (أو) .

(۲) انظر: ابن عقیل، شرح ألفیة ابن مالک 229/3 - 230 .

(۳) الخضري، حاشیته على شرح ابن عقیل 2/625 .

(۴) انظر: الإستراباذی، شرح الرضی 409-410، الخضري، حاشیته على شرح ابن عقیل 2/625 .

هنا، وليس في الهمزة مع (أو) تسوية^(١) وإن اختلف الرضي في إعرابه لـ (سواء) عن جمهور النّحاة، لكنه لم يختلف معهم في عدم جواز (أو) مع وجود همزة التسوية، وبذلك فلا يتحقق الكلام الذي ذكره الخضري مع الآراء التي جاءت في كتب النّحاة.

ثالثاً: رأي المحدثين

يظهر للباحث أنّ المحدثين كانوا أكثر تيسيراً من القدماء، فقد ذهب مجمع اللغة العربية إلى جواز العطف بـ (أو) و (أم) بوجود الهمزة وبغيرها، لكن الأفضل استخدام (أم) مع الهمزة في أسلوب (سواء) على حد قولهم^(٢)، وتبعهم في ذلك محمد العدناني^(٣) وأحمد مختار عمر^(٤) ولم يقف الباحث على رأي للمحدثين يمنع العطف بـ (أو) مع وجود الهمزة سوى الزعبلاوي .

ومن المحدثين من تحدّث عن (أم) المتصلة دون أن يشير إلى جواز العطف بـ (أو) في موضعها سواء مع ذكر الهمزة أو حذفها، كالشيخ مصطفى الغلاياني^(٥) ومحمد عيد^(٦) وعبد الغني الدقر^(٧) وسعيد الأفغاني^(٨).

(١) الإسترابادي، شرح الرضي 414/4 .

(٢) أورد عباس حسن في النحو الوافي رأي المجمع، وذكر أن ذلك جاء في كتاب في أصول اللغة الصادر عن المجمع عام 1969م، ولقد حاول الباحث الحصول على الكتاب ولم يستطع، لذا ينقل النص كما أورده عباس حسن، وهذا نصه: "يجوز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، وفقاً لما قرره جمهرة النّحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: (سواء على أحضرت أم غبت) (سواء على حضرت أم غبت) (سواء على أحضرت أو غبت) (سواء على حضرت أو غبت)، والأكثر الفصيح استعمال الهمزة و(أم) في أسلوب سواء" النحو الوافي 588/3 الحاشية، ولقد ذكر المجمع عند إجازته استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها أنّ هذا رأي جمهرة النّحاة، لكن عند إجازته للعطف بـ (أو) لم ينسب ذلك لأحد من النّحاة .

(٣) انظر : العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 329 .

(٤) انظر : عمر، معجم الصواب اللغوي 454-455 .

(٥) انظر : الغلاياني، جامع الدروس العربية 3/247 .

(٦) انظر : عيد، النحو المُصْفَى 612-613 .

(٧) انظر : الدقر، معجم النحو 58-59 .

(٨) انظر : الأفغاني، الموجز في قواعد العربية 363 .

الخلاصة

- إن افترضنا أن الزعبلاوي لا يجيز العطف بـ (أو) بعد همزة الاستفهام، فإنه يكون بذلك ذكر رأياً لم يذهب له أي من النحاة، وإن افترضنا أنه يقصد همزة التسوية- ولكنّه وقع بزلة كتابية أو حدث خطأ في الطبع- وهذا ما يميل إليه الباحث- يكون بذلك وافق جمهور النحاة القدماء وعارض مجمع اللغة العربية ومحمد العدناني وأحمد مختار من المحدثين، وربما لم يطلع الزعبلاوي على رأي المجمع اللغوي؛ لأنّه لم يشر لرأيه الذي يخالف ما ذهب إليه، وعادة الزعبلاوي أن يشير إلى الآراء المخالفة ويحاول تفنيدها بالحجج والبراهين.
- حمل الخضري آراء النحاة على غير ما ذهب إليه النحاة أنفسهم، كما فعل مع ابن هشام عندما حمل كلامه على عدم جواز العطف بـ (أو) حتى لو لم تسبق بهمزة، والرضي عندما حمل إعرابه على جواز العطف بـ (أو) مطلقاً حتى مع وجود همزة التسوية.
- اتجه المعنيون بمسائل الخطأ والصواب على ألسنة الناس في اللغة، كمجمع اللغة العربية، والنقد الذين صنفوا في هذا الباب، إلى التيسير في هذه المسألة، أما العلماء الذين كان اهتمامهم أكبر بالتصنيف النحوي فساروا على نهج القدماء.

المسألة الثانية: حذف واو العطف

يجري على ألسنة بعض الناس ذكرهم لبعض المعطوفات دون ذكر العاطف، كقولهم: (زرت أحمد خالداً سعيداً)، أو يكتفون بذكر العاطف قبل آخر معطوف، كقولهم: (زرت دمشق بغداد الرباط والقاهرة)، فهل لهذا الاستخدام وجہ في العربية؟ لقد تنوّعت الآراء في هذه المسألة وتدرجت بين الرفض والقبول، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

يرفض صلاح الدين الزعبلاوي استخدام هذا الأسلوب في كلامنا، مبيّناً أن الصواب هو إثبات حرف العطف قبل كل معطوف، وأن ذكر حرف العطف قبل المعطوف الأخير يوافق الأسلوب الفرنسي لا العربي، لذلك يجب إثبات حرف العطف قبل كل معطوف، ويستشهد على ذلك بما ذكره أبو البقاء الكوفي من عدم جواز حذف حرف العطف سوى ما جاء منه في

ضرورة الشعر، ويستشهد بما جاء في القرآن الكريم، إذ إن آيات الكتاب الكريم، لم تحتو على مثل هذا الأسلوب، فالآيات التي تعددت فيها المعطوفات أثبتت فيها حرف العطف، كقوله تعالى: ﴿ حِرَّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَّتُكُمْ وَبَنَائِكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَّتُكُمْ وَبَنَاثُ الْأَخْنَثِيَّ وَبَنَاثُ الْأَخْنَثِيَّ وَأَمَّهَّتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنْ الرَّضَدَةِ وَأَمَّهَتْ نِسَاءِكُمْ وَرَبَّتِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّلْ أَبْنَاءِكُمْ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوهُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٣] ^(١).

ثانياً: رأي القدماء

لقد جاء في كلام العرب عدة شواهد، أولها النهاة على حذف واو العطف فيها، كقول أبي زيد ^(٢) (ت 215هـ): "أكلت لحمًا، سمكاً، تمراً" ^(٣)، قوله الشاعر ^(٤):

صَبَائِحِي عَبَائِقِي قَيْلَاتِي وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عِلَّاتِي

وقول الآخر ^(٥):

(١) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 406-407 .

(٢) هو أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة ووفاته بها، وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال: (سمعت الثقة) عن أبي زيد، انظر: الزركلي، الأعلام 3/92 .

(٣) ابن جني، الخصائص 1/290 .

(٤) رجز لم ينسب لقائل، وفي الخصائص وضرائر الشعر البيت تُسبِّب لابن الأعرابي، وفي ضرائر الشعر والمحكم والمحيط الأعظم وتاج العروس ولسان العرب: (ومالي لا أنسقَ على علاتي) انظر: ابن جني، الخصائص 1/290، وابن عصفور، ضرائر الشعر 161، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 5/388، والزبيدي، تاج العروس 26/235، وابن منظور، لسان العرب 10/281 .

(٥) البيت لمجهول، وفي الخصائص لأبي الحسن - ولم يحدد من هو أبو الحسن - ، وللبيت عدة روایات ففي شرح الكافية الشافية والهمع (يغرس الود في فؤاد الكريم)، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة: (يثبتُ الودَ في فؤادِ الكريم)، انظر: ابن جني، الخصائص 1/290، والقازار، ما يجوز للشاعر في الضرورة 264، وابن عصفور، ضرائر الشعر 161، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1260، والسيوطى، همع الهوامع 5/274، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة 981 .

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَا يُرْجِعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وقد كان للنحوة أربعة آراء في تلك الشواهد وغيرها، وهي:

- الأول: ذهب إلى عدم جواز حذف حرف العطف كابن جني الذي اعتبر أن ما جاء في تلك الأمثلة من حذف واو العطف شاذ، وأن حرف العطف يُحذف إذا حُذف المعطوف، أما مع بقائه فلا يُحذف، وهذه الأمثلة شاذة⁽¹⁾ وقد أجاز ابن جني أن تكون (صبائحي) و(غبائقي) و(قيلاطي) بدل من (علاتي) في بيت ابن الأعرابي⁽²⁾ وبذلك وجد تخريجه تبعده عن القول بحذف واو العطف، وقد وافق ابن جني كل من ابن سيده⁽³⁾ (ت 458هـ) والسعدي⁽⁴⁾ (ت 581هـ) وابن الصانع (ت 680هـ).
- الثاني: ذهب إلى جواز حذف حرف العطف إذا دل عليه دليل، وهو رأي ابن عصفور، الذي يقول في باب نقص الكلمة: " ومنه: حذف حرف العطف إذا دل المعنى عليه"⁽⁵⁾.
- الثالث: ذهب ابن مالك إلى جوازه مطلقاً دون أن يخصه بضرورة الشعر أو يحدد له ضوابط معينة⁽⁶⁾ وقد وافقه السيوطي في ذلك⁽⁷⁾، وكذلك جاء عند المرزوقي⁽⁸⁾.

(1) انظر: ابن جني، الخصائص 1/290-291.

(2) انظر: ابن جني، الخصائص 2/280.

(3) يقول ابن سيده بأن حذف حرف العطف ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال ولذلك يُرفض، انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم 5/388.

(4) وقد ذكر السيوطي أن السعدي وابن الصانع أيضاً لا يجيزان حذف حرف العطف وحده، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيده معناها، وكذا بالقياس على حروف النفي والتوكيد والتنمية والترجح وغيرها، إلا الاستفهام جاز إضماره، انظر: السيوطي، همع الهوامع 5/274.

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر 161.

(6) يقول ابن مالك: " وأشارت بقولي: وحذف عاطفٍ قد يُلفَى " إلى مواضع قُصِد فيها العطف مع حذف العاطف، منها قول النبي - عليه السلام - : تصدق رجلٌ من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمرة " ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1260.

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع 5/274.

(8) يقول المرزوقي في شرحه: " ولا يمتنع أن يكون أراد: وعن الأشاعة، فحذف العاطف كما تقول: رأيت زيداً، عمرًا، خالداً " المرزوقي، شرح ديوان الحماسة 981.

- الرابع: ذهب الفزار القيرواني⁽¹⁾ (ت 412هـ) وابن هشام⁽²⁾ إلى جواز حذف حرف العطف لضرورة الشعر، وذكر ابن هشام عدّة آيات حُرَجَت على حذف حرف العطف.

ثالثاً: رأي المحدثين

لم يقف الباحث على قولٍ للمحدثين يمنع حذف حرف العطف، كما لم يجد الباحث في كثير من كتب النحو الحديثة ما يتطرق إلى مسألة حذف حرف العطف، وبعض منها تطرق إلى جواز حذف حرف العطف مع معطوفه⁽³⁾، ويمكن أن نفهم من ذلك أنه لا يجوز حذف حرف العطف وحده، أما بالنسبة للنحواء الذين عرَضُوا لمسألة حذف حرف العطف وحده، فقد وجد الباحث فيما وقف عليه من آرائهم أنّهم يجيزون ذلك، وقد تدرجت آراؤهم على النحو الآتي:

- ذهب مكي الحسني إلى عدم جواز حذف الواو العطف⁽⁴⁾، وقد سار بذلك على نهج أستاذته صلاح الدين الزعبلاوي، ولم يقف الباحث على رأي لغيرهما يمنع ذلك.
- ذهب عباس حسن⁽⁵⁾ وأحمد مختار عمر⁽⁶⁾ إلى جواز حذف ثلاثة من أحرف العطف فقط، وهي: (الواو) و(أو) و(الفاء)، لكنّ أحمد مختار يرفض حذف حرف العطف عند تعدد المعطوفات والإبقاء عليه قبل المعطوف الأخير، ففي عبارة مثل: (شاهدت كل شيء في السوق والحقول) لا يجوز إثبات الواو قبل المعطوف الأخير فقط، فإما أن تثبتها قبل جميع المعطوفات، أو تضمّرها قبل جميع المعطوفات⁽⁷⁾.
- ذهب مجمع اللغة العربية⁽⁸⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁹⁾ إلى جواز حذف حرف العطف الواو إذا أمن اللبس.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن جعفر الفزار القيرواني التميمي، وقد نقل رأيه عن بعض النحوين دون ذكر أسمائهم أو مذاهبهم النحوية، انظر: الفزار، ما يجوز للشاعر في الضرورة 264.

(2) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 6/466-467.

(3) تطرق لذلك الغلايبي دون أن يتحدث عن حذف حرف العطف وحده، انظر: الغلايبي، جامع الدروس العربية 3/251.

(4) انظر: الحسني، نحو إتقان الكتابة باللغة العربية العلمية 92-94.

(5) انظر: حسن، النحو الوفي 3/640.

(6) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 935.

(7) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 877.

(8) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 935.

(9) ذكر الدقر من أحكام الواو العطف جواز حذفها عند أمن اللبس، انظر: الدقر معجم النحو 431.

وإن كان للباحث ميلٌ فهو يميل إلى رأي ابن جني والقول بشذوذ حذف حرف العطف، وعدم جواز قياسيته سوى ما جاء مسماً عن العرب وما اضطر إليه الشاعر؛ وذلك لأن الأمثلة التي جاءت عن العرب قليلة، لا تكفي لنقيس عليها، كما أنَّ الباحث لا يجد الإبقاء على حرف العطف قبل المعطوف الأخير، وحذفها من المعطوفات قبله – عند تعدد المعطوفات- لأنَّ هذا يعتبر انقصاً من مقدار اللغة العربية التي فاقت اللغات بлагةً وجمالاً، فكيف تأخذ اللغة العربية أسلوب لغة أخرى؟ أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير.

الخلاصة

- اجتهد الزعبلاوي في عدم قبول عبارات حذف فيها حرف العطف عند تعدد المعطوفات، وعبارات أثبت فيها العاطف قبل المعطوف الأخير، مثل: (زرت دمشق بغداد والقاهرة)، ووافق الزعبلاوي في اجتهاده رأي ابن جني وغيره من النحاة في عدم قبول حذف حرف العطف عند تعدد المعطوفات، أما إثبات العاطف قبل المعطوف الأخير فلم يقف الباحث على قول للقدماء في هذه المسألة.

المبحث الثاني: موافقات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي موافقات في القضايا المختلفة، وقد كانت موافقاته متقدمة مع رأي جمهور النحاة قديماً وحديثاً، وأحياناً يوافق رأي أحد النحاة دون غيره، غير أنه – وعلى خلاف نهجه- لم يحاول إثبات رأيه بمزيد من الشواهد والأدلة، في المسائل التي تناولها الباحث، وقد اختار الباحث ثلاث مسائل لموافقات الزعبلاوي، وهذا عرضُ لها:

المسألة الأولى: كلمة (راتب) بمعنى أجر

يطلق عامة الناس وخاصتهم على الأجر المنظم الذي يتقادمه الموظف كلمة (الراتب)، فهل لذلك وجْهٌ في العربية؟ وهل يمكن تأصيل هذه المسألة؟ بحث الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يلي عرضُ لذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

ذكر الزعبلاوي أنَّ كلمة (راتب) جاءت في المعاجم بمعنى الثابت وال دائم، لكنه يجيز استعمالها للدلالة على الأجر الشهري الذي يأخذه العامل أو الموظف، ويستند على صحة ما يقول بما ذكره الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه نظرات في اللغة والأدب، بأنَّ أصل التسمية هي (الأجر الراتب)، ثم استعنى عن الموصوف وأقيمت الصفة مقامه⁽¹⁾.

وقد ذكر الزعبلاوي أنَّ النحاة يُسمون الصفات المقطوعة عن موصوفها بالصفات الغالبة، وفي هذا ليسَ وقع به الزعبلاوي، إذ إنَّ الصفات المقطوعة تختلف عن الصفات الغالبة، فالغالبة هي التي مرَّ ذكرها وحُذفت فيها الموصوف وقامت الصفة مقامه، أما الصفات المقطوعة فهي أن تختلف الصفة في إعرابها عن الموصوف، فإذاً أن تُرفع بتقدير مبتدأ محفوظ وجواباً أو تُنصب بتقدير فعل محفوظ وجواباً، والأكثر في النعت المقطوع أن يكون مدحًا أو ذمًا أو ترجمًا ومن أمثلة النعت المقطوع، قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأُهُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾ [المدح: ٤]، وقولهم: (الحمدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ) وغيرها، إذ الأصل أن نقول: (حملة) و(الحميد) بالرفع والجر تبعًا لموصوفهما، لكن تُنصب الأولى على تقدير فعل محفوظ تقديره: (أنَّمَا)، ورُفعت الثانية على تقدير مبتدأ محفوظ تقديره: (هو الحميد)، ومن ثم فكل من الصفة الغالبة والصفة المقطوعة مختلفتان تماماً، ولم يخلط القدماء في التسمية بين النوعين من الصفات⁽²⁾.

ثانياً: رأي القدماء

لم تأت كلمة (راتب) في المعاجم العربية القديمة بمعنى الأجر الذي يأخذه الموظف، بل جاءت بمعنى الثابت الدائم⁽³⁾، لكنها جاءت في عبارات بعض المتأخرین بهذا المعنى، كما جاء في نفح الطيب للمقرئ التلمساني (ت 1041هـ): "بأن يجدد له حكم ما بيده من الأوامر المتقدم تاریخها المتضمنة تمثیلة خمسمائة دینار من الفضة العشرية في كل شهر عن مرتب له

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 220.

(2) انظر: الإسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرَّضِيِّ 321-322/2، وَابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ الْفَقِيْهِ ابْنِ مَالِكٍ 204-205/3، والغلايیني، جامِعُ الدُّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ 229-228/3، والأفْغَانِيُّ، الْمَوْجُزُ فِي قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ 357، وَالصِّدِّيْقِيُّ، الْكَفَافُ 1046-1047.

(3) انظر: الجوهرى، الصحاح 1/133.

ولولده⁽¹⁾ فقد جاء لفظ (مرتب) بمعنى (أجر) أو (عطاء) شهري، وجاء في أكثر من موضع في هذا الكتاب بهذا المعنى، كما جاء اللفظ كذلك بهذا المعنى في رحلة ابن بطوطة ورحلة ابن جبير.

وأما إذا أخذنا هذه المسألة كما أولها بعض المحدثين بحمل كلمة (راتب) على أنها صفة غالبة حُذفت موصوفها، فقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز حذف الموصوف، وقد ذكر سيبويه عدة شواهد حُذفت فيها الموصوف ووضعت الصفة مكانه، كقول النابغة⁽²⁾:

كَانَكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُعْقِعُ خَلْفَ رِجْلِيهِ بِشْنٍ

والمعنى: كأنك جمل من جمال بنى أقيش، فحُذف الموصوف (جمل) وقامت الصفة مقامه (من جمال) لوجود دليل على الموصوف المذوق، وهو (يُقعَّع خلف رجليه) فهذا دليل على (جمل) المذوق، ومن الجدير بالذكر أن سيبويه لم يذكر أن المذوق هو الموصوف، وقامت الصفة مكانه ولكن مُحَقِّق الكتاب⁽³⁾ ذكر أن سيبويه يقدّر هذا الشاهد وغيره على حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، ومن النحاة الذين أجازوا حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، المبرد⁽⁴⁾ والزمخشي⁽⁵⁾ والرضي⁽⁶⁾ وابن عقيل⁽⁷⁾ والأشموني والصبان⁽⁸⁾.

(1) المقري، نفح الطيب 6/6 .

(2) البيت للنابغة الذبياني، انظر: الذبياني، ديوانه ص 137، وسيبوه، الكتاب 2/345، وابن جني، سر صناعة الإعراب 284، وابن يعيش، شرح المفصل 2/254 .

(3) سيبويه، الكتاب 2/345 الحاشية 4 .

(4) يقول المبرد: " لأنَّ الْوَصْفَ يَقُومُ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ، إِذَا كَانَ دَالًا عَلَيْهِ" المبرد، المقتصب 2/135 .

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 2/250 .

(6) يذهب الرضي إلى جواز حذف الموصوف بكثرة بشرط ألا يوصف بظرف أو جملة، وإن وُصِّفَ بظرفٍ أو جملة جاز حذف الموصوف ولكن ليس بكثرة الأول، بشرط أن يكون الموصوف مسبوقاً باسم يشمله مجرور بـ (من) أو (في)، إلا في ضرورة الشعر، انظر: الإسตราياني، شرح الرضي 2/324-326 .

(7) انظر: ابن عقيل، شرح ألقية ابن مالك 3/205 .

(8) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/102-104 .

ومن النّهاة من استقبح حذف الموصوف، فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض، وأنّه لم يجز في بيت النابغة السّابق، إلّا لضرورة الشّعر⁽¹⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

طرح هذه المسألة الشيخ مصطفى الغلاياني في كتابه نظرات في اللغة والأدب، وأجاز استعمال كلمة الراتب للدلالة على الأجر الشهري الذي يتقاده الموظف لقاء عمله، على تقدير موصوف مذوف لكلمة الراتب، فأصلها (الأجر الراتب) ثم استغنى عن الموصوف وهو (الأجر) لاشتهره، وقامت الصفة (الراتب) -والتي بمعنى الثابت- مقامه⁽²⁾، وقد تبعه في ذلك كل من محمد العدناني⁽³⁾ وصلاح الدين الزعبلاوي⁽⁴⁾ وأحمد مختار عمر⁽⁵⁾.

وقد جاء لفظ (مرتب) بمعنى الأجر الذي يأخذه الموظف في المعجم الوسيط⁽⁶⁾ وغيره من المعاجم الحديثة أشار إليها المحدثون.

الخلاصة

- اجتهد الغلاياني في تأويل مسألة كلمة (راتب) على تقدير حذف الموصوف، وقد وافقه الزعبلاوي في ذلك.

(1) انظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب 284-285.

(2) ذكر ذلك الزعبلاوي في كتابه معجم أخطاء الكتاب، وقد تعذر على الباحث الوصول لكتاب الغلاياني، انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 220.

(3) ويستشهد العدناني على ذلك بما جاء في بعض المعاجم الحديثة كالمد والمن و الوسيط، التي أجازت استعمال (راتب) بمعنى الأجر، انظر: العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة 275-276.

(4) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 220.

(5) يستشهد أحمد مختار عمر على ذلك بورود اللّفظ في عصور اللغة الوسيطة بمعنى الأجر، كمعجم ابن جُبَير، ونفح الطيب، ورحلة ابن بطوطة، وتاريخ تونس للمسعودي، بالإضافة لوروده في المعجم الوسيط بذلك المعنى، انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 681.

(6) جاء في الوسيط: " (الراتب): يُقال: رزق راتب: ثابت دائم، ومنه الراتب الذي يأخذه المستخدم أجراً على عمله (محديث)" المعجم الوسيط 326.

- وافق الزعبلاوي جمهور النّحاة قديماً وحديثاً بجواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، بشرط أن يدل عليه دليل.
- خلط الزعبلاوي في التسمية بين النعت المقطوع والصفة الغالبة، وهما مختلفان بعضهما عن بعض.

المسألة الثانية: نعت اسم لا النافية للجنس

النعت يتبع المنعوت في أحكام منها إعرابه، ويحصل أن يُنْعَت (اسم لا) النافية للجنس فما الحال الإعرابية المناسبة لنعته؟ لقد طرح النّحاة هذه المسألة وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

يذكر الزعبلاوي أنّ لنعت اسم (لا) النافية للجنس ثلاثة أوجه من الناحية الإعرابية، وهي:

- الأول: النصب مع التنوين، وهو أقوى الأوجه.
- الثاني: النصب بلا تنوين، أي: بناء الصفة على الفتحة.
- الثالث: الرفع مع التنوين.

ويطرح الزعبلاوي تساؤلاً عن الحكم الإعرابي للصفة في حال فصلها عن اسم (لا)، ويجيب على ذلك بأنّ لها وجهين، هما: النصب مع التنوين، والرفع مع التنوين، أما البناء على الفتح فلا يجوز، وشرطه ألا يفصل بين اسم (لا) وصفته فاصل⁽¹⁾.

ثانياً: رأي القدماء

- ذهب سيبويه⁽²⁾ والمبرد⁽³⁾ إلى أنّ لنعت اسم (لا) وجهين إعرابيين، هما: النصب مع التنوين كقولهم: (لا غلام ظريفاً لك) وهو الأكثر استعمالاً، والنصب من دون تنوين على البناء، كقولهم: (لا غلام ظريف لك).

(1) انظر : الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 539-540 .

(2) انظر : سيبويه، الكتاب 2/289-290 .

(3) انظر : المبرد، المقتصب 4/367 .

- ذهب جمهور النّحاة كأبي بكر السراج⁽¹⁾ وابن جني⁽²⁾ والزمخشري وابن يعيش⁽³⁾ والرضي⁽⁴⁾ وابن هشام⁽⁵⁾ وابن عقيل⁽⁶⁾ إلى أنّ لنتع اسم (لا) ثلاثة أوجه إعرابية،

وهي:

- الأول: النصب مع التنوين وهو الأكثر استعمالاً.
- الثاني: النصب بلا تنوين، أي بناء الصفة على الفتحة.
- الثالث: الرفع مع التنوين.

أما في حالة الفصل بين اسم (لا) وصفته، فلا يجوز إلا التنوين في هذا الموضع، ولا يجوز النصب على البناء، ومن الأمثلة التي ذكرها النّحاة للفصل بين (اسم لا) وصفته⁽⁷⁾:

- أن يكون لاسم (لا) أكثر من نعت، فيجوز بناء النعت الأول منها فقط، أما الثاني أو الثالث فلا يُبنى، ففي جملة مثل: (لا رجل ظريفَ كريماً)، يجوز بناء النعت الأول (ظريف)، ولا يجوز بناء النعت الثاني (كريماً)، لأنّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة اسمًا واحدًا.
- أن يفصل بين اسم (لا) ونعته شبه جملة، ظرفية أو جار و مجرور، فلا يجوز بناء النعت في مثل: (لا رجل في الدار ظريفاً)، لأنّ شبه الجملة فصل بين المنعوت (اسم لا) ونعته.
- أن يكون اسم (لا) غير مفرد كالمضاف وشبيه المضاف، فلا يجوز البناء في مثل (لا غلامَ رجلٍ ظريفاً)، لأنّ المنعوت اسم (لا) مضاف معرب وقد فصل المضاف إليه (رجل) بين اسم (لا) وصفته.

(1) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 1/384-385.

(2) انظر: ابن جني، اللمع في العربية . 43

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 2/105-107.

(4) وذهب الرضي إلى أنّ الرفع هو القياس، لأنّ التوازع تتبع متبعاتها في الإعراب لا في الحركة البنائية، انظر: الإستراباذى، شرح الرضي 2/173-176.

(5) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 2/23-24.

(6) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك . 17/2

(7) انظر: الكتاب 2/289-290، والمقتضب 4/367، والأصول في النحو 1/384، وشرح المفصل 2/107، وشرح الرضي 2/173، وشرح ابن عقيل 2/18، وأوضح المسالك 2/24.

ثالثاً: رأي المحدثين

ذهب جمهور المحدثين كالغلابي⁽¹⁾ وعباس حسن⁽²⁾ وعبد الغني الدقر⁽³⁾ وفاضل السامرائي⁽⁴⁾ وأحمد مختار عمر⁽⁵⁾، إلى أنّ لنت^(اسم لا) النافية للجنس ثلاثة أوجه إعرابية، وهي: البناء على الفتح، والإعراب على النصب والرفع.

أما في حالة كان النعت أو المنعوت غير مفرد، أو فصل فاصل بين المنعوت (اسم لا) والنعت، لم يجز البناء، وجاز الإعراب نصباً ورفعاً، وهو بذلك يوافقون جمهور القدماء.

وقد شدّ يوسف الصيداوي في طرحة عن جمهور القدماء والمحدثين، فقد ذهب إلى أنّ لنت^(اسم لا) النافية للجنس منصوبٌ منونٌ في كل حال، إلا إذا فصل فاصل بين (اسم لا) ونعته، فيجوز التوين والبناء، فيجوز قولهم: (لا طالب عندنا كسولاً أو كسوة)، ويعتقد الباحث أنّ ما ذهب إليه الصيداوي لا يعدو كونه خطأً في نقل كلام القدماء، فما ذكره مختلفٌ عما جاء به القدماء وتبعهم المحدثون فيه، ولو اتّخذ الصيداوي رأياً آخر غير السابقين، فالالأولى به أن يشير إلى رأيه ويعلّل سبب اختلافه عن رأي الجمهور، لكن ما جاء في الكفاف خطأً في النقل عن السابقين.

الخلاصة

- وافق الزعبلاوي جمهور القدماء والمحدثين في جواز ثلاثة أوجه لنت^(اسم لا) النافية للجنس، وهي النصب والرفع بالتوين والبناء على الفتح، وفي حالة الفصل بين (اسم لا) ونعته يمتنع البناء.

- أخطأ يوسف الصيداوي في نقله للمسألة، وذكر أحكاماً لنت^(اسم لا) مختلفة عما ذكره النحاة.

(1) انظر : الغلابي، جامع الدروس العربية 377-374/2 .

(2) انظر : حسن، النحو الوفي 703/1-704 .

(3) انظر : الدقر، معجم النحو 295-296 .

(4) انظر : السامرائي، معاني النحو 1/347-348 .

(5) أجاز أحمد مختار الأوجه الثلاثة، لكنه اعتبر الرفع استخداماً صحيحاً غير فصيح، انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 855 .

(6) انظر : الصيداوي، الكفاف 1/521 .

المسألة الثالثة: (إن) و(لو) الوصليتين

يختلف العلماء في تقدير (إن) و(لو) الوصليتين وفي تسميتهم⁽¹⁾، وقد ذكر عباس حسن عدة آراء للعلماء حول (إن) و(لو) الوصليتين⁽²⁾ فمنهم من ذهب إلى القول بأنّها وصلية زائدة⁽³⁾، والواو قبلها للحال، ومن العلماء من ذهب إلى القول بأنّها شرطية حذف جوابها لوجود ما يدل عليه والواو للعطف على جملة مقدّرة، ولكن ليس المراد بالشرط التعليق⁽⁴⁾ وإنما التعميم، ولم يذكر عباس حسن أسماء أيٍ من العلماء⁽⁵⁾.

وأقدم من ذكر بالاسم (إن) و(لو) الوصليتين - في حدود جهد الباحث - هو أبو البقاء الكفوي⁽⁶⁾ (ت 1094هـ)، لكن المسألة كانت متداولة لدى القدماء وإن لم يستخدم مصطلح (الوصلية) معها، ومن هؤلاء القدماء الزمخشري⁽⁷⁾، وما يعنيها في هذا المقام إيضاح جوانب الوفاق والخلاف بين العلماء في هذه المسألة، وفيما يلي بيان ذلك:

(1) سميت (وصلية) انظر: الكفوي، الكليات 418-807 وسميت (شرطية معتبرة) انظر: الحسني، نحو إنقان الكتابة باللغة العربية العلمية 240.

(2) ذكر عباس حسن اختلافات العلماء حول (إن) الوصلية في النحو الوفي 434/4 ثم ذكر أنَّ (لو) الوصلية مثُلها في الحكم والإعراب، حسن، النحو الوفي 4/502.

(3) الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل أشار لوجود (إن) و(لو) وصليتين زائدتين لا تحتاجان إلى جواب، انظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل 762.

(4) علل عباس حسن ذلك بقوله: "لأنه لا تعلق حقيقياً على الشيء ونقضيه معاً؛ لما في ذلك من المنافة العقلية؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعبارة أوضح: كيف ينتج الشرط - وهو بمثابة السبب - نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟" حسن، النحو الوفي 4/344 وبنطبيقي ذلك على عبارة الحريص وإن كثر ماله بخيل، لو اعتبرنا أنَّ (إن) شرطية، فليس المراد بذلك أنَّ بُخل الحريص مُعلقٌ بكترة ماله، بل المعنى أنَّ الحريص بخيلٌ في كل الأحوال حتى في حال كونه كثير المال، وبالتالي انفى التعليق منطقياً.

(5) انظر: حسن، النحو الوفي 4/434-435.

(6) انظر: الكفوي، الكليات 418-807.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف 1/356 - 5/88.

أولاً: رأي الزعبلاوي

تحدث الزعبلاوي في مسألة (إن) و(لو) الوصليتين عن قضيتي، الأولى: حكم الواو الدالة على (إن) و(لو) الوصليتين، والثانية: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقتن بـ (إن) الوصلي، وفيما يلي بيان كلٍّ منهما.

القضية الأولى: حكم الواو الدالة على (إن) و(لو) الوصليتين، فقد ذكر الزعبلاوي أنَّ الواو قبل (إن) و(لو) الوصليتين للحال، مع إشارته إلى أنَّ هناك من يقدِّرها للعطف على محفوظ، أو للاعتراض، كما ذكر الزعبلاوي أنَّ الشرط والحال يتعاقبان على الموضع الواحد، فإذا قلت: (لأفعلنَّ ذلك كائناً ما كان) جاء (كائناً) في موضع الحال وهو في معنى الشرط؛ لأنَّه في منزلة قولهم: (لأفعلنَّ ذلك إنْ كان هذا وإنْ كان ذاك)⁽¹⁾.

القضية الثانية: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقتن بـ (إن) الوصلي، وذهب الزعبلاوي إلى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ المقتن بـ (إن) الوصلي، كقولهم: (زيد وإن أكرمك فهو بخيل) فالفاء دخلت على الخبر (هو بخيل)، ويستشهد على ذلك بقول الأخفش الذي نقله القالي في أماليه: "إنْ زلتَ وإنْ كانت قد أحاطت بحرمتِي، فإنْ فضلكُ يحيط بها"⁽²⁾ والعلة التي ذكرها الزعبلاوي لجواز دخول الفاء على الخبر في هذا الموضع، هي توهم أنَّه جواب الشرط، فالشرط هنا - لم يحتج إلى جواب؛ لأنَّ الخبر قد ناب منابه، فتقدير: (فهو بخيل) في قولهم: (زيد وإن أكرمك فهو بخيل)، خبر للمبتدأ (زيد) ودخلت الفاء على الخبر لتوهم أنَّه جواب للشرط: (وإن أكرمك) ولكن الشرط لم يحتج هنا لجواب حسب القول الشائع⁽³⁾، لكنَّ الزعبلاوي يذكر أنَّ الأصل في الاستخدام عدم دخول الفاء على الخبر، كقول الشاعر عبد الله بن معاوية⁽⁴⁾:

لَسْنَا وَإِنْ كَرُمْتُ أَوَائِلُنَا
يَوْمًا عَلَى الْأَحْسَابِ نَتَكَلُ

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 649-650 .

(2) القالي، أمالى القالى 268/1 .

(3) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 650 .

(4) هو عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، انظر: المفرد، الكامل في اللغة والأدب 211/1، والجاحظ، الحيوان 7/160، وابن جني، الخصائص 40/1 .

فإن كان دخول الفاء جائزًا فالأصل عدم دخولها على حد قول الزعبلاوي⁽¹⁾.

ثانيًا: رأي القدماء

الجانب الأول: حكم الواو الداخلة على (إن) و(لو) الوصليتين، للقدماء في ذلك ثلاثة أقوال ذكرها ابن عاشور⁽²⁾ (ت 1390 هـ = 1970 م) في التحرير والتوكير، وهي:

الأول: أن الواو للحال، وهذا قول ابن جنّي⁽³⁾ والمرزوقي⁽⁴⁾ والمخشري⁽⁵⁾.

الثاني: أن الواو للعطف، كما ذكر ابن عطية الأندلسى (ت 546هـ)⁽⁶⁾ والبيضاوى (ت 685هـ)⁽¹⁾.

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 650.

(2) هو محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور: أديب خطيب، مشارك في علوم الدين، من طلائع النهضة الحديثة النابهين، في تونس. مولده ووفاته بها. تخرج بالمعهد الزيتوني وأصبح أستاذًا فيه فعميداً. وكان من أنشط أقرانه دؤوباً على مكافحة الاستعمار الذي كان يسمى (الحماية) وشارك في ندوات علمية كثيرة وفي بعض مؤتمرات المستشرقين. وشغل خطة القضاء بتونس ثم منصب مفتى الجمهورية. وهو من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة ورابطة العالم الإسلامي بمكة، الزركلي، الأعلام 325/6.

(3) لم يعثر الباحث في كتب ابن جنّي على هذا القول، ولكن ذكر ذلك ابن عاشور في كتابه التحرير والتوكير، انظر: ابن عاشور، التحرير والتوكير 107/2.

(4) ذكر المرزوقي أن الواو في موضع الحال لكنه لم يذكر أن (إن) وصلية في البيت الذي كان يشرحه، وهو قول عمر بن معد يكرب:

لَيْسَ الْجَمَالُ بِمِئْرٍ ... فَاغْلُمْ وَإِنْ رَدَّتْ بُرْدَا

فلم يشر المرزوقي إلى أن (إن) وصلية، لكنه ذكر أنها شرطية والحال قد يكون فيه معنى الشرط، كما أن الشرط يكون فيه معنى الحال، فالحال والشرط يتباينان، وهو نفس الكلام الذي ذكره الزعبلاوي عند حديثه عن (إن) الوصلية، لكن الفرق بينهما أن المرزوقي لم يسمّ (إن) بالوصلية، ويشير الباحث إلى احتمال أن تكون (إن) عند المرزوقي هي نفسها التي ذكرها الزعبلاوي، خصوصاً وأن (إن) الوصلية شرطية، لكنها لا تحتاج إلى جواب في الشائع كما ذكر عباس حسن، فالمرزوقي ذكرها دون أن يسميها بالوصلية، انظر: المرزوقي، سرّ حديثه في المائدة 130-129.

(5) ذكر المخshri أن الواو للحال دون أن يسمى (لو) (وصلية) انظر: المخshri، الكشاف 1/356 - 88/5.

(6) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 1/238، وابن عطية مختلف في تاريخ وفاته فقيل (541هـ) وقيل (542هـ) وقيل (546هـ).

الثالث: أن الواو للاعتراض، وهذا قول الرضي⁽²⁾.

وقد جمع أبو حيان⁽³⁾ (ت 745هـ) بين القولين الأول والثاني في تفسيره البحر المحيط، وبين أن لا خلاف بين قول الزمخشري أن الواو للحال، وقول ابن عطية أن الواو للعطف والجمع بينهما باعتبار أن الجملة المصحوبة بـ(لو) في مثل هذا السياق شرطية، فإذا قال: (اضرب زيداً ولو أحسن إليك) المعنى: وإن أساء إليك، وكذلك: (أعطوا السائل ولو جاء على فرس) المعنى: إن، فـ(لو) هنا للتبيه على أن ما بعدها لم يكن مناسباً لما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل بذلك على أن الفعل يقع في جميع الأحوال حتى تلك الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: (اضرب زيداً ولو أساء إليك)، ولا (أعطوا السائل ولو كان محتاجاً) وبذلك تكون الواو في (ولو) عاطفة على حال مقدرة، والعطف على الحال حال، وبذلك صح أن يقال إنها للحال، من حيث إنها عطفت جملة حالية على حال مقدرة، والجملة المعطوفة على الحال حال، وصح أن يقال: إنها للعطف من حيث ذلك العطف⁽⁴⁾.

الجانب الثاني: دخول الفاء على خبر المبتدأ المقربون بـ(إن) الوصلية، لقد أجاز القدماء دخول الفاء على خبر المبتدأ في مواضع كثيرة، وقد خصص ابن مالك في شرح الكافية الشافية فصلاً للحديث عن دخول الفاء على خبر المبتدأ، ومن هذه المواضع التي ذكرها ابن مالك أن يشبه المبتدأ أدوات الشرط⁽⁵⁾ ويظُنُّ الباحث أن قول ابن مالك هذا فيه تجويز لدخول الفاء على خبر المبتدأ المقربون بـ(إن) الوصلية؛ لأنَّه إذا كان المبتدأ يشبه أدوات الشرط، فالخبر يشبه الجواب، وقد ذكر الزعبلاوي أن العلة في دخول الفاء على خبر المبتدأ المقربون بـ(إن) الوصلية مشابهته لجواب الشرط، ومن المتأخرین من أجاز بنصٍّ صريح دخول الفاء على خبر المبتدأ في هذا الموضوع، كأبي البقاء الكفوی الذي يقول: "الفاء في خبر المبتدأ المقربون

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 2/108.

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 2/108.

(3) هو محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ويعد كتابه تفسير البحر المحيط المرجع الأول لمن يريد أن يقف على وجوه إعراب ألفاظ القرآن الكريم، وهو واحد من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والترجم واللغات ولد في غرناطة عام 654 هجري وتوفي بالقاهرة عام 745 للهجرة، انظر: تفسير البحر المحيط 3/1.

(4) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط 1/655.

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1/374.

بـ (إن) الوصلية شائعٌ في عبارات المصنفين، مثل: (زيدٌ وإن كان غنياً فهو بخيل)⁽¹⁾ وقد ذكر أنَّ العلة في ذلك هي مشابهة الخبر للجزاء أي جواب الشرط⁽²⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

الجانب الأول: حكم الواو قبل (إن) و(لو) الوصليتين، من المحدثين من تحدّث عن (إن) و(لو) الوصليتين دون أن يشير إلى حكم الواو الإعرابي قبلهما، كأحمد مختار عمر⁽³⁾ ومن المحدثين من ذكر أنها حالية⁽⁴⁾ مثل مكي الحسني⁽⁵⁾، ومن النهاة من ذكر أنها قد تكون حالية أو للعطف ولم يمِل إلى أيٍّ منها كعباس حسن⁽⁶⁾.

أما الجانب الثاني دخول الفاء على خبر المبتدأ المقترب بـ (إن) الوصلية، فلم يجد الباحث - في إطار جهده - من تحدّث عن ذلك من المحدثين.

ويميل الباحث إلى رأي الزمخشري وهو القول إنَّ الواو حالية، ولا يحِدُّ قول ابن عطية: إنَّ الواو للعطف، ولا قول أبي حيّان الأندلسي الذي جمع بين الرأيين أن تكون للعطف وأن تكون حالية، وذلك لسببين:

- الأول: أنَّ الواو هنا في هذه الصيغة لا تكون إلا للحال، فالمعنى لا يستقيم إلا إن كانت للحال، كما أنَّ حذفها يفسد المعنى ويظهر حاليتها، مثلاً لو قالوا: (زيدٌ لو كثُر ماله بخيل) بحذف الواو كما في العبارة السابقة، فإنَّ المعنى يكون زيدٌ إذا كثر ماله يصبح بخيلاً، وليس هذا المقصود من العبارة، بل المقصود منها أنَّ زيداً بخيلاً في جميع الأحوال حتّى في حال كونه كثير المال، وهذا المعنى يتّضح بإثبات الواو قبل (لو) و(إن) الوصليتين، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا

(1) الكفوي، الكليات 418.

(2) انظر: الكفوي، الكليات 418 .

(3) انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي 644-983 .

(4) انظر: الحسني، نحو إقان الكتابة باللغة العلمية العربية لمكي الحسني ص 240 .

(5) هو أحد تلامذة صلاح الدين الزعلاوي، وأسهم في طبع كتابه معجم أخطاء الكتاب بعد وفاته.

(6) انظر: حسن، النحو الوفي 4/434 .

صَدِيقِنَ ﴿١٧﴾ [يوسف: ١٧]؛ أَيْ لَسْتْ بِمُؤْمِنٍ لَنَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ حَتَّى فِي حَالٍ كُونَنَا صَادِقِينَ.

- الثاني: إِنَّ الْقُولَ بِأَنَّ الْوَاوَ نَفْسُهَا لِلْحَالِ أُولَى مِنَ الْقُولِ بِعَطْفِ حَالٍ عَلَى حَالٍ مَقْدَرَةٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْقِيدٍ لِلْمَعْنَى يَحْتَاجُ جَهْدًا لِتَأْوِيلِهِ، أَمَّا اعْتِبَارُ الْوَاوَ نَفْسُهَا لِلْحَالِ أَبْسَطُ لِلْفَهْمِ وَأَنْسَبُ لِلْمَعْنَى.

الخلاصة

- الزعبلاوي أَثْرَ فِي تَلَمِيذِهِ، فَتَلَمِيذِهِ مَكِيُ الحَسْنِي أَخْذَ بِرَأْيِ الزَّمْخَشْرِيِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ أَسْتَاذُهُ الزَّعْبَلَوِيُ، أَلَا وَهُوَ اعْتِبَارُ الْوَاوَ لِلْحَالِ قَبْلَ (إِنْ) وَ(لَوْ) الْوَصْلِيَّتَيْنِ.
- أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفْوَيِّ هُوَ أَوْلَى مَنْ اسْتَخَدَ مَصْطَلِحَ (وَصْلِيَّة) لِ(إِنْ) وَ(لَوْ) الْزَّائِدَتَيْنِ لِوَصْلِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ فِيمَا وَصَلَ لَهُ جَهْدُ الْبَاحِثِ.
- وَافَقَ الزَّعْبَلَوِيُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَأِيَ الزَّمْخَشْرِيِ بِاعْتِبَارِ الْوَاوِ لِلْحَالِ قَبْلَ (إِنْ) وَ(لَوْ) الْوَصْلِيَّتَيْنِ، وَوَافَقَ الْكَفْوَيِّ فِي جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ الْمُقْرَنِ بِ(إِنْ) الْوَصْلِيَّةِ.

المبحث الثالث: معارضات الزعبلاوي النحوية

كان للزعبلاوي معارضات للنحو في القضايا المختلفة، وقد كشفت معارضاته عن عدم ميله لمدرسةٍ نحويةٍ بعينها، فقد عارض سيبويه في مسألة، وعارض الكسائي في أخرى، فال الأول إمام البصرة، والثاني إمام الكوفة، فالزعبلاوي يتبع الرأي المشهور، أو ما يظن أنه الصواب.

المسألة الأولى: جزم جواب الطلب

الأصل في الفعل المضارع الرفع، لكنه ينصب في حالات، ويجزم في حالات، ومن الحالات التي يجزم فيها الفعل المضارع أن يقع جواباً للطلب، والطلب هو الأمر أو النهي أو التمني أو الاستفهام أو العرض أو الترجي أو الحض أو الدعاء^(١)، والطلب يشبه الشرط في تكوينه، فالشرط يتكون من فعل الشرط وجواب الشرط، وكذلك الطلب يتكون من فعل الطلب

(1) انظر: حسن، النحو الوفي 388/4-389 .

وجواب الطلب، ويشبه الطلب الشرط أيضا في أن فعل الشرط وجوابه مجزومان، وكذا فعل الطلب وجوابه مجزومان، ولكن هل كل جواب للطلب مجزوم؟ يطرح الزعبلاوي هذا التساؤل وفيما يأتي عرض لرأيه في هذه المسألة:

أولاً: رأي الزعبلاوي

يرى الزعبلاوي أن الناس اعتادت على جزم جواب الطلب، لكنه يرى أمراً آخر فليس كل جواب طلب مجزوماً عنده، فيقول: "ولكن هل يلزم المضارع كلما جاء بعد الطلب؟ أقول: شرط الجزم في جواب الطلب أن يتوقف وقوع فعله على وقوع فعل الطلب، وهو شرط الجزم في جواب الطلب"⁽¹⁾، فالزعبلاوي يرفض جزم كل فعل يأتي بعد الطلب، ويوضح شرط جزم الفعل الذي يقع في جواب الطلب، وهو أن يتوقف وقوع فعل جواب الطلب على وقوع فعل الطلب، أو بمعنى آخر أن يكون فعل الطلب سبباً لجواب الطلب، ويستشهد الزعبلاوي على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١]، حيث رفع الفعل (يلعبون) بثبوت النون رغم أنه واقعٌ بعد فعل الطلب المجزوم (ذرهم)، ويستشهد بقول صالح مجدي⁽²⁾:

دَعْ الْمَقَادِيرْ تَجْرِي فِي أَعِنْتَهَا
وَلَا تَكُنْ يائِسًا مِنْ نَيْلِ آمَالِ

فالشاهد في هذا البيت أن الفعل (تجري) جاء مرفوعاً مع أنه جاء بعد فعل الطلب المجزوم (دع)، ويستشهد كذلك ببيان آخر من الشافعي، رفع فيما الفعل الذي جاء بعد فعل الطلب المجزوم، وبالتالي فليس كل فعل جاء بعد طلب يأتي مجزوماً، فالفعل (يلعبون) في الآية جاء في محل نصب حال، كما يقول الزعبلاوي: "ويلعبون هنا في موضع الحال"⁽³⁾ وكذلك الفعل (تجري) في موضع الحال يقول الزعبلاوي: "إذ التقدير (دعها جارية)، وليس (إن تدعها تجر)؛ لأنها ستجري في كل حال"⁽⁴⁾ وإذا نظرنا إلى الفعل (يلعبون) في الآية، فإنه لا يتوقف وقوعه على وقوع فعل الطلب قبله (ذرهم) فكانه قال تعالى: (ثم ذرهم في خوضهم لاعبين)، وكذلك الفعل (تجري) فتقديره: (دع المقادرات جارية) ولذلك لم يلزم الفعلين مع أن

(1) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 102

(2) لم يعثر عليه الباحث في ديوانه، وقد أورده الزعبلاوي في كتابه، انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 103

(3) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 102

(4) الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب . 103

كلاً منها وقع بعد فعل الطلب، وهذا التقدير الذي قدره الزعبلاوي للفعلين (يلعبون) و(تجري) بأنهما في موضع نصب حال، أحد تقديرين قدّرها سببويه للفعل المرفوع إذا وقع في جواب الطلب، وسيذكرهما الباحث عند ذكر رأي سببويه في المسألة.

ثانياً: رأي القدماء

اشترط القدماء لجذم جواب الطلب، أن يكون فعل الطلب سبباً فيه، ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى الكسائي، ومع أنّ الزعبلاوي قد وافقهم الرأي، فإنه لم يذكر رأي أيٍ منهم وكأنّ هذه المسألة لم يطرحها القدماء، وكان الأصل أن يشير الزعبلاوي إلى ذلك، وفيما يلي توضيح وتوثيق لرأي القدماء، فسببويه اشترط لجذم الفعل المضارع في جواب الطلب أن يكون فعل الطلب سبباً فيه، يقول سببويه: " وتقول: لا تدُنْ منه يكن خيراً لك؛ فإن قلت: (لا تدُنْ من الأسد يأكلك) فهو قبيح إن جزت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: (لا تدُنْ منه فإنه يأكلك)، وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قوله: لا تدُنْ منه فيأكلك"⁽¹⁾ فسببويه يشترط لجذم جواب الطلب أن يكون فعل الطلب سبباً لجوابه، لذلك فهو يرفض قولنا: (لا تدُنْ من الأسد يأكلك) بجزم (يأكلك) ويراه بأنه قبيح وليس من كلام العرب؛ لأن القائل لا يريد أن يجعل ابتعاده عن الأسد سبباً في أكله، فالافتراض أن يكون بعده عن الأسد سبباً لنجاته وليس هلاكه، ثم يجيز سببويه للفعل الذي يقع في جواب الطلب الرفع والنصب بفاء السبيبية، لكن يبدو أنه يميل إلى الرفع فيذكر له الشواهد ويبين أوجه إعرابه، فيستشهد سببويه على رفع الفعل المضارع الذي يقع بعد فعل الطلب بلغة أحد الأعراب، يقول سببويه: " وسمعاً أعرابياً موثقاً بعربته يقول: لا تذهب به تُغلب؛ فهذا كقولك: لا تدُنْ من الأسد يأكلك"⁽²⁾ ثم يبين سببويه التقدير الإعرابي للفعل المرفوع الواقع في جواب الطلب، فيقول: " فتنقول: ذره يقل ذاك، وذره يقول ذاك، فالرفع من وجهين، فأحدهما الابتداء، والآخر على قوله: ذره قائلاً ذاك؛ فتجعل يقول في موضع قائل"⁽³⁾ وبالتالي فالفعل المرفوع الواقع بعد فعل الطلب في حال لم يجزم يقدر على وجهين:

(1) سببويه، الكتاب 97/3.

(2) سببويه، الكتاب 98/3.

(3) سببويه، الكتاب 98/3.

- الأول: الرفع على الابتداء - والمقصود بالابتداء الاستئناف - ويكون التقدير: ذره إنّه يقول.

- الثاني: أن يكون الفعل مرفوعاً في محل نصب حال، ويكون التقدير: ذره قائلاً.
ويضرب على ذلك التقدير مثلاً بقوله: "وقال عز وجل: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبْسَأْ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾" فالرفع على وجهين : على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائفٍ ولا خاشٍ" ⁽¹⁾ فالابتداء يكون التقدير: إنك لا تخاف، والثاني: غير خائفٍ حال لسيدنا موسى (عليه السلام).

وقد ذكر الأشموني وجهاً ثالثاً بالإضافة لهذين الوجهين، وهو الوصف وذلك بقوله: "واحتذر بقوله: والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم بل يرفع: إما مقصوداً به الوصف نحو: ليت لي مالاً أتفق منه، أو الحال أو الاستئناف، ويحملهما قوله تعالى:

﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبْسَأْ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾" ⁽²⁾.

وبين سيبويه أمراً مهماً وهو أنّ القرينة والسياق هي التي تحديد إن كان الفعل الواقع بعد فعل الطلب مجازاً أو مرفوعاً، وذلك بقوله: "وتقول: قُمْ يدعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قُمْ إنّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت" ⁽³⁾ ومعنى ذلك أن الفعل (يدعوك) يُرفع إن كان القائل لا يجعل القيام سبباً للدعاء، وإن كان يقصد أن يكون القيام سبباً له يجزم الفعل، فنقول: (قُمْ يدْعُك)، فالسياق هو الذي يحدّد إن كان الصواب في الفعل الواقع بعد فعل الطلب الجزم أو الرفع.

ولم يخرج أحدٌ من القدماء على اشتراط أن يكون فعل الطلب سبباً لجوابه حتى يجزم الجواب سوى الكسائي، ويوضح ذلك ابن هشام بقوله: "وقال الجمهور: لا يجوز (لا تدن من الأسد يأكلك) بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قُدر مثبتاً - أي: فإن تدن - لم يناسب فعل النهي، الذي جعل دليلاً عليه، وإن قُدر منفياً - أي: فإن لا تدن - فسد المعنى، بخلاف (لا تدن من الأسد تسلم) فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة" ⁽⁴⁾ ومعنى

(1) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/453 .

(3) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(4) ابن هشام، مغني الليبب 6/323 .

ذلك أنّ عبارة (لا تدن من الأسد يأكلك) يُقدّر فيها الجمهور الشرط مثبتاً، وتقديرها (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) وهذا التقدير لا يناسب فعل النهي (لا تدن)؛ لأنّ النهي نفيٌ في المعنى كما يوضح ابن هشام ذلك⁽¹⁾، فلا يستقيم نفي وإثبات لنفس الفعل، وإنْ قُدِّرَ منفياً فتقدير العبارة: (لا تدن من الأسد فإن لا تدن منه يأكلك) فسد المعنى؛ لأنّ عدم الدنو من الأسد ليس سبباً ليأكلك الأسد، بل سبب للنجاة منه، ولذلك اختار الجمهور وكما بين الباحث في كلام سيبويه سابقاً الرفع، ويكون تقدير العبارة: (لا تدن من الأسد إنه يأكلك)، ويندر الرفع على وجهين كما ذكر سيبويه، إما على الابتداء، وإما في محل نصب حال.

أما الكسائي فاختار الجزم، بتقدير الشرط مثبتاً للعبارة السابقة، كما يُبيّن ابن هشام ذلك بقوله: " وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجہ حسن إذا كان المعنى مفهوماً"⁽²⁾، ومعنى أنّ الكسائي يقدر الشرط مثبتاً، أي يقرّر قوله: (لا تدن من الأسد يأكلك) بـ (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) ومحقق المعني يوضح ذلك في حاشية مغني الليبب، فالكسائي يختار جزم جواب الطلب على أي حال لأنّه يقدر الشرط مثبتاً - والذي وضّحه الباحث - وهذا الشرط المثبت مدلول عليه بالمعنى لا باللفظ، وابن هشام يرى رأي الكسائي حسناً إن دلّ المعنى على ذلك.

فالخلاف بين الكسائي والجمهور، أنّ الجمهور اختار القرينة اللفظية، فلم يجز الجزم واختار الرفع، أما الكسائي فاختار قرينةً معنوية لا يدلّ اللفظ عليها، فالقرينة اللفظية التي بنى عليها الجمهور إعرابه، هي قوله: (لا تدن من الأسد يأكلك) واللفظ في هذه العبارة يمنع أن يكون فعل الطلب سبباً في الجواب؛ لأنّ عدم الدنو من الأسد ليس سبباً ليأكلك الأسد، والشرط المثبت لا يجوز مع النهي في العبارة - حسب رأي الجمهور - فاختاروا الرفع، وقد وضّح ذلك الباحث آنفًا، أما القرينة المعنوية التي بنى عليها الكسائي رأيه، فهي في قوله: (لا تدن من الأسد يأكلك) فاللفظ في هذه العبارة يمنع أن يكون فعل الطلب سبباً في الجواب؛ لأنّ عدم الدنو من الأسد ليس سبباً ليأكلك الأسد، لكنّ الكسائي اختار تقدير الشرط المثبت، وهو في العبارة: (لا تدن من الأسد فإن تدن منه يأكلك) معتبراً أنّ القرينة المعنوية أقوى من اللفظ، وبذلك يتضح

(1) انظر: ابن هشام، مغني الليبب 6/323 حاشية 4 .

(2) ابن هشام، مغني الليبب 6/324 .

أن الكسائي كغيره من النحاة الذين اشترطوا السببية بين فعل الطلب وجوابه، لكنه قدر هذا الشرط معنويًا، غير مدلولٍ عليه باللفظ.

وبين ذلك ابن الحاجب - أيضًا - بقوله: "إِنْ مَقْدَرْةُ بَعْدِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالْمَتْنِي وَالْعَرْضِ، إِذَا قُصِّدَ السَّبْبِيَّةُ، مَثُلَّ أَسْلِمَ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلَا تَكْفُرَ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَامْتَنَعَ: لَا تَكْفُرَ تَدْخُلَ النَّارَ، خَلَافًا لِلكَسَائِيِّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ لَا تَكْفُرَ" ⁽¹⁾، وقول ابن الحاجب: إن مقدرة إذا قُصِّدَ السَّبْبِيَّةُ يعني أن ن杰م فعل الطلب وجوابه إذا كان الفعل سببًا للجواب، وإن لم يكن فعل الطلب سببًا للجواب فإننا لا ن杰م الجواب، باستثناء الكسائي الذي يؤيد الجزم ⁽²⁾.

ولكن جاء في كتب النحاة بعض الشواهد التي توافق الوجه الذي اختاره الكسائي - رغم أنهم ضعفوا - ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [سورة المدثر: 6] بالجزم في قراءة الحسن البصري دون باقي القراءات، وقوله صلى الله عليه وسلم: {من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يُؤذنا} ⁽³⁾ بجزم (يؤذنا) وقول أحد الصحابة للرسول - صلى الله عليه وسلم - : لا تشرف يصبك سهم ⁽⁴⁾ بجزم (يصبك)، وأما بالنسبة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ بقراءة الحسن البصري على جزم (تستكثر)، فابن هشام الأنصاري في كتابه شرح قطر الندى، يعرب الفعل (تستكثر) بالرفع في محل نصب حال، لكنه يشير إلى قراءة الحسن البصري، بجزم (تستكثر) ويقدر فيها الإعراب على ثلاثة أوجه، وذلك بقوله: "فَإِنْ قَلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصَرِيِّ (تَسْتَكْثِرُ؟) بِالْجَزْمِ؟ قَلْتَ: يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةُ أَوْجَهٌ؛ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بَدْلًا مِنْ (تَمْنَنْ) كَانَهُ قَيلَ: لَا تَسْتَكْثِرُ؛ أَيْ: لَا تَرْ مَا تَعْطِيهِ كَثِيرًا؛ وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَدْرَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ لِكُونِهِ

(1) الإسترلابادي، شرح الرضي على الكافية 4/116.

(2) انظر: الإسترلابادي، شرح الرضي على الكافية 4/116-117، وابن هشام، مغني اللبيب 6/323-324، والصيّان، حاشية الصيّان على شرح الأشموني 3/452-456، والحضرمي، حاشية الحضرمي 2/738-739.

(3) الحديث بهذه الرواية التي اشتملت على جزم الفطين (يؤذنا) و(يؤذنا) جاءت في كتب بعض النحاة، ولم يعثر عليها الباحث في كتب السنن، أما كتب السنن، فقد جاء بها روايات كثيرة لهذا الحديث، من دون جزم الفطين، انظر: الجزي، جامع الأصول في أحاديث الرسول 7/440-444، وابن ماجة، سنن ابن ماجة 1/325، وابن هشام، أوضح المسالك 4/189، والصيّان، حاشية الصيّان على شرح الأشموني 3/456، والحضرمي، حاشية الحضرمي على شرح ابن عقيل 2/250.

(4) جاءت الرواية من دون جزم في صحيح البخاري: (لَا تُشَرِّفُ يَصْبِكَ سَهْمٌ)، وجاءت في صحيح مسلم بالجزم المسبوق بالنفي: (لَا تُشَرِّفُ لَا يَصْبِكَ سَهْمٌ)، انظر: البخاري، صحيح البخاري ص 933، والنيسابوري، صحيح مسلم، ص 756.

رأس آية، فسكنه لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف، والثالث: أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر فكير فطهر فاهجر⁽¹⁾ والأوجه الثالثة هي: الأول: بدل من الفعل (تمن) والثاني: تقدير السكون بنية الوقف، والثالث: السكون لمناسبة فوائل الآيات، ويوافقه الخضري في حاشيته على ابن عقيل، ولكنه يكتفي بالوجه الأول فقط وهو البدل، وذلك بقوله: "لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع (تستكثراً) حالاً من فاعل (تمن)، لعدم صحة أن لا تمن تستكثراً، وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من (تمن)، لأنه بمعناه أي لا تستكثراً ما أنعمت به، وتعدده على الغير"⁽²⁾ والمقصود بقوله لهذا الشرط، أي: أن يكون الجزء سبباً لجزم جواب الطلب، والمقصود بأجمع السبعة: القراءة السبعة، وبالنسبة لقراءة البصري يختار الخضري أن يعرب (تستكثراً) بدلاً من (تمن).

لكن الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، يوافق على اعتبار (تستكثراً) جواباً للطلب إن فهمنا الآية بمعنى آخر، وهو أن الاستكثار هنا هو أن عدم المَنْ يؤدي لزيادة الثواب، وذلك بقوله: " وأما قراءة الحسن البصري (تستكثراً) بالجزم فهو على الإبدال من تمن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثراً من الثواب أي تزدده منه"⁽³⁾ ويوافقه الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الوجهين: الأول: في إعراب (تستكثراً) بدلاً من (تمن) والثاني: على أن معنى (تستكثراً) تزدده من الثواب وتكون مجزومة جواباً للطلب، وذلك بقوله: " فإن جعل معنى الآية تستكثراً من الثواب تزدده منه صح كونه جواب النهي لصحة أن لا تمن أي تعدد النعم على الغير تزدده ثواباً"⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - :{من أكل من هذه الشجرة فلا يقرئ مسجداً يُؤذنا} فمن النهاة من عد هذه الرواية غير مشهورة، كالمرادي في توضيح المقاصد، ومع ذلك يقدّر الرواية غير المشهورة في جزم (يؤذنا) بأنها بدل من (يقرئ)، وذلك بقوله: " وأما السماع فمحموم على إبدال الفعل من الفعل مع أن الرواية المشهورة يُؤذنا"⁽⁵⁾ ويوافقه الأشموني في أن رواية (يؤذنا) بالجزم غير مشهورة، وتقدير (يؤذنا) في حالة جزتها على أنها

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى 88 .

(2) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2/250 .

(3) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 3/455 .

(4) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2/250 .

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ص 1258 .

بدل من (يقرين) بقوله: " وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرئ مسجداً يؤذنا بريح الثوم)، فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذنا بثبوت الياء"⁽¹⁾ أما الخضري فلا يشير إلى صحة الرواية من عدمها، ولكنه يوافقهما الرأي في إعراب (يؤذنا) بدل من فعل الطلب (يقرئ)، وذلك بقوله: " وكذا قوله صلى الله عليه وسلم: من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرئ مسجداً يؤذنا، بضم (يؤذن) بدل اشتغال من (يقرب) لا في جواب النهي، إذ لا يصح أن لا يقربه يؤذنا"⁽²⁾.

فنجد أن النحاة أولوا (تستكثرون) (يؤذنا) (يصبك) على أنها بدل من أفعال الطلب قبلها، باستثناء ما ذكره الصبان والخضري أنه قد تعرّب (تستكثرون) جواباً للطلب، إذا كان المعنى تزدد ثواباً - رغم أنّهما يعرّيان (تستكثرون) بدلاً من فعل الطلب (تمن) - ويتساءل الباحث حول ما إذا كان في ذلك التأويل ابتعاداً عن الموافقة على جزم جواب الطلب في حال عدم كونه جزاء لفعل الطلب.

ثالثاً: رأي المحدثين

توافق رأي الزعبلاوي مع كل من الشيخ مصطفى الغلاياني⁽³⁾ وعباس حسن⁽⁴⁾ من المحدثين في مسألة أن الفعل الواقع في جواب الطلب لا يلزم إن لم يكن فعل الطلب سبباً للجواب، وهو رأي القدماء باستثناء الكسائي.

(1) الصبان، حاشية صبان على شرح الأشموني 3 / 456 .

(2) الخُضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 2 / 250 .

(3) يقول الغلاياني: " لا يلزم الفعل بعد الطلب إلا إذا قصد الجزاء بأن يقصد بيان أن الفعل مسببٌ عمما قبله، كما أن جزاء الشرط مسببٌ عن الشرط، فإن لم يقصد ذلك وجوب الرفع إذ ليس هناك شرط مقدّر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنَعْنَاهُ تَسْكِثُرُ﴾ ٦، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَذْنَكَ وَلِيَ﴾ ٥ ﴿بَرِئْتُ﴾ ٦ وقوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا﴾ في الْبَحْرِ يَسِّاً لَا تَخْنُقْ دَرْكًا وَلَا تَخْنُقْ﴾ ٧ وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ٨ فالشرط سبب للجزم كما يقول غلاياني، فإن لم يقصد الشرط وجوب الرفع، والشرط هو أن يكون فعل الجواب مسبباً عن فعل الطلب الذي قبله، انظر: الغلاياني جامع الدروس العربية 199/2 .

(4) عباس حسن بعد عرضه للرأيين، رأي الجمهور ورأي الكسائي، يختار رأي الجمهور ويفضله، وذلك بقوله: " ولكن الرأي الأول هو الأحسن، والأجرد بالاقتصار عليه؛ لأنّه أكثر وروداً في فصيح الكلام وأوضح معنى،

ومن المحدثين من يجيز جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب حتى لو لم يكن فعل الطلب سبباً له، وهو أحمد مختار عمر فهو يجعل الجزم صحيحاً، لكنه لا يعتبر ذلك استخداماً فصيحاً فيعده بدرجة أقل مما إذا كان فعل الطلب سبباً للفعل الواقع بعده، فإذا كان فعل الطلب سبباً للجواب كان الاستخدام صحيحاً لكنه غير صحيح، يقول أحمد عمر: "لا تهمل واجبك تندم" مرفوضة عند بعضهم، لجزم الفعل الواقع في جواب الطلب، دون قصد الجزاء. الرأي والرتبة: لا تهمل واجبك تنجح {فصيحة} لا تهمل واجبك تندم {صحيحه}⁽¹⁾ فعندما كان فعل الطلب شرطاً للجواب، وذلك في (لا تهمل واجبك تنجح)؛ لأن عدم الإهمال شرط للنجاح، اعتبر أحمد عمر هذا الاستخدام صحيحاً، وعندما لم يكن فعل الطلب شرطاً للجواب، وذلك في (لا تهمل واجبك تندم)، لأن عدم الإهمال ليس سبباً للندم، اعتبر أحمد عمر الاستخدام صحيحاً غير صحيح، فبذلك هو لا يخطئ الجزم في هذا الموضوع، لكنه لا يعده صحيحًا.

ووجهة أحمد عمر في ذلك أن الكسائي - وهو أحد أئمة مدرسة الكوفة - يجيز هذا الاستخدام، يقول أحمد عمر: "لكن بعض الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي لا يشترط إحلال إن مع لا النافية محل لا النافية، قائلًا إن إدراك المراد من الجملة الأصلية مردّه إلى القرائن وحدها، ومن ثم أجاز قولهم للمشرك: أسلم تدخل النار بجزم (تدخل) وكذا: لا تقترب من النار تحترق"⁽²⁾ ومعنى ذلك أن الكسائي لا يشترط أن يكون فعل الطلب شرطاً للجواب حتى نجزم الجواب، معللاً بذلك بأن المعنى المقصود من الجملة مردّه إلى القرينة ولذلك يجزم.

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور لسبعين، هما:

- أن النص إما أن يكون مقولاً على لسان متحدث، أو مكتوباً في كتاب وفي كلتا الحالتين لا يأتي مبتوراً عن سياقه، فالمحادث يعلم جيداً مغزى كلامه، وحتى لو كانت العبارة مبتورة عن أي سياق، فهناك قرائن منطقية وعقلانية تحديد الفهم الصحيح لهذه العبارات، فعبارات مثل: (لا تدن من الأسد يأكلك) و(لا تقترب من

= وأبعد من اللبس والخفاء " حسن، النحو الوافي 394/4 ويقصد عباس حسن بالرأي الأول رأي جمهور النحاة، وهو أن يكون الجواب جزءاً للطلب شرطاً بجزمه.

(1) عمر، معجم الصواب اللغوي 919-920 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 920 .

النار تحرق) فإن مثل هذه العبارات جاءت مبتورة عن أي سياق، لكن المنطق والعقل يقول بأن ابتعادك عن الأسد لا يؤدي إلى أكل الأسد لك، وابتعادك عن النار لا يؤدي إلى حرقك، ففعل الطلب ليس شرطاً لما بعده، فهنا لا نجم الفعلين (يأكلك) و(تحرق) بل نرفعهما على الابتداء فيستقيم المعنى، ويكون التقدير: (لا تدن من الأسد إنه يأكلك) (لا تقترب من النار إنها تحرقك)، أما لو جزمنا فمن الواضح أنَّ المعنى لن يستقيم، وفي حال جزمنا وأخذنا برأي الكسائي اعتماداً على القرينة المعنوية لا اللفظية، على أساس تقدير الشرط المثبت في هذه العبارة، فإنَّ الشرط المثبت قد يؤدي المعنى المطلوب - بصرف النظر إن كان الجمهور رفض الشرط المثبت مع النهي - ويستقيم المعنى في هذه العبارة، لكن هناك عبارات تحتمل الجزم والرفع، والسياقُ هو الفيصل في الحكم عليها، وذلك كالعبارة التي ذكرها سيبويه وتحتمل الوجهين، يقول سيبويه "وتقول: قُمْ يدعوك؛ لأنك لم تُرد أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قُمْ إِنَّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت" ⁽¹⁾ فالقارئ إن قرأ هذه العبارة في كتاب أو سمعها من قائل، وجُرم الفعل (يدعوك) عرف المتلقى أنَّ الكاتب أو المُتحدث يقصد الشرط بين الفعل والجواب، وإن رُفع الفعل (يدعوك) عرف المتلقى أنَّ الكاتب أو المُتحدث لا يقصد الشرط، فإذا أخذنا برأي الكسائي بالجزم دائماً في جواب الطلب على تقدير الشرط المثبت، فإننا نخالف المراد المقصود من النص، والذي يظهره السياق الذي جاء فيه، فالنص لا يمكن أن يكون مبتوراً وإن حصل ذلك، فإن القرائن المنطقية لا تغيب عنه، وتساعدنا في اختيار الإعراب المناسب.

- أن جل الشواهد القرآنية، جاءت لتأكيد رأي الجمهور، كقوله تعالى: قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَا ٥﴾ ^{بِرِثْتِي} {مريم: 5-6} قوله: ﴿فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبْسَأْ لَا تَخَافْ دَرَگًا وَلَا تَخْشَى ٦﴾ ^{وَ} {طه: 77} قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ٧﴾ ^{وَ} {التوبة: 103} قوله: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ٨﴾ ^{وَ} {الأنعام: ٩١} وكل هذه الشواهد جاء الفعل الواقع بعد فعل الطلب مرفوعاً (تستكثرون) و (يرثثون) و (تخافون) و (تطهرون) و (يلعبون)، لأن الجواب لم يكن جزءاً للطلب قبله، وحتى الآية التي جاء فيها الفعل الواقع بعد فعل الطلب مجزوماً، في واحدة فقط من القراءات

. (1) سيبويه، الكتاب 98/3

القرآنية، وهي قراءة البصري لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنَنْ تَسْكِثُر﴾ [المدثر: 6] بجزم (تسكther) فإن النحاة قدرواها بدل من فعل الطلب (تمن)، وكذلك ما ورد في حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم -: {من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجداً يؤذنا} فهذه الرواية غير مشهورة، بل وردت بروايات أخرى مشهورة موجودة في كتب الأحاديث، كرواية أبي هريرة، قال: "حدثنا أبو مروان العثماني حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة": قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أكل من هذه الشجرة الثوم فلا يؤذنا في مسجداً هذا)⁽¹⁾ فقد جاءت الرواية من دون جزم للفعل (يؤذنا) وهذه الرواية المشهورة بالإضافة لروايات أخرى لم يرد فيها جواب للطلب أصلاً، كرواية ابن عمر: "حدثنا محمد بن الصباح . حدثنا عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أكل من هذه الشجرة شيئاً فلا يأتين المسجد)"⁽²⁾.

بالإضافة إلى ما ذكره عباس حسن من أن رأي الجمهور أكثر وروداً في فضيح الكلام وأوضح معنى، وأبعد من اللبس والخفاء، فهذه العوامل كلها تكفي لاستبعاد رأي الكسائي، والأخذ برأي الجمهور.

الخلاصة

- وافق رأي الزعبلاوي رأي جمهور النحاة من القدماء، والغلايوني وعباس حسن من المحدثين، واختلف الزعبلاوي مع الكسائي الكوفي من القدماء، وأحمد مختار عمر من المحدثين.

- يظن الباحث أن هناك توافقاً بين سيبويه والكسائي، ولكن الخلاف كان في الحكم النهائي على المسألة، فاختار سيبويه ومن تبعه - وهم كثرة - رفع الفعل الواقع بعد فعل الطلب إذا لم يكن الفعل شرطاً للجواب، واختار الكسائي ومن تبعه - وهم قلة - جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب إذا لم يكن الفعل شرطاً للجواب، أما عن التوافق بينهما يمكن في أن الاثنين ردّاً أمر جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب إلى القرينة والسباق، فسيبوبي يقول: " وتقول: قم يدعوك؛ لأنك لم تُرِدْ أن تجعل دعاء

(1) ابن ماجة، سنن ابن ماجة 1/ 324.

(2) ابن ماجة، سنن ابن ماجة 1/ 325.

بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قم إنّه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت⁽¹⁾ بهذه العبارة الصريحة من سيبويه تبين أن السياق هو الذي يحدد الصواب للفعل (يدعوك) الواقع بعد فعل الطلب فإن قصد الشرط جزمنا، وإن لم يقصد الشرط رفعنا، أما الكسائي، فيقول: "إن إدراك المراد من الجملة الأصلية مردّه إلى القرائن وحدها"⁽²⁾ لكن، لماذا اختار الكسائي الجزم دائمًا، بينما اختار سيبويه النظر للسياق والتقدير بين الرفع الجزم؟ ربما لأن الكسائي اعتبر أن الفرينة مجهولة، فاختار الجزم، أما سيبويه فيعتقد أن السياق معلوم، ولذلك ترك للمتحدث أو القارئ التقدير واختيار الرفع أو الجزم.

- يُحدِّد الباحث أن نستبدل (مسألة عدم جزم الفعل الواقع بعد فعل الطلب) بقول النّقاد والباحثين: (مسألة عدم جزم جواب الطلب)، لأن الفعل الواقع بعد فعل الطلب إن لم يكن الطلب شرطاً وسبباً لما بعده، فلا يكون جواباً له، لذا لا يصح أن نسميه جواب طلب غير مجزوم، لأنه إن كان جواباً للطلب لجزم.

المسألة الثانية: إعراب تابع ما أضيف إلى المصدر

كثيراً ما يكون المضاف عاملًا، كأن يكون مصدراً يعمل في المضاف إليه بعده، فقد يرفعه إن كان المضاف إليه فاعلاً، وقد ينصبه إن كان المضاف إليه مفعولاً - لكن الرفع والنصب يكون على المحل لا في اللفظ- فإذا لحق المضاف إليه - المرفوع أو المنصوب محلاً- تابعَ فهل يُجرُّ هذا التابع تبعاً للفظ المضاف إليه أم يرفع أو ينصب تبعاً لمحل المضاف إليه؟ لقد طرح صلاح الدين الزعبلاوي هذه المسألة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: رأي الزعبلاوي

لقد ذهب الزعبلاوي إلى أن تابع المضاف إليه لمضاف مصدر، وجهين إعرابيين صحيحين، هما: الجر تبعاً للفظ المضاف إليه، والرفع مراعاة للمحل إذا كان المضاف إليه فاعلاً، أو النصب إذا كان مفعولاً، ففي عبارة مثل: (يعجبني إكرام الأستاذ المخلص)، فـ(المخلص) نعت لـ(الأستاذ) وهو مضاف إليه للمصدر (إكرام) مجرور لفظاً منصوب محلاً، لأنّه مفعول للمصدر، والزعبلاوي يحيى في إعراب النعت (المخلص) على وجهين، الأول: أن

(1) سيبويه، الكتاب 98/3 .

(2) عمر، معجم الصواب اللغوي 920 .

يكون مجروراً فيتبع بذلك لفظ المضاف إليه، الثاني: أن يكون منصوباً فيتبع بذلك محل المضاف إليه، وما جرى على هذا التابع يجري على غيره من التابع⁽¹⁾.

ثانياً: رأي القدماء

جاءت عدة شواهد عن العرب رفع أو تُصِّب فيها تابع ما أُضِيفَ إلى المصدر، فمثلاً نصب التابع قول الشاعر⁽²⁾:

مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْلَّيَانَا قُدْ كُنْتُ دَايْنُتُ بِهَا حَسَانَا

والشاهد الحمل على معنى النصب في المعطوف (اللَّيَانَا)، وهو معطوف على المضاف إليه المجرور لفظاً (الْإِفْلَاسِ).

ومثال رفع التابع قول الشاعر⁽³⁾:

السَّالِكُ التَّغْرِةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشِيَ الْهَلْوُكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

والشاهد الحمل على المعنى الرفع في الصفة (الْفُضْلُ)، للموصوف المجرور لفظاً المضاف إليه (الْهَلْوُكِ) .

وقد كان للنهاة مع هذه المسألة مذهبان اثنان، هما:

(1) انظر: الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب 393-394.

(2) من الرجز وقد تُسَبَّ في الكتاب لرؤيه، وفي شرح ابن يعيش لزياد العُثْري، وبلا نسبة في شرح الكافية وهمع الهوامع، انظر: سيبويه، الكتاب 191/1، وابن يعيش، شرح المفصل 4/81، وابن مالك، شرح الكافية الشافية 1022، والسيوطى، همع الهوامع 5/294.

(3) من البسيط للمنتخل الهنلي في ديوان الهنليين ولسان العرب، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية وهمع الهوامع، ولتأبطة شرّاً في تهذيب اللغة، وفي ديوان الهنليين: (الْيَقْظَانِ كَالْتَّهَا) انظر: ديوان الهنليين 2/34، والأزهري، تهذيب اللغة 1/166، وابن مالك، شرح الكافية 1023، والسيوطى، همع الهوامع 5/293، وابن منظور، لسان العرب 11/210.

- الأول: ذهب سيبويه⁽¹⁾ ووافقه الرَّضِيَّ⁽²⁾ وكذا جاء عند السيوطي⁽³⁾ إلى أنَّ تابع المضاف إِلَيْه للمضاف العامل يجر تبعاً للفظ، ولا يجوز فيه الرفع أو النصب تبعاً لل محل، وأنَّ ما جاء من شواهد رُفع أو نُصِبَ فيها التابع ولم يُجر، لأنَّه مؤول على تقدير رفع للمرفوع وناصب للمنصوب، ففي بيت رؤبة السابق يُقدِّر سيبويه ناصباً لـ (الليانا)، ويمكن تقديره بـ: (وأن خفت الليانا).

- ذهب الكوفيون وبعض البصريين⁽⁴⁾ والزمخشري وابن عييش⁽⁵⁾ وابن مالك⁽⁶⁾ وابن هشام⁽⁷⁾ وابن عقيل⁽⁸⁾ إلى أنَّ تابع المضاف إِلَيْه لمضاف مصدر، يجوز فيه وجهاً: الجر تبعاً للفظ المضاف إِلَيْه، والرفع أو النصب حملاً على معنى المضاف إِلَيْه كما في الشواهد المذكورة، ففي البيتين السابقتين نُصِبَ المعطوف (الليانا) حملاً على معنى النصب في المضاف إِلَيْه (الإِفْلَاس)، إذ هو منصوب محلأً ناصبه المصدر (مَخَافَةً)، وكذا في البيت الثاني رُفعت الصفة (الفَضْلُ)

(1) في حال رفع أو نصب التابع للمضاف إِلَيْه، فإن سيبويه يقدر رافعاً أو ناصباً قبله، ولا يذهب إلى القول بأنَّه رفع أو نصب تبعاً لمضاف إِلَيْه، يقول سيبويه: "تقول عجبت من ضرب زيد وعمرو إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال: هذا ضارب زيد وعمراً قال عجبت له من ضرب زيد وعمراً، لأنَّه أضمر: ويضرب عمراً أو ضرب عمراً" سيبويه، الكتاب 191/1، ذكر السيوطي سبب منع سيبويه الإجراء على المحل بقوله: "ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل؛ لأنَّ شرطه أنه يكون مجروره لا يتغير عند التصريح به، وهنا لو صرخ برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيير العامل بزيادة تنوين" السيوطي، همع الهوامع 5/293.

(2) يختار الرضي رأي سيبويه في هذه المسألة ويظهر ذلك بقوله: "قال الأندلسى: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبال مصدر، فإن جاء ما يوهم الحمل على المحل، أضمروا له ناصباً، أو رافعاً، إما فعلاً، أو منوناً من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة، وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق، لأنَّه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كونه إعرابياً والظاهر حركة بناء" الإسْتَرَبَادِيُّ، شرح الرضي 3/411-412.

(3) يقول السيوطي: " وتابع المجرور بال مصدر فاعلاً أو مفعولاً (يجري على لفظ) قطعاً" السيوطي، همع الهوامع 5/293.

(4) ذكر ذلك السيوطي بقوله عن الإجراء على المحل لتابع المجرور بال مصدر: " وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجذم به ابن مالك لورود السماع به" السيوطي، همع الهوامع 5/293.

(5) انظر: ابن عييش، شرح المفصل 4/80-81.

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1022-1023.

(7) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 3/214-215.

(8) انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 104/3-105.

حملًا على معنى الرفع في المضاف إليه (**الهُوك**)، إذ هو مرفوع محلًّا رافعه المصدر (مشيًّا).

وقد استثنى الجرمي⁽¹⁾ الصفة والتوكيد من التوابع في جواز الحمل على المحل؛ لأن العامل فيما واحد، ومحال – وهما شيءٌ واحدٌ – أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً أما العطف والبدل فيجوز فيما الحمل على المحل في إعراب تابع مجرور ما أضيف إليه المصدر؛ لأن العطف والبدل من جملة أخرى، والعامل في الثاني غير العامل في الأول، ويمكن أن نَعْدَ هذا مذهبًا ثالثًا⁽²⁾.

ثالثاً: رأي المحدثين

ذهب جُلُّ المحدثين من النهاة إلى جواز الوجهين، في تابع المضاف إليه لمضاف مصدر، وهو: الجر تبعاً للفظ المضاف إليه، والرفع والنصب مراعاة لمحل متبعه، ولم يقف الباحث على رأيٍ لأيٍ من المحدثين يمنع الوجه الثاني، ومن المحدثين الذين أجازوا إعراب تابع المضاف إليه لمضاف مصدر حسب محل متبعه في المعنى عباس حسن⁽³⁾ ومصطفى الغلاياني⁽⁴⁾ وسعيد الأفغاني⁽⁵⁾ وعبد الغني الدقر⁽⁶⁾.

وقد نبه فاضل السامرائي إلى شيءٍ مهمٍ في هذه المسألة، وهو أنه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلا أنه على مذهب سيبويه ومن تبعه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهب يكون الإتباع على المحل، إذن الخلاف في تأويل الاسم، فقولنا: (يعجبني إكرام الأستاذ المخلص) بنصب (المخلص) أو بجره، جائزٌ عند الطرفين، لكنه في حالة النصب

(1) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، أبو عمر عالم بال نحو واللغة من أهل البصرة من كتبه الأبنية وغريب سيبويه توفي 255 للهجرة، الزركلي، الأعلام 189/3.

(2) ذكر الرضي أنَّ الجرمي يحصر منع الحمل على المحل في الصفة فقط، بينما ذكر السيوطي أنه يمنع ذلك في الصفة والتوكيد، انظر: السيوطي، شرح الرضي 3/411، والإسترابادي، همع الهوامع 5/294.

(3) انظر: حسن، النحو الوفي 3/218-223.

(4) انظر: الغلاياني، جامع الدروس العربية 3/279.

(5) انظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية 194.

(6) انظر: الدقر، معجم النحو 348.

يختلف تقديره، فعند سبب نصب (المخلص) بتقدير فعل مذوف، وفي المذهب الآخر يجوز نصب (المخلص) بكونه صفة لمحل موصفه (الأستاذ) وهو النصب⁽¹⁾.

وقد ذكر السامرائي فائدة لغوية في هذه المسألة، وهي أنّ الغرض من الإتباع إيضاح الفاعل من المفعول، فرفع التابع يدل على أنّ متبعه فاعل، ونصب التابع يدل على أنّ متبعه مفعول⁽²⁾.

الخلاصة

- يجوز الإتباع على غير اللفظ في تابع المضاف إلى مصدر، عند جميع المذاهب، لكن الاختلاف في تأويل سبب الرفع أو النصب في حال عدم جر التابع، وهذا ما أشار إليه فاضل السامرائي.
- عارض الزعبلاوي رأي سبب سبب سبب في هذه المسألة، ووافق رأي الكوفيين ومنتبعهم كالزمخشيري وابن مالك وابن هشام وجمهور المحدثين.
- يعتقد الباحث أنّ سبب ميل الزعبلاوي إلى رأي الكوفيين أنّ أغلب المصادر المتأخرة وجّل المصادر الحديثة تبنيت هذا الرأي.
- هذه المسألة لا تتعلق بالأخطاء اللغوية الشائعة على الألسنة، لأنّها جائزة - من حيث اللفظ - على الوجهين، ولكنّ الخلاف في تأويل اختلاف الحركة الإعرابية.

(1) انظر : السامرائي ، معاني النحو 146/3 .

(2) انظر : السامرائي معاني النحو 146/3 .

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وأرجو أن أكون قد وفقت فيما عزمت عليه، وبعد.

فقد حاول هذا البحث بيان منهج صلاح الدين الزعبلاوي وأرائه النحوية، وذلك من خلال الوقوف على آرائه النحوية في مسائل تتعلق بالخطأ الذي يقع على ألسنة الكتاب وأقلامهم، وموازنة هذه الآراء بآراء النحاة قديماً وحديثاً، والكشف عن موقعها من الأصالة والجدة، ولعل من المفيد أن نقف على أهم منجزات هذا البحث ونتائجها، وهي على النحو الآتي:

1- لم يتبع الزعبلاوي في آرائه النحوية لمدرسةٍ نحويةٍ بعينها، أو عالمٍ نحوٍ دون آخر، بل كان في مواقفاته ومعارضاته للنّحّاة يتبع ما يظنه أقرب إلى الصواب، وبما يوفق ما يجمعه من أدلة حول هذه المسألة، وحتى لو لم يذكر أدلة جديدة عن القدماء، فلم يلحظ الباحث ميله، لإحدى المدارس أو أحد النّحّاة، فقد وافق البصريين في مسائل، وخالفهم في أخرى، ووافق الكوفيين في مسائل وخالفهم في أخرى، كما كان في الكثير من مواقفاته ومعارضاته يتبع رأي جمهور النّحّاة، وأحياناً يتبع رأي عالمٍ ويختلف الجمهور، حتى إنّه في بعض المسائل كان يوافق أحد العلماء ويختلف الآخر وهما من المدرسة نفسها.

2- لقد كانت جهود الزعبلاوي تصب في باب التيسير في اللغة، إلا أنّه في بعض المسائل تخلّى عن منهجه في التيسير في بعض المسائل، ورفض ما أجازه بعض النّحّاة كمسألة تعدية الفعل (دخل) ومسألة العطف بـ(أو) بعد همزتي التسوية والاستفهام، وعدم إجازة حذف حرف العطف مع أنّ كثيراً من النّحّاة يجيز ذلك، ومسألة نفي الظرف (أبداً) بـ(لم) مع أنّ مجمع اللغة العربية يجيز ذلك.

3- باب الاجتهاد في النحو وعلوم اللغة عموماً لا يزال مفتوحاً، وقد كشف الباحث عن بعض الجهود النحوية لصلاح الدين الزعبلاوي وبعض المحدثين، وقد كانت هذه الجهود متنوعة، فمنها ما كان فهماً لنصوص اليوم في ضوء ما لم تمنعه أصول النحو، لكن القدماء قديماً لم يطرحوا تلك المسائل، كمسألة دخول (قد) على خبر كان الفعل الماضي، ومسألة تقدير الواو للعطف في: (كل عام وأنتم بخير)، ومسألة نفي الظرف (أبداً) بـ(لم)، ومسألة استبدال (باء المقابلة) بكلمة (لقاء)، وغيرها، ومنها ما كان فيما

منعه القدماء كما فعل العدناني وأحمد مختار عمر في مسألة لام التقوية بإجازة دخولها على مفعول به لفعل تعدى لمفعولين دون أن يتقدم أحدهما أو يحذف.

4- كشفت الدراسة عن تأثير واضح لصلاح الدين الزعبلاوي في أحد تلاميذه، وهو مكي الحسني، إذ كان موافقاً للآراء التي يتبناها أستاذه.

5- كشف البحث عن صنفين من النحاة في العصر الحديث، الأول: ينقل دون أن يحل وغالباً ما يختار هذا الصنف رأي جمهور القدماء، والثاني: يحل ويقارب ويناقش ما جاء عند القدماء وقد يأتي بجديد.

6- اتجه المعنيون بمسائل الخطأ والصواب على ألسنة الناس في اللغة، كمجمع اللغة العربية، والنقاد الذين صنفوا في هذا الباب، إلى التيسير في هذه المسائل النحوية، أما العلماء الذين كان اهتمامهم أكبر بالتصنيف النحوي فقد ساروا على نهج القدماء.

7- كشفت الدراسة عن بعض القضايا التي تحتاج لدراسات خاصة، وقد كانت هذه القضايا على نوعين، هما:

• الأول: مسائل أخطأ فيها النحاة قديماً وحديثاً، وتحتاج لثبت من مدى مصداقية ما نقلوه، ومن هذه القضايا:

- نسب البغدادي لأبي علي الفارسي كلما يعارض ما جاء في كتابه، فقد ذكر البغدادي أنَّ أباً علي يعتبرُ (ما) في (طالما) فاعل، بينما هو يعتبرها كافة كما جاء في كتابه الإيضاح.

- نسب ابن الشجري وابن هشام والبغدادي إلى المبرد اعتباره (ما) في (قلمًا) وما يشبهه زائدة، بينما المبرد اعتبرها كافة، كما جاء في كتابه المقتنب.

- نسبَ ابن هشام في مغني الليب آراءً للنحاة عكس ما ذهبوا إليه، وذلك بقوله: إنَّ الكوفيين يقدرون (أن) بالمخفة من التقليلة، والبصريون يذهبون إلى أنها تُقدر بـ (ما) المصدرية، في قول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ... إلخ، والصواب عكس ذلك، وقد نبه البغدادي إلى ذلك في خزانة الأدب، لكنَّ الباحث اكتشف أنَّ الأشموني في شرح ابن عقيل، والحضرمي في حاشيته قد نقلوا ذلك خطأً أيضاً.

- لمحقق مغني الليب الدكتور عبد اللطيف الخطيب بعض الأخطاء في تحقيقه، ويمكن الرجوع إلى هذه الأخطاء وتصويبها في مسألة لام التقوية في الفصل الثالث.

- نسب العدناني رأياً غير موثق للقدماء، وهو قوله أنَّ لام التقوية تدخل على المفعول به اطْراداً وقياساً، في حال كان العامل متاخراً عنه أو كان مشتقاً، والذي وجده الباحث عند التحاة أنَّ اللام تدخل اطْراداً لا قياساً.
- خلط الزعبلاوي في التسمية بين النعت المقطوع والصفة الغالبة، وهما مختلفان بعضهما عن بعض.
- الثاني: مسائل لم يخطئ فيها التحاة لكنها تحتاج لدراسات خاصة، مثل:
 - من القدماء من خالمه القاعدة التي نصَّ عليها كابن جنِّي والماليقي وابن هشام، وذلك في مسألة توسط (لا) بين (قد) والمضارع.
 - ذكر الغلايبي رأياً مخالفاً لما ذكره القدماء، وهو جواز جر (الدُّى) بـ(من)، وهذا الرأي يحتاج لدراسةٍ خاصة، فهو خطأٌ وقع به من قبيل الزلل؟ أم رأيٌ نقله عن أحد القدماء مما لم يقف عليه الباحث، أم رأيٌ جديد لم يأت به القدماء.
 - استشهد المُراديّ وابن هشام ببيت على رفع الفعل بعد (كِيمَا)، وذلك في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْفَعْ فَضُرُّ فَإِنَّمَا يُرجَى الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعَا

وقد وجد الباحث أنَّ الكلمة موضع الشاهد في هذا البيت (يضرُّ) منصوبة في ديوان قيس بن الخطيم، وأخبار أبي تمام للصولي، وحماسة البحترى، والصناعتين للعسكري، ولم يأت (يضرُّ) مرفوعاً إلا في الجنى الداني ومغني الليبب، وربما جاء مرفوعاً أيضاً في غيرهما من كتب النحو التي استشهدت بالبيت، وهذا الأمر يتطلب دراسة هذا الشاهد والمسألة المتعلقة بها من جديد.

- لام التقوية تحتاج إلى بحث في تصنيفها، فقد اختلف القدماء في تصنيف لام التقوية، فمنهم من اعتبرها زائدة، ومن أنواع الزائدة زيادة للتقوية كالمرادي وابن هشام، وقد ظهر هذا التصنيف واضحاً في مغني الليبب، بينما ذهب السيوطي في الهمع إلى اعتبارها معنىًّا مستقلاً، وقد ذهب المحدثون في تصنيفهم لها إلى اعتبار لام التقوية مستقلة عن الزائدة، وقد خلط المبرد بين لام التقوية واللام المعترضة، وكل ذلك يحتاج إلى دراسة.
- حمل الخضري آراء التحاة على غير ما ذهب إليه التحاة أنفسهم، كما فعل مع ابن هشام عندما حمل كلامه على عدم جواز العطف بـ(أو) حتى لو لم تسبق بهمزة، والرضي عندما حمل إعرابه على جواز العطف بـ(أو) مطلقاً حتى مع وجود همزة التسوية.

- ذكر أبو البقاء الكفوبي أنّ من أنواع التضمين تضمين الحرف، وهو ما لم يقف عليه الباحث عند غيره من العلماء، كما ذكر تضمين الاسم نقلًا عن التفتازاني، وهذه القضية تحتاج إلى دراسة .
- ذكر يوسف الصيداوي لنعت (اسم لا) أحكامًا مخالفة لما أجمع عليها النّحاة، وهذا يحتاج لدراسة هل هو رأي يمكن القبول به؟ أم خطأ في النقل وقع به الصيداوي.

التوصيات

- 1- يوصي الباحث باتباع منهج أحمد مختار عمر في التصويب والتخطئة اللغوية، فهو يقسم الكلمات والعبارات من حيث الصواب والخطأ إلى عدة مراتب، تدرج بين الصواب والخطأ؛ لأنّ هذا التقسيم يراعي المستويات الثقافية المختلفة في المجتمع، من دون أن يتتساهم في أصول القواعد اللغوية.
- 2- عدم إدراج مسائل تتعلق بالتأصيل والتقعيد النحوي، وليس لها علاقة بالصواب والخطأ وطرحها في كتب التصحيح اللغوي كما فعل الزعبلاوي.
- 3- عدم الاستفاضة في شرح أسباب الخطأ في الكلمة أو العبارة، لأنّ ذلك قد يسبب عزوف القارئ عن المتابعة، خاصةً أنّ معظم متلقين اليوم - وإن أجادوا الحديث باللغة العربية - فإنهم يجهلون قواعدها، ما قد يسبب عُسرًا لهم في الفهم، ويبعدهم عن القراءة.
- 4- إن تعلم قواعد اللغة وحده لا يكفي للحديث بلغة راقية، بل إن سبب ذلك امتلاك سلبيّة لغوية تمكن الإنسان من ذلك، ولاكتساب السلبيّة اللغوية يوصي الباحث بالآتي:
 - تشكيل لجنة وعي لغوي من مهامها الحث على حفظ القرآن الكريم وما ينمي مكارم الأخلاق من شعر العرب وحكم وأمثال وقصص عربية تُعرض متلفزة ومسموعة بلغة فصحى.
 - إشراف المجاميع اللغوية على المؤسسات الإعلامية والإعلانات وبرامج الأطفال وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، لتحفيز السلبيّة اللغوية السليمة عند المستمعين، وخصوصاً عند الأطفال.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
الأبرص، عُبيد. (1994م). ديوان عبيد الأبرص. شرح: أحمد عدرا. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.
الأخطل. غيات. (1994م). ديوان الأخطل. تحقيق: مهدي ناصر الدين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
الأخفش الصغير. علي بن سليمان. (1984م). الاختيارين. تحقيق: فخر الدين قباوة . ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة .
الأزهري. أبو منصور محمد. (1964م). تهذيب اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. (د. ط). القاهرة: دار القومية العربية .
الإسترابادي. الرّضي. (1996م). شرح الرّضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر. ط2. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس .
الأصفهاني. أبو الفرج. (1952م). الأغانى . تحقيق: عبد الرحيم محمود. ط2. القاهرة: دار الكتب المصرية .
الأعشى. ميمون. (د. ت). ديوان الأعشى. شرح: محمد حسين. (د. ط). مصر: مكتبة الآداب.
الأفغاني. سعيد. (2003م). الموجز في قواعد اللغة العربية. (د. ط) بيروت: دار الفكر.
الألوسي. شهاب الدين. (د. ت). روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي .
الآمدي. أبو القاسم. (1991م) المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض أشعارهم. تحقيق: ف . كرنكو. ط1. بيروت: دار الجيل .
الأمير. محمد. (د. ت). مغني اللبيب لجمال الدين ابن هشام الانصارى وبهامشه حاشية الأمير . (مخطوط مصور). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية .
أمين وترزي. (د. ت). القرارات المعجمية في الألفاظ والأساليب من 1934 لـ 1987. (د.ط). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية .

- الأَنْبَارِيُّ. أَبُو الْبَرَّكَاتُ. (د.ت.). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين*. تحقيق: جودة مبروك. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الأَنْبَارِيُّ. مُحَمَّد. (1992م) *الزَّاهِرُ فِي مَعَانِي كَلْمَاتِ النَّاسِ*. تحقيق: حاتم الضامن. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- بَاتِيٌّ. عَزِيزَةٌ. (1992م) *الْمَعْجَمُ الْمُفْصَلُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الباقلاني . محمد بن الطيب . (د.ت) . إعجاز القرآن . تحقيق: السيد أحمد صقر . (د.ط). مصر: دار المعارف .
- البحتري. الوليد. (2007م). *الحماسة*. تحقيق: محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد. ط١. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والترااث .
- البخاري. محمد. (2002م). *صحيح البخاري*. ط١. دمشق: دار ابن كثير .
- ابن بري. عبد الله. (1985م). *شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي*. تحقيق: عيد درويش و محمد علام. (د. ط). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطبع الأُمَّيرِيَّة .
- البغدادي. عبد القادر. (1997م) *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٤. القاهرة: مكتبة الخانجي .
- التميمي. جرير. (د. ت). *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب*. تحقيق: نعمان طه. ط٣. القاهرة: دار المعارف .
- تيمور باشا. أحمد. (2001م) *السمع والقياس*. ط١ . (د. م): دار الآفاق العربية .
- ثعلب. أحمد. (د. ت). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط). القاهرة: دار المعارف.
- الجاحظ. عمرو بن بحر. (1965م). *الحيوان*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٢. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- الجزري. ابن الأثير. (1969م). *جامع الأصول في أحاديث الرسول*. تحقيق: عبد القادر الأنطاوط. (د. ط). (د. م): مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان .
- ابن جني. عثمان. (1952م) *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. ط١. القاهرة: دار الكتب المصرية .

- ابن جني. عثمان. (1988م). *اللّمع في العربية*. تحقيق: سميح أبو مُغلى. (د.ط) عمان: دار مجلاوي للنشر .
- ابن جني. عثمان. (1993م) *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هنداوي. ط2. دمشق: دار القلم .
- الجوهري. إسماعيل. (1990م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين .
- حجازي وأمين (د.ت). *الألفاظ والأساليب* (د.ط) . القاهرة: منشورات مجمع اللغة العربية.
- الحريري. أبو محمد القاسم. (1996م). *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق: عبد الحفيظ القرني. ط1. بيروت: دار الجيل .
- حسن. عباس. (د. ت) *النحو الوفي*. ط3. القاهرة: دار المعارف.
- الحسيني. مكي. (2008م) *نحو إتقان الكتابة باللغة العلمية العربية*. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية .
- حسين. محمد الخضر. (1960م). *دراسات في العربية وتاريخها*. ط2. دمشق: المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح .
- الخطيئة. جرول بن أوس. (2005م). *بيان الخطيئة*. شرح: حمدو طماس. ط2. بيروت: دار المعرفة .
- حمّاد. أسامة. (2016م). *دليل المُعْرِب*. ط3. غزة: دار المنارة .
- الحموي. ياقوت. (1993م) *معجم الأدباء*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار العرب الإسلامي .
- أبو حيان. محمد. (1993م) *تفسير البحر المحيط*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
- الخرنق. الخرقق بنت بدر. (1990م) *بيان الخرقق بنت بدر بن هفان*. تحقيق: يسري عبد الله. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
- الخُضَّري. محمد. (2003م) *حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط1. بيروت: دار الفكر .

ابن الخطيم. قيس. (د. ت). *ديوان قيس بن الخطيم*. تحقيق: ناصر الدين الأسد. (د. ط). بيروت: دار صادر.

الخاجي. شهاب الدين. (1998م). *شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل*. تحقيق: محمد كشاش، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخير. هاني. (2011م). *كواليس المبدعين*. رابط المقال:

http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=420098126201106232305

. 54

DAGHR. أسعد. (د.ت) *تذكرة الكاتب*. (د. ط). القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
 الدقر. عبد الغني. (1986م). *معجم النحو*. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
 ديوان الهنلين (1965م). تحقيق: أحمد الزين ومحمود أبو الوفا. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

ابن أبي ربيعة. عمر (د. ت). *ديوان عمر بن أبي ربيعة*. (د. ط) بيروت: دار القلم.
 الزبيدي. محمد. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة محققين. ط2.
 الكويت: دار الهدایة.

الزرکشي. بدر الدين محمد. (د. ت) *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
 (د. ط). القاهرة: مكتبة دار التراث.

الرِّيكْلِي . خير الدين . (2002م). *الأعلام* . ط15 . بيروت: دار العلم للملايين .
 الزعلاوي. صلاح الدين. (2006م). *معجم أخطاء الكتاب*. (د. ط) دمشق: دار الثقافة والتراجم.
 الزمخشري. محمود. (1998م) *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري. محمود. (1998م). *الكشف*. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط1.
 الرياض: مكتبة العبيكان.

الزوزني. الحسين. (1992م). *شرح المعلقات السبع*. تحقيق: لجنة التحقيق في الدار العالمية. (د.
 ط). بيروت: الدار العالمية.

زياد. مسعد. *الفعل الجامد وغير الجامد*. تاريخ الاطلاع 2016/8/3. موقع اللغة العربية الرابط:
<http://www.drmosad.com/index23.htm>

- أبوزيد. بكر. (1996م). *معجم المناهي اللفظية*. ط.3. الرياض: دار العاصمة.
- السامرائي. إبراهيم. (1991م). *معجميات*. ط.1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- السامرائي. فاضل. (د. ت). *معانٍ النحو*. (د. ط) القاهرة: شركة العاذك لصناعة الكتاب.
- السراج . محمد بن سهل . (1996م). *الأصول في النحو* . تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط.3.
- بيروت: مؤسسة الرسالة .
- أبو السعود. عباس. (د.ت). *أزاهير الفصحى في دقائق العربية* . ط.2 . القاهرة: دار المعارف.
- أبو السعود. عباس. (د. ت). *شموس العرفان بلغة القرآن*. (د. ط). القاهرة: دار المعارف .
- السمين الحطبي. أحمد. (د. ت). *الدر المصور في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد الخراط.
- (د.ط) دمشق: دار القلم .
- سيبويه. عمرو. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط.3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن سيده. علي. (2000م). *المُحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي.(د. ط) بيروت:
- دار الكتب العلمية .
- السيرافي. أبو سعيد. (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد مهدي وعلي سيد علي. ط.1
- بيروت: دار الكتب العلمية .
- السيوطى. جلال الدين. (1979م) *همم الهوامع في شرح جمع الجواب*. تحقيق عبد العال سالم مكرم. (د. ط) الكويت: دار البحوث العلمية .
- السيوطى. جلال الدين. (1992م) *همم الهوامع في شرح جمع الجواب*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (د. ط) بيروت: مؤسسة الرسالة .
- ابن الشجري . هبة الله بن علي . الأمالى (1992م) . ط.1 . القاهرة: مطبعة المدنى .
- ابن الشجري. هبة الله. (1992م). *مختارات شعراء العرب*. تحقيق: علي الباروى. ط.1. بيروت:
- دار الجيل .
- شرح ديوان حسان بن ثابت. (1929م). تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي. (د. ط). مصر: المطبعة الرحمانية .
- الشيباني. أبو عمرو. (1974م). *كتاب الجيم*. تحقيق: إبراهيم الأنباري. (د.ط) القاهرة: الهيئة العامة للمطبع الأئمورية .
- الصبان. محمد بن علي. (د. ت). *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*.
- تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.(د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية .

الصولي، محمد بن يحيى. (1980م). *أخبار أبي تمام*. تحقيق: خليل عساكر و محمد عزام و نظير الإسلام الهندي. ط 3 . بيروت: دار الآفاق الجديدة .

الصيداوي، يوسف. (1990م). *الكافاف*. (د. ط) دمشق: دار الفكر .

ضيف، شوقي. (1990م) *تيسيرات لغوية*. (د. ط) القاهرة: دار المعارف .

الطبرى، محمد بن جرير. (د. ت) . *تفسير الطبرى جامع البيان عن تأويل القرآن*. تحقيق: محمود شاكر. ط 2 . القاهرة: مكتبة ابن تيمية .

الطنطاوى، محمد. (د. ت). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. ط 2 القاهرة: دار المعارف.

ابن عاشور، محمد. (1984م). *تفسير التحرير والتتوير*. (د. ط) تونس: الدار التونسية للنشر.

عبد التواب، رمضان. (2000م). *لحن العامة والتطور اللغوي*. (ط2) القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

عبد الجود، مصطفى. (1988م). *قل ولا تقل*. ط 1. سوريا: دار المدى للثقافة والنشر .

العربي، خالد بن هلال . (2006م). *أخطاء لغوية شائعة*. ط 1 . سلطنة عمان: مكتبة الجيل الوعاد.

العدناني، محمد. (1985م). *معجم الأخطاء الشائعة*. ط 2. بيروت: مكتبة لبنان .

العدناني، محمد. (1989م). *معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة*. ط 1. بيروت: مكتبة لبنان.

العسكري، أبو هلال. (1952م). *الصناعتين الكتابة والشعر*. تحقيق: علي البحاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط 1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

العسكري، أبوهلال. (2002م) *الفرق في اللغة*. تحقيق: جمال مدغمش. ط 1. بيروت: مؤسسة الرسالة .

ابن عصفور، علي. (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط 1. (د. م): دار الأندلس .

ابن عطية، عبد الحق. (2001م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام محمد. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية .

ابن عقيل، عبد الله. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط 20. القاهرة: دار التراث .

العُكْبَرِي، أبو البقاء. (1995م). *الباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: غازي طليمات. ط 1. دمشق: دار الفكر .

العُكْلِي، النمر بن تولب. (2000م). *ديوان النمر بن تولب*. تحقيق وشرح: محمد نبيل الطريفي. ط 1. بيروت: دار صادر .

عمر، أحمد. (2008م) *معجم الصواب اللغوي*. ط 1. القاهرة: عالم الكتب .

- عمر. أحمد. (2008م) *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
- عبد. محمد. (د.ت) *النحو المُصَفِّى*. (د. ط). القاهرة: مكتبة الشباب .
- الغلاياني. مصطفى. (1994م). *جامع الدروس العربية*. ط30 . بيروت: المكتبة العصرية .
- القرشى. أبو زيد. (د. ت). *جمهرة أشعار العرب*. تحقيق: علي محمد البحاوى. (د. ط). القاهرة: دار نهضة مصر .
- الفارسي. أبو علي. (1969م) *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. (د.م).
- الفارسي. أبو علي. (1984م). *الحجّة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني. ط1. بيروت: دار المأمون للتراث .
- الفراهيدي. الخليل. (د.ت) *كتاب العين*. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. (د.ط) بيروت. مؤسسة الأعلى للمطبوعات .
- الفيومي. أحمد. (1987م). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. (د. ط) بيروت: مكتبة لبنان.
- القالي . إسماعيل بن القاسم . (د.ت) . الأُمَالِي . (د.ط) بيروت: دار الكتب العلمية .
- ابن قتيبة. عبد الله. (د. ت). *الشعر والشعراء*. تحقيق: أحمد شاكر. (د. ط) القاهرة: دار المعارف .
- القازار القيرواني. محمد. (د. ت) *ما يجوز للشاعر في الضرورة*. تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح عبد الهادي. (د.ط) الكويت: دار العروبة .
- القضاعي. محمد (1985م). *مسند الشهاب*. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .
- القيرواني. ابن رشيق. (د. ت). *العمدة في محسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. (د. ط) بيروت: دار الجيل .
- الكُوَّيِي. أبو البقاء. (1998م). *الكليات*. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة .
- الكندي. امرؤ القيس. (2004م). *ديوان امرئ القيس*. تصحيح: مصطفى عبد الشافي. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية .
- ابن ماجه. محمد. (د. ت). *سنن ابن ماجة*. تحقيق: محمد عبد الباقي. (د. ط) القاهرة: دار إحياء الكتب .
- المالقي. أحمد. (د. ت) *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد الخراط. (د.ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

- ابن مالك. محمد. (1982م) شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم هريدي. ط1. بيروت: دار المأمون للتراث .
- ابن المبارك. محمد. (1999م). منتهى الطلب من أشعار العرب. تحقيق: محمد طريفى. ط1. بيروت: دار صادر .
- المبرد. محمد. (1994م) المقتضب. تحقيق محمد عصيمة. (د. ط) القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- المبرد. محمد. (د. ت) الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: عبد الحميد الهنداوى. (د.ط). السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد .
- المنتبى. أحمد. (1983م). ديوان المنتبى. (د. ط) لبنان: دار بيروت للطباعة والنشر .
- مجموع أشعار العرب. (د.ت) تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي. (د.ط). الكويت: دار ابن قتيبة.
- المجنون. قيس بن الملوح. (د. ت) ديوان مجنون ليلي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. (د.ط). القاهرة. دار مصر للطباعة .
- المرادي. الحسن. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1 بيروت: دار الكتب العلمية .
- المرادي. الحسن. (2001م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، ط1 . القاهرة: دار الفكر العربي .
- المرزوقي. أحمد. (2003م). شرح ديوان الحماسة لأبي تمام. تحقيق: غريب الشيخ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .
- مسلم النيسابوري. مسلم. (1998م) صحيح مسلم. تحقيق: أبو صهيب الكرمي. (د. ط). الرياض: بيت الأفكار الدولية .
- معجم المعاني الإلكتروني. معنى (طال). تاريخ الاطلاع 2016/8/3. الرابط:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D8%B7%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7>
- المعجم الوسيط (2004م). ط4. (د. م) مكتبة الشروق الدولية .
- المقدسي. ابن قدامة. (2000م). مختصر منهاج الفاصلين. تحقيق: زهير الشاويش. (ط9). بيروت: المكتب الإسلامي.

- المقربي التلمساني. أحمد. (1968م) *نفح الطيب من غصن الأنجلس الرطيب*. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط) بيروت: دار صادر.
- ابن منظور. جمال الدين. (د. ت) *لسان العرب*. (د. ط) بيروت: دار صادر.
- موسى. محجوب. (2003م) *تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة*. (د. ط) الإسكندرية: دار الإيمان.
- الميداني. أبو الفضل. (1995م). *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط): مطبعة السنة المحمدية.
- النابغة الذبياني. زياد. (1996م) *ديوان النابغة الذبياني*. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.
- النحاس، أبو جعفر. (1986م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: زهير غازي زايد. ط1. بيروت: مكتبة النهضة العربية.
- ابن هرمة. إبراهيم. (د. ت). *ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي*. تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- ابن هشام. عبد الله بن يوسف الانصاري. (د. ت) *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن هشام. عبد الله. (2000م) *مغني اللبيب عن كتب الأعaries*. تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- ابن هشام. عبد الله. (2004م). *شرح قطر الندى ويل الصدى*. ط4. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن يعيش. أبو البقاء. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري*. تقديم: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفهرس العامة

1 - فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة	الآية
البقرة (2)		
148	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ٦	6
80	﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْرُوْبُوهُ ثُمَّ نَأْقِلُهُ ﴾	79
80	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَتَبْتُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾	89
132	﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾	91
121	﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾	106
133	﴿وَلَكُلُّ وِجْهٌ هُوَ مُوْلَاهُ ﴾	148
122	﴿أَجَلَ لَكُمْ يَلْيَهُ الصِّيَامُ الرَّفُثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾	187
85-83	﴿وَزُرْلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾	214
89	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	233

آل عمران (3)

120	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾	5
81	﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾	37
81	﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	37
122	﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكَفَّرُوا﴾	115

النساء (4)

122	﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾	21
151	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَائُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ ...﴾	23
137	﴿حَفِظَتْ لِلْغَيْبِ﴾	34
87-86	﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ إِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾	53
76	﴿قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾	78
المائدة (5)		

137	﴿سَمَعُونَ لِكَذِبِ أَكَلُونَ لِسُّهْرٍ﴾	42
67	﴿وَلَا دَخْلَنَّهُمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ 	65
الأنعام (6)		
121	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	3
22	﴿وَإِنْ كَانَ كَبِيرٌ عَلَيْكَ إِعْزَمُهُمْ﴾	35
-167 175	﴿ثُمَّ دَرَّهُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ 	91
الأعراف (7)		
70	<p>﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أَمْسِرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلُّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أَخْنَهَا حَقٌّ إِذَا أَدَارَكُوْا فِيهَا جَيْعاً قَالَتْ أَخْرِهِمْ لِأُولَئِمْ رَبِّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلَلُونَا فَعَاهِمْ عَذَابًا ضَعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضَعْفٍ وَلَكِنْ لَا ﴿عَلَمُونَ﴾ </p>	38
131	﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ 	154
22	﴿وَإِنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجَلَهُمْ﴾	185

	النوبة (9)	
175	﴿ مُنْذٌ مِّنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ ﴾	103
	هود (11)	
80	﴿ الْرَّبُّ أَعْلَمُ بِأَيَّتُهُ ثُمَّ فَصَلَّتِ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَسِيرٍ ﴾	1
	يوسف (12)	
166	﴿ وَمَا أَنَّتَ بِمُؤْمِنٍ لَّا وَلَوْ كُنَّا صَدِيقِينَ ﴾	17
132	﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِرُءُوفٍ يَا تَعْبُرُونَ ﴾	43
	النحل (16)	
117	﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	32
	الإسراء (17)	
99	﴿ فَجَاسُوا خَلَلَ الْدِيَارِ ﴾	5
87	﴿ وَإِذَا لَا يُبْشِّرُونَ خَلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	76

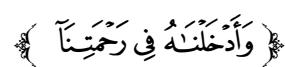
(19) مريم

175	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَأْ بِرْتُنِي ﴾ 	6-5
-----	--	-----

(20) طه

175	﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَسِّرْ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ 	77
-----	--	----

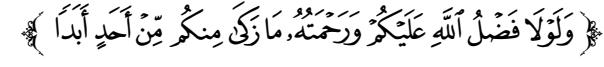
(21) الأنبياء

67	﴿وَادْخُلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ 	75
132	﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَهِيدِينَ ﴾ 	78

(23) المؤمنون

131	﴿وَالَّذِينَ هُوَ لَا يَنْتَهِمْ وَعَمِدْهُمْ رَعْنَ ﴾ 	8
-----	--	---

(24) النور

95	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُهُ، مَا زَكَرَ مِنْ كُوْنِ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ 	21
----	--	----

(27) النمل

80	﴿ وَإِنَّكَ لَتُنَقِّي الْمُفْرَدَاتِ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ٦	6
134	﴿ رَدَفَ لَكُمْ ﴾	72
القصص (28)		
78	﴿ فَإِنْ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ﴾	27
فاطر (35)		
137	﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾	32
الصفات (37)		
58	﴿ فَلَمَّا آتَلَمَا وَتَلَهُ لِلْجَيْبِينِ ﴿١٢٣﴾ وَنَذَرَتِهِ ﴾	103
الزمر (39)		
60	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُوَهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾	73
محمد (47)		
141	﴿ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَتَبَخَّلُ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾	38

	الحجرات (49)	
70	﴿وَلَكُنْ قُولُوا أَسْلَمَنَا وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾	14
	الرحمن (55)	
62	﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَاءٍ﴾ ٦٩	29
	المتحنة (60)	
95	﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَعْضُ أَهْبَأَ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ﴾	40
	المعارج (69)	
137	﴿نَرَاعَةً لِلشَّوَّافِ﴾ ٦١	16
	نوح (71)	
70	﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَ وَلِمَنْ دَخَلَ سَيِّقَ مُؤْمِنًا﴾	28
	المدثر (74)	
137	﴿وَلَا تَمْنَنْ سَتَّكِثْ﴾ ٦	6

148	﴿لَوَاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴾ ٢٩	29
البروج (85)		
132	﴿فَاعْلُمْ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ١٦	16
الفجر (89)		
72	﴿فَادْخُلُوا بَيْنَ رِجْلَيْنِي ﴾ ٢٩	29
71	﴿وَادْخُلُوا جَنَّتِي ﴾ ٣٠	30
المسد (111)		
155	﴿وَأَمْرَأَهُ، حَمَّالَةَ الْحَاطِبِ ﴾ ٤	4

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف	م
117	لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلٍ	1
171	مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرِئُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنًا	2
152	تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِيَنَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بَرَّهُ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ	3
54	كادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفَّارًا	4
7	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَهْمَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يَتَقَنَّهُ	5
13	أَرْشَدُوا أَخَاكُمْ فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ	6

3 - فهرس القوافي في متن البحث

الصفحة	القائل	المطلع	القافية
23	مُحرز بن مُكَعْبَرِ الضَّبَّيِّ	كأن دنانيرًا	لقاء
111	عَدَيَّ بْنُ الرَّعَلَاءَ	رِيمَا ضَرِبَةٍ	نَجَاءُ
112-53	جرير	ألا رِيمَا	لَازِبٌ
71	إِبرَاهِيمَ بْنَ هَرْمَةَ	بَاشَهُ رِيكَ	بِالْبَابِ
151	منسوب لابن الأعرابي	وَكَيْفَ لَا أَبْكِي	قِيلَاتِي
72	سُوَيْدُ الْيَشْكُرِيُّ	أَنَا أَبُو سَعِدٍ	الْتَّاجِ
46	مجهول	فَقَدْ وَالله	يَصِحُّ
89	مجهول	أَنْ تَقْرَآنَ	أَحَدَا
96	ابن هرمة	لَيْتِ السَّبَاعُ	أَحَدَا
96	ابن هرمة	إِنَّ السَّبَاعُ	أَبَدَا
104	الخطيم المحرزي	إِذَا امْتَدَّ	الْخَفِيدَا

104	الخطيئة	تلعب أثناء	محصد
50	مختلف فيه بين شماس الهمزي وعبيد الأبرص	قد أترك القرن	بفُصادٍ
105	قيس بن الملوح (المجنون)	مريضه أثناء التعطف	الخصر
97	أبو دهبل الجحبي	وليت ذا الفحش	فارتدعوا
93-91	منسوب لقيس بن الخطيم وعبد الأعلى بن عامر وعبد الله بن معاوية	إذا أنت لم تتفع	وينفعنا
80	أبي النجم العجلي	أقبلت من عند	مُختلفٍ
94	المتنبي	لم يخلق الرحمن	يَخْلُقُ
101	الحزين الديلي	ينام عن التقوى	فُسُولٌ
162	عبد الله بن معاوية	لسانا وإن كرمت	نَتَكِلْ
178	المتخل الهمزي	السالك الثغرة	الفُضُلُ
135	الصفار النحوي	ولكنني أعطي	فضلاً

58	أبو كبير الهمذاني	فإذا وذلک	يُفعّل
72	امرأة القيس	ویوم دخلت	مُرجُلي
83	حسّان بن ثابت	يُغشون حتى لا تهر	المُقبل
104	امرأة القيس	إذا ما الثريا	المُفَصَّلِ
167	صالح مجدي	دع المقادير	آمالِ
112-52	الأخطل	غضابٌ كأنّي	اللهَازِمُ
52-29	مختلف بين المرار الفقعي وعمر بن أبي ربيعة	صددت	يَدُومُ
38	جرير	تمرون الديار	حرَامُ
48	الأعشى	وقد قالت	ذاماً
48	قيس الجهني	وكنت مُسَوِّداً	ذاماً
48	النمر بن تولب	أَحْبَبْ حَبِيبَك	تَضْرِماً
100	أبو حُرَابَة التميمي	خاص الردى	بِاللَّجْمِ

152	مجهول	كيف أصبحت	الكَرِيمُ
156	النابغة النباني	كأنك من جمال	بشّنْ
178	منسوب لرؤبة ولزياد العنبري	قد كنت داينت	واللَّيَانَا
59	أبو العيال الهدلي	ولقد رمتنك	يِبْغِينِي
134	ليلي الأخيلية	أحاج لا تعط	مُنَاهَا

4- فهرس القوافي في الحاشية

الصفحة	القائل	المطلع	القافية
163	عمر بن معد يكرب	ليس الجمال	بُردا
30	الزّياء	ما للجمال	وئندا
27	المرار الأسيدي	أعلاقة أم الوليد	المخلص
49	ابن مالك	ولا ضطرارٍ	ينصرف
32	لبيد بن ربيعة	قلما عرس	الأول
38	جرير	أنتمضون الرسوم	حرام
44	الأعشى	وقد قالت	ذاما
43	الخرنق بنت بدر	ألا من مُبلغٌ	ذاما
50	علقمة بن عبيدة	وقد أقوم	معلوم
115	رجل من أخذ السّرة	ألا رب مولود	أَبْوَانِ

5- فهرس أنساف الأبيات والأرجاز

الصفحة	القائل	المقطع
141	عمر بن ربيعة	أردت فراقها وصبرت عنها
54	رؤبة	قد كاد من طول البلى أن يمنصحا
87	رجز مجهول القائل	لا تتركني فيهم وحيدا إنني إذن أهلك أو أطيرا

6- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل	م
43	وقد لا يقاد بي الجمل	1
43	قد لا تعدم الحسناء ذاماً	2